الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية

مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي

الحماية القانونية للآثار

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد السابع والتسعون – تموز ٢٠١٦

المعاهدات ومصائر الشّعوب

ليس لأحدٍ أن ينكر ما للحروب الكبيرة والصراعات السياسيّة الشّائكة والأزمات الاقتصادية الحادّة من تأثير في توجيه أقدار الشّعوب والأوطان. كما أنّ الاتّفاقيّات والمعاهدات النّاتجة من ذلك، لا تمرّ من دون تحليل ونقاش في التفاصيل وبشكل متواصل، خصوصًا في الأبحاث التاريخية والاهتمامات الإعلامية، مع ما يتبع ذلك من ربط بين أحداث الماضي ومجريات الحاضر. وفي هذا تذكير للأجيال الجديدة بما مرّ على أسلافها، وما تمت حياكته من قبل القوى الكبرى بشأن البلدان التي تعيش فيها، والتي تسلمت مقاليدها من الأجداد والآباء.

إلاّ أنه ليس لأحد أيضًا أن يتجاهل التأثير الفعّال الذي تشكّله الشعوب في تقرير مصائرها، وإنشاء العهود والمواثيق بين أبنائها، سواء في البدايات عند رسم حدود أوطانها، أو في الأوقات اللّاحقة خلال إدارة شؤونها، والحفاظ على إنجازاتها والدفاع عن حقوقها، وهذا ما ينطبق على بلادنا التي لم تكن في منأى عن ألوان الخرائط وسطور المعاهدات عبر الأزمان، اعتبارًا من تاريخها القديم وصولًا إلى القرن العشرين الذي شهد الحربين العالميتين الأخطر والأكبر في التجربة الإنسانية الطويلة. لكنّ الإنسان اللبناني لم يكن مجرّد متلق خلال ذلك، إنما كان فعّالًا في إعلان شخصيّته، وتثبيت عاداته وتقاليده ولغته وشكل حدود أرضه، وفعّالًا بالتالي في الحفاظ على مكانة وطنه تحت وجه الشمس، وذلك بالاعتماد على مؤسّساته جميعًا، من دبلوماسيّة وسياسيّة وإقتصاديّة وتربويّة وعسكريّة. والجيش هنا، لا يقتصر دوره على الشأن العسكري والأمني، مع ما له من أهمية بالغة وتأثير مباشر، بل يتخطّاه إلى المشاركة في الهمّ الوطني العام وتأكيد الوحدة الوطنيّة، والاستبسال في الدفاع عن القيم الإجتماعية، ومتابعة الشؤون الإنمائية والحياتيّة في البلاد.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ إتّفاقيّات العالم المحارب ومعاهداته، مع ما فيها من قرارات قد تكون مناسبة أو غير مناسبة للمصلحة الوطنية، لا تمنعنا في أيّ حال، من الاسترشاد بقيمنا والالتفات إلى مؤسّساتنا، والاعتماد على أبناء بلادنا، مواطنين وجنودًا، يعطون المثل والدّليل للخارج، ويغرسون الأمل في الداخل، كيف لا، وأرضنا خصبة معطاء، وشعبنا مبدع خلاّق وجدير بصنع مستقبله الواعد.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

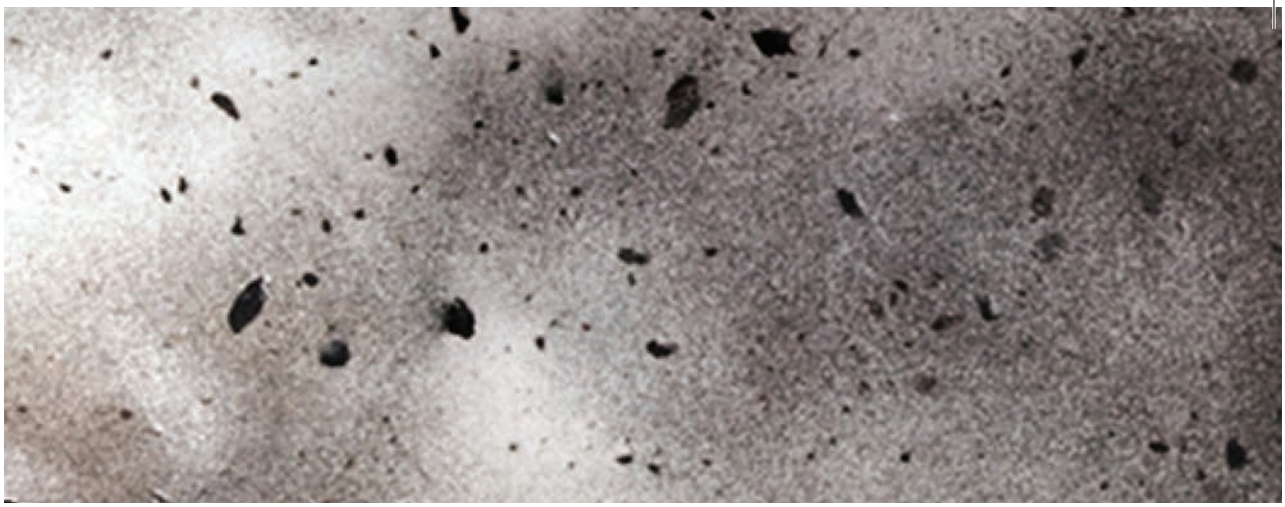

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. ميشال نعمة — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير :أ.د. عصام مبارك — مديرة التحرير : جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	*tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد السابع والتسعون – تموز ٢٠١٦

برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي

العقيد الركن إسـطفان الشـدياق ٣٧

الحماية القانونية للآثار

أ.د. عـصام مـبارك ٧١

ملـخـصـات ..... ١٠٨ – ١١٢

برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر *

المقدمة

قبل العام ١٩٩١ واندلاع حرب الخليج الأولى، كان التهديد الأساسي الذي تواجهه إيران متمثلًا بنظام صدام حسين في العراق. وكانت إيران قد بدأت بتطوير برنامجها الصاروخي في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وفي الفترة التي بدأت تتساقط فيها الصواريخ العراقية على المدن الإيرانية، حيث ردّت إيران على ذلك من خلال استعمالها لعدد من صواريخ سكود – B حصلت عليها من سوريا وليبيا [١].

بعد حرب الخليج الأولى شعرت إيران بأنّ هناك خطرًا جديدًا بات يتهدّد أمنها، بعد أن حلّت الولايات المتحدة مكان العراق في تصدر مكامن الخطر الخارجي، حيث يمكن للقوّة العظمى

* ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

١- Uzi Rubin, **"The Global Range of Iran's Ballistic Missile program"**, Jerusalem Center for public Affairs, vol. 5, No. 26, 20 June, 2014

وبمساعدة حلفائها الإقليميين، وعلى رأسهم إسرائيل شن هجمات مدمرة ضدها.

تدرك إيران من خلال واقعيتها السياسية مدى القصور، حاضرًا ومستقبلًا، في مواجهة القوّة العسكرية الأميركية المنتشرة في مختلف مناطق الشرق الأوسط والبحر المتوسط، ولذلك نراها تبذل جهودها لبناء قوّة عسكرية قادرة على شن حرب استنزاف ضد الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، وبالتالي ردعهم عن مهاجمتها من خلال إقناعهم بأنّ المواجهة العسكرية معها ستكون طويلة ومكلفة جدًا. وما يشجعها على اعتماد هذا الخيار، إدراكها عدم قدرتها على اللحاق ببرامج التحديث المتلاحقة للترسانة العسكرية التي تعتمدها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة، سواء في مجال الطيران أو في مجال أسلحة البر الرئيسة، وخصوصًا في سلاح المدرّعات. إنّ ما تمتلكه إيران من طائرات ودبابات يُعدّ قديمًا جدًا بالمقارنة مع ما تمتلكه الجيوش الأميركية والقوات المسلّحة لدول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.

تتوجّه إيران في جهودها لبناء قدراتها العسكرية نحو الاستثمار في مجال بناء الصواريخ البالستية متوسطة وطويلة المدى، وفي مجال بناء الصواريخ المضادة للسفن ذات الدقة العالية، وفي مجال تطوير برنامجها النووي من أجل استكمال بناء دورة نووية كاملة، تضعها في صفوف الدول النووية. وقد نجحت إلى حد بعيد في هذا البرنامج، بحيث يقدّر الخبراء بأنّها قادرة على امتلاك قنبلة نووية خلال فترة سنة واحدة.

في عرض عسكري إيراني لمناسبة ذكرى الحرب مع العراق في ٢٣ أيلول عام ٢٠٠٣ ، عرضت إيران نماذج عن الصواريخ التي تمتلكها، وكان من بينها صاروخ شهاب-٣ الذي يبلغ مداه ١٣٠٠ كلم وحمولته ٧٠٠ كلغ، وقدّر الخبراء في حينه عدد الصواريخ التي تمتلكها إيران من هذا الطراز

بين ٢٥ و١٠٠ صاروخ. ويغطّي مدى صاروخ شهاب–٣ كل مساحة دولة إسرائيل، وجميع مناطق الانتشار الأميركي في منطقة الخليج[٢].

وقد أثار ظهور صاروخ شهاب–٣ في العرض العسكري مع ما رافقه من تصريحات لمسؤولين إيرانيين تحمل عبارات تهديد لكل من أميركا وإسرائيل، نقاشًا دوليًا حول ضرورة العمل للحد من انتشار الصواريخ البالستية، على أساس أنّها تشكّل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي والسلام الدولي.

من هنا، يبدو أنّ المعلومات التي جرى الكشف عنها حول ما أحرزته إيران من تقدّم تقنيّ في برنامجها النووي قد شكّلت الخلفية الأساسية للنقاش الدولي حول المخاطر المترتبّة على تطوير إيران للصواريخ متوسطة وبعيدة المدى. وكان الهدف من هذا النقاش منصبًا حول كيفيّة التحكم بانتقال تكنولوجيا الصواريخ ومكوّناتها من روسيا والصين وكوريا الشمالية إلى إيران.

وتركّز الاهتمام الأميركي لانتقال التكنولوجيا الصاروخية إلى إيران على سببين: الأوّل، للترابط الطبيعي ما بين هذا البرنامج لانتقال صواريخ متوسطة وبعيدة المدى وبين برنامجها النووي الطموح لصنع سلاح نووي. والثاني، يتعلّق بموقف إيران العدائي من إسرائيل، وما يمكن أن تشكّله هذه الصواريخ من تهديد لها، بالإضافة إلى دعمها لمنظّمات عديدة مهتمة بالإرهاب.

بدا منذ البداية للأميركيين، أي في تسعينيات القرن الماضي بأنّ إيران مصمّمة على الاستمرار في برنامجها لتطوير صواريخ بالستية، منطلقة من تطوير التكنولوجيا المتوافرة على صاروخ سكود، وبأنّها ستتبع في تجاهلها للتحذيرات الأميركية السلوكية التي اتبعتها كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية. وردّت واشنطن على تجاهل طهران لتحذيراتها بإصدار قانون يقضي بفرض عقوبات اقتصادية عليها،

٢- نزار عبد القادر، **"إيران والقنبلة النووية – الطموحات الامبراطورية"**، المكتبة الدولية – بيروت ٢٠٠٧ – ٢- ص ٣٧١

وطُبّق هذا القانون اعتبارًا من العام ١٩٧٩. إلّا أنّ هذا القانون لم يحد من الجهود الإيرانية لانتاج صاروخ شهاب–٣، ولكنّه شكّل السبب الرئيسي لعرقلة الجهود المشتركة للرئيس محمد خاتمي ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لفتح قنوات للحوار من أجل تحسين العلاقات المتأزمة بين البلدين منذ قيام الجمهورية الإسلامية في العام ١٩٧٩.

هكذا وضعت الولايات المتحدة إيران منتصف التسعينيات إلى جانب كوريا الشمالية، في نقطة الارتكاز لاهتماماتها المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها الاستثمار في تطوير الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى.

تعدّى الاهتمام الأميركي حدود الرقابة والمتابعة الفنية لبرنامج تطوير الصواريخ الإيراني، حيث قررت واشنطن إنشاء شبكة مضادة للصواريخ، كما أعادت تقويم استراتيجيتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة التي تمثّلها إيران على المصالح الأميركية وعلى أمن الحلفاء الاقليميين. وذهبت واشنطن إلى حد تصنيف إيران كدولة "مارقة" إلى جانب كوريا الشمالية.

القسم الأول: تطوّر القدرات الصاروخية الإيرانية

١- بدايات وطموحات

قد شكّل البرنامج الإيراني لتطوير الصواريخ في بداياته مسألة تكتنفها الأسرار ويلفّها الغموض بالنسبة للولايات المتحدة والدول العربية وإسرائيل، فالمعلومات عن البرنامج كانت ضئيلة ومتقطّعة. وكان على الجميع انتظار ما تكشفه إيران من مفاجآت تقنية. ورأى عدد من الخبراء بأنّه من الممكن مقارنة البرنامج الإيراني بالبرنامج الباكستاني، وبأنّه من دون مستوى تطور البرنامجين الهندي والكوري الشمالي[٣].

٣- Iran's Ballistic Missile Program, Iran watch, August 2004.http://www.iranwatch.org/wmd/wmd-iranmissileessay.html

استطاعت إيران خلال ٢٥ سنة من البحث والتجارب، أن تنتج محركات صاروخية بقياسات صغيرة تعمل بالوقود الصلب، وأن تستعمل هذه المحرّكات من أجل تطوير صواريخ قصيرة المدى، يمكن استعمالها كمدفعية بعيدة المدى. كما تصنع إيران الآن نماذج عديدة من الصواريخ قصيرة المدى والتي يتراوح مداها ما بين ٣٠ و ٢٠٠ كلم[٤]. وتتصف هذه القذائف الصاروخية بعدم الدقة، ولكن كلفتها المتدنية تسمح باستعمالها بكثافة وخصوصًا في العمليات الدفاعية. وقد واجه الإيرانيون مشاكل فنية عديدة منعتهم من تطوير محركات كبيرة تستعمل في الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى. ويبدو أنّ إنتاج مكوّنات طويلة من الوقود الصلب ستتطلب المزيد من الوقت، وكان الروس والصينيون قبل الإيرانيين قد واجهوا الصعوبات نفسها لسنوات عديدة.

وفي المقابل، اصطدمت جهود إيران لصنع محرّكات تعمل بالوقود السائل أيضًا بعدد من المصاعب، وذلك على غرار ما واجهته في المحركات التي تعمل بالوقود الصلب. لكن المساعدة التي قدّمتها لها كوريا الشمالية سمحت لها بتجاوز هذه الصعوبات. وكانت إيران قد تلقّت عبر سوريا وليبيا صواريخ سكود استعملتها ضد المدن العراقية في العام ١٩٨٨، في مرحلة ما يعرف بـ "حرب المدن" بين العراق وإيران.

توسّع برنامج التعاون مع كوريا الشمالية، حيث أنّه لم يقتصر على استيراد صواريخ سكود – C بل تعدى ذلك إلى المساعدة في بناء مصنع كامل لانتاج صواريخ سكود، وفق ما ذكرته مصادر دفاعية أميركية[٥].

سلك برنامج إيران لتطوير الصواريخ أربعة مسارات: مسار تطوير الصواريخ قصيرة المدى، مسار تطوير صواريخ بالستية متوسطة وطويلة

٤- Ibid

٥- FAS, "W.M.D.around the world-Iran": Iran's Ballistic and weapons of mass destruction http://www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/overview.html

المدى، مسار تطوير صواريخ جوالة Cruis Missile، ومسار تطوير صواريخ قادرة على حمل أقمار صناعية إلى الفضاء الخارجي. وسنحاول إلقاء الضوء على المسارات الأربعة.

٢- الصواريخ قصيرة المدى

طوّرت إيران مجموعة من أنظمة الصواريخ قصيرة المدى، وذلك بهدف زيادة قدراتها النارية، حيث يمكن من خلالها مضاعفة كثافة نيران مدفعيتها التقليدية وزيادة مدى هذه النيران. ويمكن أن يعوّض حجم النيران التي توفّرها الصواريخ قصيرة المدى، ولو بصورة جزئية، النقص القائم في نيران المساندة الجوية، الناتج عن تقادم قدراتها الجوية وضعفها، وخصوصًا في مواجهة أي عملية غزو برّي.

هذا وتتحدّث تقارير عديدة عن نماذج الصواريخ قصيرة المدى التي تمتلكها إيران، ومن بينها صاروخ فجر-١ أو ٦٣- ب م- ١٢ (مدى ٨ كلم)، وفلق١ (مدى ١٠ كلم)، وعقاب-نموذج ٨٣ (مدى ٣٠ كلم)، وفجر-٣ (مدى ٤٣ كلم)، وفجر-٥ (مدى ٨٠ كلم). لا تقدّم هذه الصواريخ قصيرة المدى أي قيمة إضافية لعامل الردع الذي تريده إيران، ولهذا السبب فقد عملت على تطوير صواريخ أخرى قادرة على الوصول إلى أهداف مهمّة في الدول المجاورة كالكويت والعراق، ومع قدرات فنيّة وتدميرية جيدة. تتحدث التقارير الإيرانية عن نماذج من الصواريخ ذات مواصفات بالستية وتدميرية غير معروفة، وبما يطرح علامات استفهام كبيرة حول دقّة هذه المعلومات. لكن تتوافر معلومات مؤكدة حول تصنيعها لمجموعة من الصواريخ قصيرة المدى SRBM وهي تتضمن: صاروخ زلزال -١ (١٥٠ كلم)، وصاروخ زلزال -٢ (٢٠٠ كلم)، وصاروخ زلزال -٣ (٢٥٠-٢٠٠ كلم)، وصاروخ فاتح -١١٠ (٣٠٠-٢٠٠ كلم)، وصاروخ شهاب -١، وهو منقول عن سكود- B (٣٥٠ كلم)، وصاروخ شهاب-٢ وهو نسخة عن

سكود –C (٧٥٠–٥٠٠ كلم)، وصاروخ قيام–١ (٨٠٠–٧٠٠ كلم)[٦].

أمّا عن القدرة العملانية لهذه الصواريخ قصيرة المدى، فيمكن القول أنّ بمقدور إيران استعمال الصواريخ ذات مدى ٢٠٠ كلم من مواقع على سواحلها الغربية لضرب أي هدف يقع مباشرة على السواحل الجنوبية المقابلة في منطقة الخليج. ويمكن استعمال الصواريخ ذات المدى الأبعد من عمق أراضيها للوصول إلى أهدافها على الضفّة الأخرى للخليج، كما يمكنها بلوغ أهداف أكثر عمقًا في داخل دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المنطقي جدًا أن تكون الأهداف المنتقاة على سواحل ودول مجلس التعاون الخليجي وداخلها، ذات قيمة عالية كالموانىء البحرية والمطارات العسكرية والمدن، وخصوصًا الموانىء أو القواعد التي تتمركز فيها قوات أميركية وأوروبية.

لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأضرار والنتائج المترتبة على هذا القصف محدودة، ويعود ذلك إلى حجم الرؤوس المتفجرة التي تحملها هذه الصواريخ وإلى عدم دقتها بسبب عدم تجهيزها بأنظمة توجيه، وهي بالتالي ذات مفاعيل تدميرية محدودة، مع توقّع استعمالها لقصف منطقة واسعة، بدل استهدافها لنقطة حساسة ذات قيمة عالية.

في التقويم العام لاستعمال مفاعيل هذه الصواريخ التي تفتقد إلى وجود نظام توجيه يقودها في نهاية مسارها إلى هدف نقطي دقيق، فإنّه يمكن وصفها كسلاح سياسي أو كسلاح لإثارة الرعب بين المدنيين.

ويبدو أنّ إيران قد تنبهت لمحدودية مفاعيل قوّتها هذه، فجدّت في تطوير جيل جديد منها، يستعمل تقنية نظام العالمي لتحديد المواقع

٦- Anthony Cordesman, "**Iran's Rocket and Missile Forces and Strategic Options**", CSIS Burke Chair in strategy, October 7, 2014. Ex. Summery page II
www.csis.org/files/publication/141007_iran_rocket_missile_forces.pdf
"See also: Michael Ellerman, "Iran's Ballistic Missile Program
www.iranprimer.usip.org/resource/irans-ballistic-missile-program

Global positioning system GPS كوسيلة للتوجّه بدقة نحو الأهداف المنوي قصفها.

لكن يبقى من المهم أن نشير إلى أنّ إيران قد نجحت في إعطاء هذه الصواريخ قيمة استراتيجية من خلال استعمالها في نزاعات غير تقليدية، تخوضها بواسطة بعض التنظيمات المسلّحة المتحالفة معها، والتي تساعدها على مدّ نفوذها إلى الدول الأخرى.

٣- الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى

في أثناء الحرب مع العراق ١٩٨٨-١٩٨٠ اشترت إيران عددًا من صواريخ سكود – B ذات مدى ٣٠٠ كلم، وأطلقت عليها اسم شهاب. كما أطلقت عددًا من هذه الصواريخ على بغداد في أثناء الحرب، وأطلقت ما تبقى منها في التسعينيات ضد تجمعات المعارضة الإيرانية داخل العراق[٧]. واشترت في مرحلة لاحقة عددًا من صواريخ سكود – C، كما اشترت مصنعًا لتصنيع هذه الصواريخ التي تعرف في كوريا الشمالية باسم هواسنغ-٥ ويبلغ مداها ٦٠٠ كلم. وأطلقت طهران على ما أنتجته من هذه الصواريخ إسم شهاب-٢، وما زالت هذه الصواريخ مستعملة، وتخضع لاختبارات دورية.

وإذا كانت إيران قد حصلت على شهاب-١ وشهاب-٢ لمواجهة تهديدات مباشرة، فإنّ الخطوة التالية كانت توؤشّر إلى وجود طموحات إقليمية، من هنا فإنّ الحصول على مصنع جديد لتطوير صاروخ شهاب-٣ وإنتاجه، قد جاء على خلفية الرغبة في مدّ النفوذ إلى مناطق جديدة. ويعتبر شهاب-٣ نسخة متطوّرة عن صاروخ نو دونغ الكوري الشمالي، والذي يبلغ مداه ١٣٠٠ كلم بحيث يغطّي معظم أجزاء المملكة العربية السعودية وإسرائيل. وقد أعلنت إيران بأنّ شهاب -٣ قد تحوّل إلى سلاح جاهز في العام ٢٠٠٣، وبات مستعملًا في قوّات الحرس الثوري بعد عام من ذلك،

٧- Uzi Rubin, cited in reference (1) annotation

وأشارت إيران إلى أنّها نجحت في تطوير نموذج جديد من هذا الصاروخ يعرف باسم شهاب–٣ المعدل أو شهاب–3ER مع زيادة مداه من ١٣٠٠ كلم إلى ٢٠٠٠ كلم.

وفي أيلول من العام ٢٠٠٧، عرضت إيران نموذجًا جديدًا من هذا الصاروخ، والذي أطلق عليه اسم غادر–١، من دون ذكر أي زيادات في المدى أو تغيير في المواصفات التقنية.

يبدو أنّ إيران قد استفادت في تطويرها لشهاب–٣ من مواصفات الصاروخين الروسيين SS21 وSS23 اللذين كانت موسكو قد تخلت عن استعمالهما بموجب اتفاقية نزع السلاح ضمن اتفاقية INF العام ١٩٨٧، ووجدت بعض المصادر وجوه شبه بين شهاب–٣ وبين الصاروخ الصيني DF25 الذي طوّر في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. لكن أنطوني كوردسمان قد ذهب في تقريره عن قدرات إيران العسكرية للعام ٢٠٠٤ إلى القول بأنّ شهاب–٣ قد صنع وفق نموذج مدروس واستنادًا لتكنولوجيا مصدرها كوريا الشمالية، مع تأكيده بأنّ الصاروخ هو صناعة إيرانية.

وتحدّث تقرير وكالة المخابرات المركزية إلى الكونغرس عن مشروع إيراني آخر لصنع صاروخ شهاب–٤، والذي يمكن أن يتراوح مداه ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ كيلومتر. ويمكن لهذا الصاروخ تغطية كل منطقة الشرق الأوسط، وقسم واسع من أوروبا. ويعتقد الخبراء الأميركيون أنّ شهاب–٤ ما هو إلّا نموذج آخر من الصاروخ الكوري الشمالي "نو دونغ٢" أو نموذج متطوّر للصاروخ السوفياتي أس.أس–٤، بحيث يجري تجهيزه بنظام رقمي يحسّن مستطيل تبدّده. وهناك تكهّنات حول شراء إيران لأجهزة توجيه حديثة لهذه الصواريخ من بعض الشركات الروسية. وحول إمكانية حصول إيران على مساعدات تكنولوجية باكستانية لاستعمالها في مشروع شهاب–٤ [٨].

وتتحدّث تقارير إسرائيلية عن مشروع إيراني جديد لبناء صاروخ شهاب–٥

٨- نزار عبد القادر **"إيران والقنبلة النووية – الطموحات الامبراطورية"**، ص ٣٨٣.

الذي قد يبلغ مداه ٥٠٠٠ كلم. وتبقى المعلومات الإسرائيلية موضع شك لدى الدوائر الأميركية والغربية، فهي اعتادت التعامل بحذر مع أسلوب المغالاة الذي تعتمده إسرائيل ووسائل إعلامها.

وردّت إيران على الادعاءات الإسرائيلية حول شهاب-٤ وشهاب-٥ على لسان وزير دفاعها علي شمخاني في كانون الثاني سنة ٢٠٠٤، بأنّه ليس في نيّة إيران تطوير صواريخ جديدة لأهداف عسكرية، وأنّ برنامجها الجديد يتركّز على بناء صاروخ قادر على حمل قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي، وبأنّها جاهدة لتحقيق هذا الهدف خلال فترة ١٨ شهرًا[٩].

يؤكد عوزي روبن، الخبير الإسرائيلي في دراسة جديدة بأنّ إيران قد نجحت في تحقيق قفزة نوعية عندما أعلنت في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ عن امتلاكها لصاروخ بالستي متعدّد المراحل ويعمل بالوقود الصلب، وهو معروف باسم "عاشوراء" وبأنّ مداه يزيد على ٢٠٠٠ كلم، وفق ما ذكره وزير الدفاع الإيراني في حينه. وترجّح مصادر غربية أن يبلغ مدى "عاشوراء" ٢٤٠٠ كلم.

تعطي صواريخ شهاب-٣ وعاشوراء القدرة لإيران لتهديد مختلف مناطق الشرق الأوسط من مواقع تقع في عمق الأراضي الإيرانية ومن المؤكد أنّه بات بمقدور إيران أن تهدّد أنقرة والاسكندرية وصنعاء من مواقع حصينة داخليّة، وهي لم تعد بالتالي بحاجة إلى قواعد متحرّكة لإطلاق هذه الصواريخ[١٠].

ويذكر روبن بأنّ إيران قد نجحت في الحصول من كوريا الشمالية على ١٨ صاروخًا من طراز BM25 مع منصّات إطلاق متحركة، ويتراوح مدى

٩- (Iran Missile update-2004. The Risk Report, volume 10, No. 2 (March-April 2004
The Wisconsin Project on Nuclear Arms Control
http://www.wisconsinproject.org/countries/iran/missile2004.html

١٠- Uzi Rubin, cited in reference 1 annotation

هذه الصواريخ ما بين ٢٥٠٠ كلم و ٣٥٠٠ كلم، وهي قادرة على الوصول إلى أهداف داخل أوروبا. وهكذا يمكن القول بأنّ طموحات إيران للنفوذ قد تعدّت حدود جيرانها وبقية دول الشرق الأوسط لتصل إلى دول أوروبا الغربية. ويذكر عوزي روبن بأنّ إيران قد أنكرت شراء هذه الصواريخ، على عكس الشفافية التي اعتمدتها في معلوماتها حول صاروخ شهاب–٣.

٤– تقويم الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى

نتحدّث هنا عن أنظمة الصواريخ البالستية، ذات المدى المتوسط MRBM والتي تستطيع أن تصل إلى المناطق المحيطة بإيران، وخصوصًا الدول الخليجية. وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن التمييز ما بين الصواريخ البالستية المتوسطة والصواريخ بعيدة المدى، والمعروفة بالإنكليزية Intermediate range ballistic missiles IRBM، والتي يمكن استعمالها لمهاجمة منطقة تحتوي على أهداف استراتيجية.

وهكذا يمكن لإيران استعمال هذه الأنظمة من الصواريخ البالستية لمهاجمة إسرائيل، وبلاد الشام، وشبه الجزيرة العربية وباكستان، ووسط آسيا وجنوب روسيا وبعض الدول الأوروبية الغربية. ويمكن لهذه الصواريخ أن تعوّض القيادة الإيرانية عمّا تفتقده من قدرات هجومية في قوّاتها الجوّية المتقدّمة، حيث لا يمكن للطائرات القديمة التي تمتلكها نقل القنابل اللازمة لمهاجمة الأهداف المحددة في هذه المناطق، إذ لا تمتلك إيران التقنيات المتقدمة، ولا الأعداد اللازمة من الطائرات التي تؤهلها لخوض المعركة ضد القوات الأميركية العاملة في المنطقة، أو ضد القوّات الجويّة أو الصاروخية التي تمتلكها الآن دول مجلس التعاون الخليجي أو إسرائيل أو مصر. وتحدّثت التقارير الإيرانية عن قدرات صواريخها البالستية وعن التجارب التي أجرتها على هذه الصواريخ خلال السنوات

القليلة الماضية، لكن هناك تقارير ومعلومات متضاربة حول أسماء هذه الصواريخ ومواصفاتها ومداها، ووصلت الأمور إلى درجة من الغموض والتناقض في المواصفات الخاصة بعدد من هذه الصواريخ[١١].

ومن أبرز حالات الغموض والتناقض تلك:

تتحدّث التقارير الإيرانية عن الاختبارات والتجارب التي أخضعت لها هذه الصواريخ وعن دقتها ومدى الثقة بقدراتها التدميرية والعملانية، ولكنّها لا توحي اطلاقًا بأنّ هذه التجارب قد أجريت في ظروف ميدانية مشابهة لظروف حرب حقيقية. فالتجارب في حقول الرماية قد تنتج صورة مضخّمة حول القدرات، يمكن تسويقها لدى القيادات السياسية أو لدى الرأي العام[١٢].

- تشمل هذه الحالات مدى دقّة الصواريخ، وأنظمة توجيهها إلى أهدافها، وهناك تساؤلات حول القدرة على إطلاق العدد الكافي منها للتعويض عن عدم توافر الدقة اللازمة لإصابة أهداف محدّدة (نقطيّة).
- هناك شكوك أيضًا حول هندسة الرأس المتفجر ونظام التذخير والتفجير المستعمل مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير ذلك على فعالية هذا الرأس بالنسبة إلى الهدف في مختلف الظروف القتالية، وخصوصًا إذا شكّل الرأس قنبلة عنقودية أو قنبلة معدّة للانفجار الأرضي أو في باطن الأرض.

لا وجود لمعلومات كافية لتأكيد أو نفي توصّل إيران لتطوير أنواع متقدمة من أنظمة التفجير هذه.

- لا بدّ أيضًا من التساؤل حول واقعية التجارب الإيرانية لهذه الصواريخ مع الأخذ بعين الاعتبار قوّة أنظمة الصواريخ ونوعيّتها ودقّتها المضادة للصواريخ التي تمتلكها القوّات الأميركية العاملة في الشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.

١١- A. Cordesman, cited in reference 6, page IV

١٢- Ibid(16)

• ويبدو من الضروري التساؤل أيضًا حول تقويم إيران وإدراكها للمخاطر المترتّبة على قيام دول الخليج أو إسرائيل أو القوات الأميركية بهجوم جوي أو صاروخي ردًا على هجوم إيراني أو في إطار تنفيذ ضربة استباقية.

وتتحدّث التقارير العديدة المتوافرة عن برنامج تطوير الصواريخ متوسطة أو بعيدة المدى الإيرانية عن صواريخ تعمل بالوقود الصلب وبالوقود السائل، ويقع معظمها تحت تصنيف MRBM وتحت أسماء مختلفة، مثل: غادر-١١٠ (٢٠٠٠ -٣٠٠٠ كلم)، شهاب-٣ (٢١٠٠ كلم)، فجر-٣ (٢٥٠٠ كلم)، عاشوراء (٢٠٠٠-٢٥٠٠ كلم)، وسجيل (٢٠٠٠-٢٥٠٠ كلم). ويزداد مستوى الغموض مع صدور تقارير أخرى تتحدّث عن برامج تطوير صواريخ بعيدة المدى تقع تحت تصنيف IRBM مثل شهاب-٥ أو طوقيان-١ (٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلم) وشهاب-٦ أو طوقيان-٢ (٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلم)[١٣].

٥- الصواريخ الإيرانية الجوالة – Cruise Missiles

تعتبر إيران أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وغربي آسيا تطمح إلى تطوير صواريخ جوالة Cruise Missiles، لكن، لا يخفى على أي باحث في هذا المضمار أنّ هناك حواجز وعقبات عديدة تواجه هذا المشروع سواء في حقل التكنولوجيا المتطوّرة أو علوم الديناميكية الهوائية Aerodynamic أو لجهة توافر الموازنات الباهظة التي تتطلّبها أبحاث التطوير. وتستفيد إيران من إمكانية استيراد بعض المعدات ذات الاستعمال المزدوج مثل أنظمة تحديد المواقع GPS من أجل التقدم في تطوير أجهزة التوجيه للصواريخ.

ومن المعلوم في هذا الإطار بأنّ إيران كانت قد استوردت في تسعينيات القرن الماضي صواريخ صينية من طراز C802 للدفاع البحري، وهي

١٣- Wikipedia, "shahab 5", http://en.wikipedia.org/shahab-5. September 2014

تشبه صاروخي هاربون الأميركي وإكزوسات الفرنسي، وهما يعملان وفق تقنية الصواريخ الجوالة. وكان صاروخ C802 قد استعمل في حرب ٢٠٠٦ ضد المركب الإسرائيلي Hanit، وأصابه في مقابل خلدة جنوب بيروت. ويمكن تحوير محرّكات صواريخ C802 لتصل إلى مدى ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كلم[١٤].

وتسعى إيران إلى تطوير صواريخ جوالة يمكن إطلاقها من البر ومن الجو لاستعمالها إلى جانب صواريخها البالستية المتوسطة، من أجل الاستفادة من دقّة إصابتها ضد أهداف نقطية. وتسعى إيران وفق بعض المعلومات الغربية للاستفادة من التكنولوجيا الروسية والصينية من أجل تطوير قدرات الدفع وتحسين أداء أنظمة الصواريخ البحرية لنقلها واستعمالها على صواريخ جوالة تطلق من الجو مع مدى يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ كلم. وعمليّة نسخ التكنولوجيا الموجودة على الصواريخ الروسية والصينية التي حصلت عليها ستساعد في اختصار المهل الزمنية، وتوفير مئات ملايين الدولارات، في ما لو بدأت الأبحاث من الصفر.[١٥]

وتتحدّث تقارير استخبارية أميركية عن تطوير إيران لثلاثة صواريخ جوالة يمكن إطلاقها من البر، وذلك نقلًا عن ثلاثة صواريخ متطورة، ويمكن أن تشكّل هذه الصواريخ تهديدًا للأسطول الأميركي في الخليج وبحر العرب، مع الاعتقاد أنّ أحد هذه الصواريخ قادر على نقل قنبلة نووية متوسطة[١٦]. وهذه الصواريخ هي: KH-55 و AS-115A و SS-N-٢٢، وقد جرى تطويرها زمن الاتحاد السوفياتي في ثمانينيات القرن الماضي، وهي قادرة من دون شك على تهديد الأسطول الأميركي العامل في المنطقة[١٧].

١٤- نزار عبد القادر، **"إيران والقنبلة النووية – الطموحات الامبراطورية"**، ص٢١

١٥- المرجع نفسه.

١٦- Anthony cordesman, cited in ref. 6, page 147

١٧- http://www.minithreat.com/search/txtkeyword.iran/cruise_result.asp

أ – الصاروخ 55-KH

حصلت إيران على ١٢ صاروخًا من هذا الطراز من أوكرانيا في العام ٢٠٠١. وكان هذا الصاروخ معدًا لحمل رأس نووي، وبامكانه حمل رأس متفجر تقليدي بوزن ٤١٠ كيلوغرامات، وتبلغ سرعته ٨ على ١٠ من سرعة الصوت مع مدى يصل إلى ٢٥٠٠ كلم. وهو عبارة عن صاروخ جوال يطلق من الجو، إذ إنّ سرعته هي أدنى من الصواريخ البالستية الإيرانية، ولكنّه أكثر دقة ولديه جهاز توجيه وملاحة. كما يمكن تحوير الصاروخ لإطلاقه من قاعدة برّية.

لكن، لا تتوافر معلومات حول إجراء رمايات تجريبية لصواريخ مماثلة جرى تطويرها من خلال عملية نسخ هندسي للنظام. يبقى احتمال تطوير صاروخ مماثل قائمًا، ويمكن استعمال هذا الصاروخ لضرب إسرائيل.

ب– الصاروخ 22-SS-N

تتحدّث معلومات غير مؤكدة عن حصول إيران على ثمانية صواريخ 22-SS-N من روسيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهذا الصاروخ هو أكبر حجمًا ووزنًا من الصاروخ 55-KH، ويطير بسرعة تتخطّى بمرتين ونصف سرعة الصوت، ويحمل رأسًا متفجرًا بوزن ٣٢٠ كلغ، ويصل مداه إلى ١٦٠ كلم. كما يتضمّن نظام توجيه للطيران بينما يستعمل الرادار المثبت في رأسه للتوجه إلى الهدف في مراحل طيرانه الأخيرة. ولا تتوافر معلومات عن تطوير نسخة من هذا الصاروخ، ولكن جرت في العام ٢٠٠٦ تجربة صاروخ أطلق من فرقاطة إيرانية يشبه في شكله هذا الصاروخ.

ج– الصاروخ 26-SS-N

طوّر هذا الصاروخ ليكون نسخة أصغر وأقل تكلفة من الصاروخ 22-SS-N وظهر للمرة الأولى في العام ١٩٩٣، أمّا مداه فيصل إلى ٣٠٠ كلم، ولا يعرف

عدد الصواريخ التي يمكن أن تكون إيران قد حصلت عليها. يمكن إطلاقه من غوّاصة أو من مركب أو من البر أو من طائرة. إذا امتلكته إيران فإنّ المكان المثالي لاستخدامه سيكون في مضيق هرمز.

د- الصاروخ 4-FL/601-C/4-HY أو دودة الحرير

صاروخ صيني يبلغ مداه ١٥٠ كلم مع سرعة طيران ٨ على ١٠ من سرعة الصوت، وهو يحمل رأسًا متفجرًا بوزن ٥١٣ كلغ، ولديه طيار آلي للطيران على مسراه، ويتوجه في المراحل الأخيرة إلى الهدف بواسطة رادار مثبّت في رأسه، ويملك جهاز راديو للملاحة يمكّنه من الطيران كصاروخ جوّال على علو يتراوح ما بين ٧٠ و ٢٠٠ متر. يمكن إطلاق هذا الصاروخ من الجو أو من مركب بحري، ويعتبر أطول مدى من أمثاله من الصواريخ البحرية C801 و C802 و 3-SSC، والتي يصل مداها إلى ما بين ٣٥ و ٤٠ كلم.

تحدّث بعض المسؤولين الإيرانيين، ومن بينهم نائب وزير الدفاع الإيراني مهدي فرحي، في آذار ٢٠١٣ عن أن إيران ستكشف النقاب عن صاروخ جوال طورته، يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلم ومشكات، ويمكن إطلاقه من البر أو البحر أو الجو[١٨].

وأضاف نائب وزير الدفاع بأنّ إيران تبني ١٤ نموذجًا مختلفًا من الصواريخ الجوّالة ومن بينها: ظفار، نصر، قادر وغدير. وأضاف فرحي في تصريحه بأنّ إيران تركز الآن في تطويرها لهذه الصواريخ، على دقة الإصابة والقدرة على تفادي الاكتشاف من الرادارات المعادية، وزيادة المدى العملاني، وبأنّه يجري تصنيع مثل هذه الصواريخ محليًا.

وقد جرى الكشف عن صاروخ جوال "يا علي" في معرض الحرس الثوري

١٨- Mehr News Agency(MNA) Reported this information – The News Strait Times, April 1, 2013.http://www.nst.com.my/latest/iran-to-unveil-new-cruisemissile-1.19771

الإيراني في أيار ٢٠١٤، وهو يشبه الصاروخ الصيني YJ-62، ويبلغ مداه ٧٠٠ كلم[١٩]. وتحدث قائد البحرية الإيرانية الأميرال حبيب الله سيّاري عن تجربة صاروخ جوّال في تشرين الثاني العام ٢٠١٣، على أن تجري التجربة في أثناء مناورات في المحيط الهندي في كانون الثاني العام ٢٠١٤.

وقد درجت العادة أن يتحدّث القادة الإيرانيون عن تطوير نماذج عديدة من الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى، وعن نماذج من الصواريخ الجوّالة التي تطلق من الجوّ والبحر والبرّ، ويبدو بأنّ تجربة هذه النماذج تدخل في إطار الدعاية والحرب النفسية. أمّا في الحقيقة فإنّ على إيران أن تدرس حجم الاستثمارات التي يمكن أن توظّفها لبناء قواتها الصاروخية، وبالتالي اختيار النماذج الصاروخية اللازمة لاستراتيجيتها، مع التركيز على بناء القيادات والوحدات اللازمة مع كل ما يلزمها من تدريب ولوجستية، لاستكمال هذه الصواريخ المنتجة عملانيًا أو تكتيًا.

٦- برنامج الفضاء الإيراني

أعلنت إيران عن إطلاق برنامج فضائي في العام ١٩٩٨، وذلك بالتزامن مع تجربتها الناجحة لإطلاق صاروخ شهاب-٣. ثمّ عادت وأعلنت بعد عقد كامل من ذلك التاريخ، وتحديدًا في ٤ شباط من العام ٢٠٠٨ عن برنامج فضائي متكامل مع كل المنشآت اللازمة لإطلاق أول صاروخ إلى الفضاء الخارجي يعرف باسم "سفير" مع قمر صناعي أطلق عليه اسم Omid[٢٠]، وتضمّنت الإنشاءات هذه التجهيزات اللازمة كلّها بما فيها برج الإطلاق. وحدّد وزير الدفاع الإيراني في حينه أهداف البرنامج ورزنامته، والتي

١٩- Ibid, see also www.azernews.az/region/61902,html

٢٠- The Safir is a multi stage satellite launcher, that can throw a satellite into orbit See Uzi Rubin, cited in reference 1

حدّدت باطلاق القمر الصناعي أوميد Omid أو السبوتنيك الإيراني في ربيع أو مطلع صيف ٢٠٠٨. كما حدّد أنّ الهدف المستقبلي يتركز على إرسال قمر إيراني للتجسّس وتصوير كل ما يجري على الأرض في العام ٢٠١٥. وهذا سيتطلب حتمًا صاروخًا متطوّرًا أكثر من الصاروخ الدافع "سفير". إنّ تطوير مثل هذا الصاروخ سيعني أنّه بات بإمكان إيران إسقاط قنبلة نووية في أيّ مكان من الكرة الأرضية.

ويملك الصاروخ سفير من دون شك قدرة على حمل قنبلة صغيرة إلى مسار حول الأرض، لكن التوصل إلى صنع صاروخ متطوّر سيعني إمكانية وضع قنبلة نووية كبيرة في مسار حول الارض، واسقاطها في المكان الذي تختاره طهران كهدف. في مثل هذه الحالة لا تعود إيران بحاجة إلى تطوير صواريخ عابرة للقارات ICBM يمكنها الوصول إلى الولايات المتحدة، بل الاستعاضة عن ذلك بوضع قمرٍ صناعيٍ في الفضاء يعبر فوق الأراضي الأميركية، وفي كلّ مرة يتذكّر فيه الأميركيون بأنّ هناك قمرًا صناعيًا إيرانيًا يعبر فوق أراضيهم، سيدركون بأن إيران ستتحوّل إلى مصدر تهديد كبير لأمنهم، اذا ما امتلكت أول سلاح نووي.

القسم الثاني: التهديد الصاروخي وتأثيره على موازين القوى الإقليمية

١- تجارب صواريخ بالستية قادرة على حمل رأس نووي

أورد تقرير نشرته "سي.أن.أن." في ١٢ تشرين الأول العام ٢٠١٥، بأنّ إيران قد أطلقت بنجاح تجربة على صاروخ عماد طويل المدى يمكن توجيهه بدقّة نحو الهدف، وهو صاروخ أرض – أرض جرى بناؤه على يد الخبراء

الإيرانيين. ويعتبر "عماد" أول صاروخ بالستي يوجّه بدقّة نحو الهدف، وفق ما تحدّث عنه وزير الدفاع الإيراني الجنرال حسين دهقان، والذي قال: "نتابع برامجنا الدفاعية ولا نطلب من أحد الإذن بذلك". وأضاف "هذا الصاروخ سيزيد من قدرات إيران للردع الاستراتيجي". يمكن لهذا الصاروخ الذي يبلغ مداه ١٧٠٠ كلم الوصول إلى إسرائيل. وهو يعمل بالوقود السائل– ووصلت دقته إلى مسافة ٥٠٠م من الهدف، ويبلغ وزن الرأس المتفجر الذي يحمله ٧٥٠كلغ[٢١].

رأى الخبير الاستراتيجي الأميركي أنطوني كوردسمان، بأنّ إيران قد حققت تقدّمًا مطرّدًا في تكنولوجيا الصواريخ وبأنّها تركّز بشكل أساسي على تحسين أجهزة التوجيه لهذه الصواريخ. وتراقب واشنطن باهتمام كبير جهود إيران لبناء قوّة صاروخية. وكان المتحدث باسم البنتاغون الأميرال جون كيربي قد صرّح إثر إعلان إيران في شباط العام ٢٠١٤ عن تجربتها لصاروخين أرض – أرض، وأرض – جو موجّهين بواسطة أشعة لايزر، بالإضافة إلى صاروخ بالستي قادر على حمل رؤوس متفجّرة متعدّدة، بأنّ "هذا البرنامج الصاروخي يشكل تهديدًا خطيرًا لأمن المنطقة"[٢٢].

٢- إيران تتحدّى قرارات مجلس الأمن

أجرت إيران في ٩ آذار ٢٠١٦ تجربة على صاروخ بالستي قادر على حمل رؤوس نووية، وتعتبر هذه التجربة مخالفة للقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١، والذي صدر في تموز العام ٢٠١٥. ووجّهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا رسالة إلى كلّ من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تلفت نظرهما إلى هذه المخالفة التي تعتبر تحديًا للقرار الدولي. وشدّدت الرسالة على أنّ الصاروخ

٢١- www.edition.cnn.com/2015/10/11/mideast/iran-ballistic-missile-test

٢٢- Ibid

"قادر على حمل رأس نووي"، واعتبرت الرسالة أنّ إيران قد فشلت في احترام قرارات الشرعية الدولية[٢٣].

يأتي هذا الخرق الإيراني ليظهر مدى ضعف نص القرار وهشاشة العقوبات التي سيفرضها في حال حدوث مخالفة. وهذا الخرق لا يخالف أحكام الاتفاقية النووية مع إيران، لكن روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن، وتملك حق النقض، قد اتخذت موقفًا مغايرًا للقوى الغربية، حيث أعلنت رفضها لفرض عقوبات جديدة على إيران. وينصّ القرار ٢٢٣١ على الطلب إلى إيران أن تمتنع لمدة ثماني سنوات عن إجراء أي نشاطات نووية بما فيها إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

تدرك إيران أنّ كل ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن توجيه تحذير إليها من دون فرض أي عقوبات جديدة، وهذا الأمر لا يمكن توقّع حدوثه إلا في حال مخالفتها لبنود الاتفاقية النووية.

لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من وضع الشركات التي تدعم البرنامج النووي الإيراني على اللائحة السوداء، كما فرضت عقوبات على رجلي أعمال بريطانيين لدعمهما شركة طيران يستعملها الحرس الثوري الإيراني.

يمكن للدول الأوروبية فرض عقوبات على إيران من جانبها، وكانت فرنسا قد طالبت الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات عليها في رد مباشر على التجربة الصاروخية الأخيرة.

وفق تقرير "سي.أن.أن."، فإنّ التجربة الصاروخية الأخيرة تظهر رغبة لدى الحرس الثوري الإيراني في إظهار "قدرات إيران على الردع". ونقلت وكالة الأخبار الإيرانية بأنّ الحرس الثوري قد صرّح بأنّ تجربة يوم الثلاثاء تظهر "استعداد إيران الكامل لمواجهة كل أنواع التهديدات ضد الثورة والحكم وسلامة الأراضي الإيرانية"[٢٤].

٢٣- www.reuters.com/article/us-iran-missiles-idUSCN0WV2HE

٢٤- www.edition.cnn.com/2016/03/08/middleeast/iran-misile-test

وكان التلفزيون الإيراني "برس تي في" قد نقل عن وزير الدفاع حسين دهقان، بأنّ الصاروخ الذي أطلق هو صاروخ تقليدي، وليس معدًا لحمل رؤوس نووية. أمّا وزير الخارجية محمد جواد ظريف فقد دافع عن حقّ إيران بإجراء تجارب صاروخية، وبأنّ بلاده لا تملك صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

في المقابل، يبدو بأنّ أميركا مصرّة على فرض عقوباتٍ جديدة على إيران، كوسيلة ضغط من أجل احتواء طموحاتها الصاروخية.

هذا وصرّح نائب قائد الحرس الثوري العميد حسين سلامه من موقع تجارب الصواريخ في كافير: "لدينا مخزون كبير من الصواريخ البالستية، وهي جاهزة لاستهداف الأعداء في أي وقت من مواقع عديدة في البلاد"[٢٥].

ويربط بعض المراقبين توقيت هذه التجارب مع زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إسرائيل. ويأتي ذلك في إطار السياسة التي يتّبعها قادة الحرس الثوري للتباهي بقوّة إيران تجاه الدول الغربية، وتوجيه تهديدات مباشرة لإسرائيل، وكعرض قوّة أمام خصومهم الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية.

إنّ الفارق كبير بين ما نصّ عليه القرار ١٩٢٩ وما نصّ عليه القرار ٢٢٣١. في القرار القديم يحرم النص إيران اعتماد برنامج لتطوير الصواريخ البالستية وذلك تحت طائلة فرض تدابير عليها من قبل مجلس الأمن لمنع استيرادها لتكنولوجيا الصواريخ. في القرار الجديد هناك دعوة لإيران لكي لا تتابع برنامج تطوير الصواريخ لفترة ثماني سنوات كحد أقصى، من دون إعطاء أي سلطة للدول لوقف إيران عن الاستمرار في تطوير الصواريخ. يبدو بوضوح بأنّ روسيا هي الدولة التي سعت إلى استبدال "المنع" بـ "دعوة"

٢٥- www.nytimes.com/2016/03/10/world/middleeast/iran-revolutionary-guards-stage-second-day-of-missile-test-html

لعدم الاستمرار في البرنامج الصاروخي". لكن لا بدّ هنا من الاعتراف، بأنّ إيران لم تكن في أي فترة جاهزة لتطبيق الضوابط التي يفرضها عليها المجتمع الدولي، في كلّ ما يعود لتطوير برنامجها الصاروخي.

ويبدو بأنّ التراجع الذي حصل في هذا الموضوع، له علاقة بالقرار الروسي لتنفيذ عقدها القديم مع إيران، والذي يقضي بتصدير بطاريات صواريخ S300 للدفاع الجوّي والصاروخي. كما يبدو بأنّ الغرب كان بحاجة لإغراء روسيا لتأمين استمرار دعمها للتوصّل إلى الاتفاقية النووية مع إيران.

يذهب المندوب الروسي في الأمم المتحدة فيتالي شوركين إلى تفسير أحكام القرار ٢٢٣١، بالقول بأنّ "الدعوة" الموجهة إلى إيران لعدم الاستمرار في تطوير صواريخ بالستية لا تعني منعها من ذلك، وبأنّه يمكنها تجاهل هذه "الدعوة". يعتبر هذا التفسير خطيرًا في مفاعيله عند تطبيق الاتفاقية النووية الموقعة بين إيران والقوى العظمى، والتي تطلب من كل الدول الأعضاء، والمنظّمات الإقليمية والمنظّمات الدولية كلّها أن تتّخذ التدابير اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاقية النووية. وإذا كان المندوب الروسي على حق في تفسيره، فإنّه يمكن لإيران تجاهل "الدعوة" الدولية وبذلك تصبح الاتفاقية الدولية من دون أي قيمة، وغير صالحة للتنفيذ[٢٦].

إذا استعرضنا مواقف القوى العظمى نجد أنّ مسألة وضع ضوابط على البرنامج الصاروخي الإيراني قد جرى التراجع عنها في أثناء المفاوضات "الماراتونية" للتوصّل إلى الاتفاقية النووية، وعلى أساس أنّ الأمم المتحدة وبعض المنظّمات الدولية الأخرى قد اعتمدت عددًا من الضوابط في متابعتها للبرنامج الإيراني.

٢٦- HYPERLINK "http://www.usnews.com/opinion/blogs/world-report/articles/2016-03-15/iran-missile-test-reveals-weakness-of-nuclear-deal"-
/www.usnews.com/opinion/blogs/world-report/articles/2016-03-15
iran-missile-test-reveals-weakness-of-nuclear-deal

وفي هذا المجال، قالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغريني أمام وزراء خارجية ٢٨ دولة أوروبية في اجتماع في بروكسل، بأنّه يجب مناقشة التجارب الصاروخية الإيرانية، من قبل الأمم المتحدة وليس داخل مجلس السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ووافقت المندوبة الأميركية سامنتا باور على ضرورة مناقشة التجارب الإيرانية من قبل مجلس الأمن الدولي. لكنّ المندوب الروسي فيتالي شوركين اعتبر أنّ إيران لم تخالف القرار الدولي ٢٢٣١ [٢٧].

٣- القيمة الاستراتيجية للصواريخ الإيرانية متوسطة وطويلة المدى MRBMs و IRBMs

تملك إيران صواريخ بالستية عديدة يمكن تصنيفها ضمن هذه الفئة من الصواريخ، وهي قادرة على استهداف الدول الخليجية وإسرائيل، كما يمكن أن يصل مداها إلى أطراف القارة الأوروبية. في التصنيف الإيراني للصواريخ لا يمكن التفريق بين الصواريخ من فئة MRBMs وفئة IRBMs والتي هي أطول مدى من الفئة الأولى، والتي تستعمل في الهجوم الاستراتيجي ضد منطقة تحتوي عددًا من الأهداف المهمّة والحسّاسة.

لا يمكن الوثوق بكل المعلومات المنشورة عن نتائج التجارب التي أجرتها إيران لمختلف أنواع الصواريخ البالستية التي دخلت في ترسانتها الاستراتيجية. حيث يكتنف الغموض والشك القدرات الفعلية لهذه الصواريخ.

أمّا أبرز النقاط في هذا المجال فهي:

أ- النتائج الحقيقية للتجارب التي أجرتها إيران، وبالتالي قياس كفاءة هذه الصواريخ على تحقيق النتائج المرجوّة منها، في وقت يبدو فيه أنّ عدد

٢٧- Ibid.

التجارب التي جرت كان محدودًا، وهذا الأمر قد يدفع قادة الحرس الثوري إلى المغالاة في توصيف فعاليّة هذه القوّة الصاروخية من أجل الاستغلال السياسي.

ب- هناك شكوك حول امتلاك إيران القدرات التكنولوجية اللازمة لتزويد القوّة الصاروخية أجهزة توجيه دقيقة تعطيها الدّقة والقدرة على مهاجمة أهداف ذات قيمة عالية. وهنا لا بدّ من طرح السؤال عن أعداد الصواريخ التي تمتلكها إيران، والتي تمكّنها من توجيه قصف كثيف ضد الهدف نفسه للتعويض عن النقص في دقة الإصابة.

ج- تفتقد إيران التقنية المتطورة في حقلي تصميم الرؤوس الحربية والتذخير، وهما أمران لهما تأثيرهما الكبير على مدى فعالية الرؤوس المتفجرة أو الرؤوس العنقودية. إذا حدث الانفجار على مقربة من الأرض أو بعد اصطدامه فإنّ مفاعيل الرأس المتفجر تكون محدودة، ويذهب معظم المفعول نحو الأعلى[٢٨].

د- السؤال المطروح بقوّة يبقى مركّزًا على مدى قدرة الصواريخ الإيرانية على اختراق الدفاعات المضادّة للصواريخ التي تمتلكها إسرائيل أو الدول الخليجية التي تمتلك أنظمة متطورّة للدفاع الجوي، وهي تعمل لزيادة هذه القدرات.

في الخلاصة تشير كلّ التقارير والمعلومات المتوافرة إلى أنّ الصواريخ الإيرانية ما زالت تفتقد الدقة، وذلك بسبب عدم تجهيزها بأنظمة توجيه في أثناء طيرانها أو بأجهزة ذاتية للتعرف إلى أهدافها في نهاية المسرى. هذا القصور التكنولوجي يفقد القوّة الصاروخية "الثقة" والضمانة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويبرز الشكّ في قدرتها على إصابة أهدافها وتدميرها

٢٨- Anthony Cordesman, "Iran's rocket and missile forces and strategic optims" cited In reference 6- Ex. Summary page VI

إذا لم تجهز برؤوس نووية. لكن ذلك لا يعني التخفيف من أخطار قصف صاروخي كثيف ومفاعيله ضد المدن والمناطق الآهلة وبعض الأهداف الكبيرة الحساسة كالموانئ والمطارات ومصافي النفط وغيرها.

لكن يبدو بأنّ إيران مستمرّة في إجراء التجارب لتحسين دقّة صواريخها، وتجهيزها مستقبلًا بأجهزة حماية إلكترونية تزيد من قدرتها على اختراق شبكات الدفاع المضادة للصواريخ. يضاف إلى ذلك بأنّها تملك قدرات كيميائية (غير مصرّح عن امتلاكها)، ولا يستبعد أن تصنع إلى جانب الرؤوس المتفجرة والعنقودية بعض الرؤوس الكيميائية، وسيكون لوجود مثل هذه الرؤوس مفعول كبير على مستوى الحرب النفسية، بحيث تثير الرعب لدى السكان المدنيين في المناطق المعرّضة لقصفها الصاروخي.

٤- تقويم التهديد الصاروخي في المستقبل

(الرؤوس النووية مقابل الرؤوس التقليدية الدقيقة الإصابة)

عندما نتكلّم على التهديد الصاروخي الإيراني في المستقبل، أي بعد انقضاء مدّة الاتفاقية النووية أو في حال خروج إيران منها قبل انتهائها، فإنّ إيران ستكون قادرة على نشر صواريخ مجهزة برؤوس نووية أو ستكون قد توصّلت إلى تطوير تكنولوجيا التوجيه لتصل الرؤوس التقليدية بدقة عالية إلى أهدافها. وفي تقويمي للبرنامج النووي الإيراني السابق للاتفاقية النووية، فإنّي أرجّح نظرية تقول بأنّ إيران ستعمل على امتلاك السلاح النووي على اعتبار أنّه يخدم أهدافها الجيوستراتيجية، كما أنّه يعطيها القدرة على ردع أعدائها سواء كانت إسرائيل أو أي قوّة دولية أخرى. كما أنّه يعطيها القدرة والتفوّق اللازمين لخدمة مشروعها للهيمنة على الدول العربية وخصوصًا الدول الخليجية والعراق وسوريا. وسيعطي السلاح النووي لإيران القدرة لردع الولايات المتحدة من استعمال قدراتها الاستراتيجية التقليدية المتفوّقة – وخصوصًا قواتها الجوية والصاروخية

– للهجوم عليها أو استعمال فائض هذه القوّة لابتزاز طهران.

في حال امتلاك إيران (بعد عقد من الزمن) للصواريخ النووية والصواريخ التقليدية عالية الدقّة، فإنّ الدور الاستراتيجي للقّوة الصاروخية الإيرانية سيتغيّر من كونه قوّة عملانية مؤثّرة جدًا في عمليات الهجوم والدفاع ليصبح قوّة رادعة على المستوى العملاني والاستراتيجي، يمكّنها بالتالي من فرض نفوذها وسيطرتها على المستوى الإقليمي، من دون اللجوء إلى شن عمليات عسكرية واسعة ضد خصومها أو القوى المنافسة لها.

لكن على إيران أن تدرك بأنّ امتلاك الصواريخ النووية والصواريخ التقليدية الدقيقة سيدفع المنطقة نحو سباق تسلّح خطير وباهظ الأثمان. هذا وتمتلك إسرائيل مئات الرؤوس النووية، وفي الوقت نفسه ستسعى الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى زيادة مخزونها من الصواريخ البالستية المتطورة، كما أنّها ستعمل على امتلاك رؤوس نووية[٢٩].

ويمكن لدول أخرى أن تطلب من الولايات المتحدة أن تضعها تحت مظلة الردع النووي الأميركية، على غرار الوضع لدى دول أطلسية غير نووية Extended deterrence. ومن المتوقّع أن تتوصّل الصناعة الإيرانية خلال فترة خمس سنوات إلى تطوير جيل جديد من الصواريخ البالستية عالية الدقة وبعيدة المدى، وستصبح هذه القوّة قادرة على الاخلال بموازين القوى في المنطقة، وأن تشكل خطرًا استراتيجيًا، حتى ولو لم تحصل إيران على رؤوس نووية. وترتبط مفاعيل التهديد الصاروخي هذه بنجاح الصناعة الصاروخية الإيرانية على إحداث تطور نوعي في أربعة حقول: أولًا، تطوير أجهزة التوجيه للصواريخ بما في ذلك التوجيه الذاتي على الهدف. ثانيًا، زيادة المخزون الصاروخي لاعطائه قيمة استراتيجية تثير مخاوف الأعداء

٢٩- Anthony Cordesman, cited in ref. 6 – page VII

والخصوم. ثالثًا، نشر قوّة صاروخية مجهزة برؤوس كيميائية لإثارة الرعب لدى شعوب المنطقة. رابعًا، تطوير نظام القيادة والسيطرة للقوّة الصاروخية يمكّنها من إطلاق أعداد من الصواريخ من عدة مواقع متباعدة على الهدف نفسه أو على مجموعة أهداف حساسة[٣٠].

٥- دور الصواريخ في السياسة والحرب النفسية وكقوّة ابتزاز

تأتي الأهداف السياسية التي تسعى إيران إلى تحقيقها في مقدمة الدوافع والأسباب التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تطوير قدراتها العسكرية والصاروخية والتي ستحوّلها إلى قوّة إقليمية تؤمن لها النفوذ والهيمنة في الخليج وعلى الدول المجاورة. كما يمكن لإيران من خلال استعمال قوّاتها الصاروخية الراهنة تقليد الدور السياسي الذي حاول الاضطلاع به صدام حسين من خلال استعمال قوّاته الصاروخية في الحرب العراقية – الإيرانية أو في حرب الخليج الأولى العام ١٩٩١ ، عندما وجّه صواريخه نحو السعودية وإسرائيل، وذلك ضمن فكرة إثارة الرعب، كوسيلة لتحقيق هدف سياسي[٣١].

يمكن للقوّة الصاروخية الإيرانية الآن وفي المستقبل أن تزيد القدرات الدفاعية والرادعة لمنع حصول أي هجوم على إيران، وللتعويض أيضًا عن ضعف قدراتها الجوية، بسبب تقادم أسطولها الجوي. وتجدر الإشارة إلى أنّ قدرة إيران على إطلاق رشقات من صواريخها ستحوّل هذه القوّة إلى سلاح رعب لدى الدول المعادية، وستكون له مفاعيل نفسية مؤثّرة على الحياة العامة، وعلى الروح المعنوية لدى شعوب هذه الدول.

يبدو بوضوح من الضجة الإعلامية التي تعمل إيران على إثارتها حول قدراتها الصاروخية، في أثناء إجرائها لتجارب صاروخية أو في

٣٠- Shahram Chubin, "**Extended deterrence and Iran**" strategic insights, volume VIII, Issue 5 Dec, 2009, Center for contemporary conflict

٣١- Anthony Cordesman, cited in ref. 6, page IX

الاستعراضات العسكرية أو في أثناء المناورات التي تجريها، بأنّها تحاول التأثير سياسيًا واستراتيجيًا على الدول الإقليمية، والتأثير معنويًا على شعوبها وقواتها العسكرية. كما تسعى في الوقت نفسه إلى رفع معنويات شعبها وحلفائها في دول المنطقة. والتهديدات المتكررة التي كانت تصدر من القيادات الإيرانية ضد إسرائيل والقوات الأميركية في المنطقة، تأتي في سياق تحقيق هذه المفاعيل الدعائية والنفسية.

كما يمكن لإيران أن تستعمل قدراتها الصاروخية التقليدية في حال غامرت إسرائيل في شن هجوم جوي وصاروخي ضد بعض المنشآت النووية الإيرانية، كما كان يهدّد نتانياهو في الفترة التي سبقت توقيع الاتفاقية النووية. وتأمل إيران أن يأتي الرد الإسرائيلي ضمن حسابات تأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية للحرب، وعامل عدم قدرة الدفاعات الإسرائيلية المضادة للصواريخ على التعامل مع عدد الصواريخ الكبير المنطلق منها. في حال حصول مثل هذه المواجهة بين إيران وإسرائيل، فسيكون لذلك مفاعيل على مواقف بعض الدول العربية تجاه إيران، وقد يعمد بعضها إلى تخفيض مستوى تعاونه مع القوات الأميركية العاملة في الخليج وبحر العرب.

وفي التقويم العام، وعلى الرغم من عدم دقّة الصواريخ الإيرانية في الوقت الراهن، ومحدودية القدرات التدميرية للرؤوس المتفجرة التقليدية، فإنّ قدرة إيران على شن هجوم صاروخي مفاجىء وكثيف ضد المدن في الدول المجاورة أو إسرائيل، وضدّ بعض المنشآت العسكرية الرئيسية سيكون لها مفاعيل سياسية ونفسية كبيرة، ولا يمكن الاستهانة بهذا الأمر في الحسابات الخاصة بسياسة السلم والحرب.

٦- تأثير القوّة الصاروخية على موازين القوى الاقليمية

تحتلّ القوّة الصاروخية وبرامج تطويرها عنصرًا أساسيًا في المنظومة العسكرية الإيرانية، وتمثّل التجارب الأخيرة لصواريخ بالستية متطورة

استثمارًا كبيرًا للمستقبل إذا ما تسنى لإيران إنتاج رؤوس نووية.

وهنا تدرك الولايات المتحدة وأوروبا والدول الخليجية وإسرائيل مدى قدرات إيران الصاروخية الراهنة، والتي تتطوّر بسرعة سواء لجهة الكميات أو النوعية، وبأنّ هذه الصواريخ قادرة على ضرب أهداف داخل إسرائيل وفي عدد من الدول الأوروبية، ويدرك الخبراء في هذه الدول بأنّ إيران أصبحت قادرة على تطوير صواريخ بعيدة المدى، تعمل بالوقود الصلب، وهي جاهزة لتشكل تهديدًا أمنيًا ونفسيًا واقتصاديًا لجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

وشعرت إيران بعد الهزائم التي واجهتها في حربها مع العراق بضرورة تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، وقد سعت للحصول على أسلحة متطوّرة من الاتحاد السوفياتي ومن روسيا لاحقًا، ولكن الظروف السياسية الدولية والحصار الغربي المفروض على طهران قد حالت دون ذلك. وكانت إيران قد وقّعت عقدًا مع روسيا لشراء صواريخ S300 للدفاع الجوي ولكن الضغوط الغربية جمّدت تنفيذ العقد. وعادت روسيا مؤخرًا إلى إحياء العقد وتسليم إيران بعض هذه الصواريخ.

تقوم الاستراتيجية الإيرانية الراهنة على ثلاثة أنواع من القوى: القوى الصاروخية، القادرة على شنّ عمليات هجومية ودفاعية ضد جميع دول المنطقة، والقوى البحرية، القادرة على مراقبة وازعاج القوات البحرية الأميركية في الخليج، ومحاولة اقفال ممر "هرمز" إذا لزم الأمر، والقوى المتحالفة مع إيران والتي يمكن أن تشنّ حروبًا بالوكالة لحساب طهران[٣٢].

من الواضح أنّ إيران تسعى منذ فترة لبناء قدراتها لكي تكون القوّة الإقليمية الأبرز، ينافسها على هذا الدور كل من إسرائيل وتركيا والدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

٣٢- Anthony Cordesman and Bryan Gold, **"The Gulf military balance"** volume II: The missile and nuclear dimensions. A report of CSIS, Burke chair of strategy, January 2014, pp. 102-111

٧- الاستنتاجات

مع حدوث مثل هذا التطور في البرنامج الفضائي الإيراني، ومع التقدّم الذي أحرزته إيران في مجال تخصيب اليورانيوم يبدو بوضوح أنّ هدفها الاستراتيجي لم يعد يقتصر على ردع أي محاولة أميركية لغزوها أو الاعتداء عليها، بل تعدّى ذلك لتتحول إلى لاعب دولي كبير، قادر على نشر نفوذه والتهديد باستعمال قوّته خارج منطقة الشرق الأوسط، وصولاً إلى أوروبا وأميركا.

ربّ قائلٍ بأنّ هذا التقويم لقدرات إيران يفتقد للواقعية، وبأنّ الإيرانيين يغالون في توصيفهم لقدراتهم الاستراتيجية والعلمية، وذلك ضمن الحرب النفسية والإعلامية التي يشنّونها ضد خصومهم. هذا صحيح، ولكن ذلك لا يعني بأنّهم لا يسيرون بخطى ثابتة نحو تطوير قدراتهم العسكرية والعلمية، وتحويلها بالتالي إلى قوّة قادرة على حماية مصالحهم، وتحقيق المزيد من النفوذ على المستويين الإقليمي والدولي.

إنّ الحرس الثوري الإيراني المدعوم من قبل القيادات الدينية والتيار المتشدّد، هو وحده المسؤول عن برامج تطوير الصواريخ والبرنامج الفضائي، وهو ينطلق في خططه المستقبلية من ضرورة استعادة إيران لمجد الإمبراطورية الفارسية، ومن ضرورة استعادة الأمة الإسلامية لدورها على المستويين الحضاري والسياسي بين الأمم. لذلك، يبقى من الطبيعي العمل على تطوير القدرات والوسائل العلمية والعسكرية، بما في ذلك تطوير الصواريخ وسبر الفضاء وامتلاك الدورة الكاملة لصنع السلاح النووي.

كان مسؤولون غربيون وإيرانيون قد اعتبروا في أثناء المفاوضات على البرنامج النووي الإيراني بأنّ "من بين القضايا التي تعرقل التوصل إلى

اتفاق، الخلاف حول العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي على برنامج الصواريخ البالستية، وحظر أوسع على الأسلحة التقليدية". وألحّ الجانب الإيراني على أنّه لا يوجد سبب للربط بين المسألتين[٣٣].

وعلى الرغم من إصرار إيران على ضرورة رفع العقوبات عن البرنامج الصاروخي فإنّ الأمم المتحدة والدول الغربية مصرّة على الاستمرار في سياسة العقوبات، وهذا ما يؤكده القراران رقم ١٩٢٩ ورقم ٢٢٣١.

لكن الموقف الإيراني الرافض لتدخل الدول الغربية في البرنامج الصاروخي لم يتغيرّ، وهذا ما عبّر عنه بقوّة قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري، الذي صرّح في ٥ نيسان ٢٠١٦ بأنّ "إيران مصمّمة على الاستمرار في طريق تطوير قدراتها الصاروخية على الرغم من مطالب واشنطن الملحة". وأضاف "إنّ صواريخنا أصبحت أكثر دقة وذات قوّة تدميرية كبيرة، وسيزداد عددها أكثر من أي وقت مضى"[٣٤].

في النهاية يمكن الاستنتاج بأنّ إيران لم تكن في الماضي، ولن تكون جاهزة في المستقبل، للخضوع للضوابط التي يفرضها عليها المجتمع الدولي في كل ما يعود لتطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى، وذلك من ضمن طموحاتها الاستراتيجية لكي تتحوّل إلى القوّة الإقليمية المهيمنة، والقادرة على التأثير في موازين القوى الشرق أوسطية والدولية.

٣٣- جريدة السفير اللبنانية، "الصواريخ البالستية الإيرانية وحظر السلاح يعيقان الاتفاق النووي"، عدد ٦ تموز ٢٠١٥.

٣٤- Iran's IRGC Doctrine". www.mebriefing.com/?p=2250>Jafari: The annual meeting of the IRGC commanders supreme council, 5 April 2016

جدول بأهم الصواريخ الإيرانية
قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى

الاسم	المدى	الرأس المتفجر	نوع الوقود
فجر – ٣	٤٥ كلم	٤٥ كلغ	صلب
فجر – ٥	٧٥ كلم	٧٥ كلغ	صلب
زلزال – ١	١٥٠ كلم	٦٠٠ كلغ	صلب
زلزال – ٢	٢٠٠ كلم	٦٠٠ كلغ	صلب
زلزال – ٣	٢٥٠ كلم	–	–
فاتح – ١١٠	٢٠٠–٣٠٠ كلم	٥٠٠ كلغ	صلب
شهاب – ١	٣٥٠ كلم	١٠٠٠ كلغ	سائل
شهاب – ٢	٧٠٠ كلم	٧٥٠ كلغ	سائل
شهاب – ٣	١٣٠٠–٢٠٠٠كلم	٧٦٠ كلغ	سائل
قيام	٧٠٠–٨٠٠ كلم	٧٥٠ كلغ	
شهاب – ٤	٢٠٠٠–٣٠٠٠ كلم	١١٠٠ كلغ	سائل
شهاب – ٥	٥٠٠٠ كلم	١٥٠٠–٢٠٠٠ كلغ	سائل
قادر – ١	١٦٠٠ كلم	٧٥٠ كلغ	سائل

مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي

العقيد الركن إسطفان الشدياق*

المقدّمة

تطوّر المشهد الدولي للطاقة خلال الأعوام الماضية بشكل دراماتيكي، من خلال اكتشاف احتياطات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة إلى السوق، أهمّها البترول المستخرج من الصخر النفطي وتطوّر تصنيع الوقود البيولوجي أو الحيوي واستهلاكه، ممّا أضاف عوامل تأثيرٍ جديدة على السوق الدوليّة، التي شهدت تقلّبات حادّة في الأسعار وأثّرت بشكلٍ كبيرٍ على النموّ الاقتصادي والاستقرار السياسي العالمي. وقد شهد الطلب العالمي على الطاقة تزايدًا كبيرًا بلغت نسبته ١٥٧٪ بين العامين ١٩٧٠ و٢٠١٣ حيث تزايد الطلب بشكلٍ بارز في البلدان النامية التي شهدت ثورة صناعية (حوالى ٥٠٠٪). ومن المتوقّع أن يزيد الطلب الإجمالي بحوالى ٤٩٪ إضافية حتى العام ٢٠٤٠.[١]

* ضابط في الجيش اللبناني

١- World oil outlook, OPEC, 2015, Page 56

شكّل الصراع على ممرّات الطاقة ومعابرها، أحد الأوجه الخفيّة للصراعات الجديدة في شرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان أحد أسباب التململ الصيني والعودة الروسيّة إلى حلبات هذه الصراعات، تحت مسمّيات ومبرّرات أمنيّة، بينها غايات اقتصاديّة تتمثّل بالمحافظة على مستوى التأثير الحالي في هذه السوق الحيويّة، أو تأمين تدفّق النفط بما يتوافق مع المصالح الخاصة بكلّ منهما.

تطرح التطوّرات المذكورة أعلاه تساؤلات عديدة حول ماهيّة التغيّرات المرتقبة في مصادر الطاقة، وأثرها على الروابط الجيوسياسية المرتبطة بشبكات المصالح الاقتصاديّة، ذات العلاقة بمنابع النفط وممرّاته. كما تحيط الضبابية بالمدى المؤثر على طبيعة التحالفات القائمة ومتانتها، مراكز التأثير الإقليميّة والدوليّة وعلى استقرار بعض الدول أو الأقاليم، سلبًا أو إيجابًا.

١-المصادر التقليديّة للطاقة

تصنّف مصادر الطاقة، كمستنفدة أو متجدّدة، رئيسة أو ثانويّة، ملوّثة أو صديقة للبيئة. كما يمكن تصنيفها كمصادر تقليديّة أو غير تقليديّة. فوفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية EIA، تصنّف المصادر التي يتمّ استخراجها بتقنيات الحفر حيث يتمّ ضخ النفط أو الغاز، ضمن المصادر التقليدية. أمّا المصادر التي يتطلّب استخراجها تقنيات أكثر تعقيدًا لم تكن متوافرة سابقًا ولا ذات جدوى اقتصادية، إلّا خلال العقدين الأخيرين، ممّا سمح بتأمين مصادر إضافية للطاقة، فتصنّف بين المصادر الجديدة أو غير التقليديّة[٢].

٢- Sarah Ladislaw, Maremn Leed, Molly Walton, **New Energy, New Geopolitics**, CSIS, USA, 2014, Page 7

أ-الطاقة المائيّة

تعتبر الطاقة المائيّة، إلى حدّ بعيد، أكثر مصادر الطاقة المتجدّدة المستثمرة ومنتشرة الاستعمال عالميًا. ترتبط إنتاجيّتها بمعدّل تساقط الأمطار والطبيعة الجغرافيّة للأرض. وينطوي الاستثمار فيها على آثار اجتماعيّة وبيئيّة سيئة، لكنّه يتمتّع بمميّزات مهمّة منها عمرها التشغيلي الكبير وكلفة الاستثمار المتدنّية قياسًا على العمر الافتراضي للمعامل[٣]. لكن يبقى على الجهة التي ترغب الاستثمار في هذا المجال، بتأمين التمويل الضروري للأشغال الهندسيّة التي تشغل الحيّز الأكبر من الاستثمار.

وفق إحصاءات البنك الدولي ومنظّمة الطاقة العالميّة، يبلغ إنتاج الكهرباء العالمي من المياه ٣٢٨٨ تيراوات/ساعة، أي ما يوازي حولى ١٦٪ من إنتاج الكهرباء العالمي و١٩٪ فقط من الطاقة الممكن إنتاجها من هذا المصدر، مع معدّل استثمار في البلدان العشرة الأولى بنسبة ٦٠٪ من إمكاناتها الإجماليّة[٤]. ما تزال النسبة المذكورة أعلاه تتزايد، رغم الوتيرة المتباطئة، كون معظم المواقع ذات مميّزات الإنتاج السهلة أصبحت مستغلّة، ويبقى استغلال المواقع الأخرى ذات الكلفة الأعلى أو زيادة إنتاجيّة المواقع الحاليّة. ووفق "السيناريو الأزرق"، الذي تروّج له منظّمة الطاقة العالميّة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمعدّل ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠، فإنّه يمكن رفع الكمّية المنتجة إلى حوالى ٦٠٠٠ تيراوات/ساعة بحلول التاريخ المذكور[٥].

تتربّع الصين على عرش إنتاج الطاقة الكهربائيّة من المياه عالميًا،

٣- John Twidel and Tony Weir, **Renewable Energy Resources**, Taylor & Francis, 2nd Edition, USA & UK, 2006, P 237

٤- Hydropower, available from: http://www.iea.org/topics/hydropower

٥- Renewable energy essentials, Hydropower, IEA, available from: www.iea.org/publications/freepublications/.../Hydropower_Essentials.pdf

بنسبة ١٨٪، تليها كندا بنسبة ١٢٪، البرازيل بنسبة ١١٪، الولايات المتّحدة الأميركيّة بنسبة ٩٪، روسيا بنسبة ٥٪، النروج بنسبة ٤٪، وكلّ من الهند، فنزويلا واليابان بنسبة ٣٪، السويد بنسبة ٢٪ وباقي دول العالم مجتمعة بنسبة ٣٠٪. يشكّل مجموع ما تنتجه البلدان العشرة المذكورة أعلاه ما يساوي ثلثي إنتاج العالم من الطاقة الكهربائيّة المنتجة بواسطة المياه[٦].

ب-الفحم الحجري

تشكّل الاحتياطات العالميّة المكتشفة من الفحم الحجري ما يزيد عن حاجة العالم خلال السنوات المئة القادمة[٧]. ويعتبر الفحم الحجري من أوائل مصادر الوقود الأحفوري التي تمّ استغلالها بشكل واسع، وما زال يشكّل لغاية تاريخه أحد أهمّ مصادر الطاقة. تتواجد أكبر الاحتياطات المكتشفة في كلٍّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة، روسيا، الصين والهند... يستعمل حول العالم في إنتاج الكهرباء، صناعات التعدين، صناعة الإسمنت وبعض أنواع الوقود السائل. تحتلّ الصين، الولايات المتّحدة الأميركيّة، الهند، روسيا واليابان ما يعادل ٧٦٪ من سوق استهلاك الفحم حول العالم[٨]. كما يحتلّ الأخير مساحة مهمّة من مساحة إنتاج الطاقة الكهربائيّة العالميّة. تشير بعض الإحصاءات، إلى بلوغ نسبة الطاقة الكهربائيّة المنتجة من الفحم عتبة الـ٤١٪. تصل هذه النسبة إلى ٩٨٪ في مونغوليا، ٩٤٪ في جنوب أفريقيا، ٨٦٪ في بولندا، ٨١٪ في الصين[٩].

وتقوم بعض الدول بإصدار تشريعاتٍ ووضع قيودٍ على انبعاثات

٦- المرجع السابق.

٧- Coal information, available from http://www.worldcoal.org/coal

٨- Energy resources, Coal, 20/11/2011, available from http://www.worldenergy.org/data/resources/resource/coal

٩- Coal information، مرجع سبق ذكره.

الغازات الدفيئة التي تفاقم مفاعيل الاحتباس الحراري. كما يعتبر الفحم الحجري، على الرغم من ايجابياته العديدة، إلّا أنّه من أكثر مصادر الطاقة تلويثًا للمحيط، أرضًا وجوًا. على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير تقنيّات جديدة تتيح استخدام الفحم الحجري بطريقة أقلّ تلويثًا، من المتوقّع أن يؤدّي هذا الموضوع إلى تقييد استعمال الفحم الحجري، ممّا سيؤثّر على سوق الطاقة بشكل عام وسوق الفحم بشكل خاص[١٠].

ج-النفط

ترتبط كلمة النفط بكلمة الطاقة ارتباطًا وثيقًا للغاية، حيث لا يمكن الاستغناء عنه بأيّ شكل من الأشكال في عالمنا المعاصر. ونتيجة لغنى البلدان المنتجة للنفط، وارتفاع مستوى الدخل لدى مواطنيها، سمّي النفط بالذهب الأسود. وتبيّن تقارير البنك الدولي أنّ إنتاج الكهرباء من النفط في تناقصٍ مستمرّ. فبعد أن ارتفعت نسبته من حوالى ٢٪ منتصف الستينيات من القرن الماضي إلى حوالى ٢٠٪ في بداية السبعينيات، عادت للانخفاض إلى حوالى نسبة ٤٪ سنة ٢٠١٣. أمّا النسبة المقدّرة من استهلاك النفط في قطاع النقل، فتبلغ ٥٧٪على مستوى العالم[١١]. للنفط استعمالات صناعيّة كثيرة، وتتواجد منتجاته بشكل أساسي في مختلف الاستعمالات اليوميّة للبشر. أمّا أهمّ المجالات الصناعية التي يستخدم فيها النفط، فتقع ضمن إطار بناء الطرقات، الصناعات العسكريّة، الأسمدة الكيميائيّة، الصناعات البتروكيميائيّة على أنواعها، الصناعات البلاستيكيّة، الدهانات والمذيبات، إلخ.

١٠- Energy in brief, US Energy Information Administration, 16/8/2013, available from http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/role_coal_us.cfm

١١- Electricity production from oil sources, available from: http://search.worldbank.org/data?qterm=Electricity

وتتمتّع بلدان منظّمة الدول المصدّرة للنفط – أوبك OPEC بـ٨١٪ من الاحتياطات المؤكّدة من النفط السائل. أمّا على المستوى الإقليمي، فيتواجد ٥٤٪ من الاحتياطات المؤكدة في منطقة الشرق الأوسط، ٢٢٪ في أميركا اللاتينيّة، ٨,٥٪ في أفريقيا و٣٪ في أميركا الشماليّة[١٢]. كان من المسلّم به أنّ هذه الاحتياطات تشكّل عماد احتياطات العالم من الوقود الأحفوري، لكنّ الأمر تبدّل مع صعود نجم النفط الصخري في الولايات المتّحدة الأميركيّة، بالإضافة إلى بروز عدّة اكتشافات جديدة في المياه العميقة في المحيطين الأطلسي والهادئ.

د–الطاقة النوويّة

أطلق الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور في كانون الأوّل عام ١٩٥٣ مفهوم "الطاقة النوويّة السلميّة" رسميًا، في أثناء إلقائه خطابًا أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. توالى بعدها بناء المفاعلات النوويّة لإنتاج الطاقة الكهربائيّة حول العالم، وبوشر ببناء المفاعلات النوويّة لأغراض بحثيّة ولإنتاج الكهرباء التي بلغت الكمّية المنتجة منها من الطاقة النوويّة حوالى ١٣٪ على الصعيد العالمي[١٣].

تعتبر الطاقة النوويّة من الخيارات الرئيسة في إنتاج الطاقة لأغراض سلميّة. يروّج المؤيّدون لاستعمالها بإنتاجيّتها العالية ومحدوديّة انبعاثاتها، ويتغاضون عن تجاربها السيّئة، وعن مشاكل إدارة النفايات النوويّة على المدى الطويل. ومن المتوقع أنّ مستوى إنتاج الطاقة الكهربائيّة من الطاقة النوويّة، سيتزايد من معدّلٍ يبلغ حاليًا حوالى ١٥٪، إلى ٣٥٪ تقريبًا العام ٢٠٥٠. ترتبط خريطة الطريق الطموحة هذه بتطوير

١٢- World oil outlook, OPEC, 2013, Page 76

١٣- Matthieu Burnand-Galpin, Chandima de Silva, Eran Diler et John Fleuri, L'energie nucleaire en France, avaliable from http://www.arxam.com/tpe-historique.html, internet, accessed on 22/11/2013

الجهاز البشريّ اللازم في كلٍّ من الدول المعنيّة بتطوير برامجها الحاليّة أو بإطلاق برامجٍ جديدة بالتوازي مع تحسين التكنولوجيا اللازمة التي بلغت درجة عاليةٍ من النضوج، تطوير المنشآت الضروريّة وتأمين التمويل اللازم والظروف الجيوسياسيّة الملائمة[١٤].

تعتبر الولايات المتّحدة الأميركيّة أكبر منتج حالي للكهرباء من الطاقة النوويّة، يليها منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي – أوروبا، فمنظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي – الباسيفيك، بعدها دول الاقتصادات الناشئة وبقيّة الدول. وتشير التوقّعات إلى عدم حصول تغييراتٍ كبيرة في مستوى الإنتاج في الكيانات الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه. لكنّ التغييرات الأكبر ستكون في الصين التي سينتقل مستوى إنتاجها من الطاقة النوويّة من حوالى ١٪ من إنتاج الطاقة الإجمالي خلال العام ٢٠١٣ إلى حوالى ١٠٪ العام ٢٠٥٠، ممّا يشكّل ٣٠٪ من الإنتاج العالمي للطاقة النوويّة. كما سيتزايد الإنتاج في كلٍّ من الهند، أميركا اللاتينيّة وبعض الاقتصادات النامية[١٥].

هـ-الغاز الطبيعي

لا يعدّ الغاز الطبيعي من الاكتشافات الجديدة، حيث بدأ استعماله منذ بدايات القرن الماضي، ثمّ توسّع بشكل محدود. لكنّ اكتشافات الاحتياطات الكبيرة في الجزيرة العربيّة، شمال أفريقيا، روسيا ومؤخرًا شرق البحر المتوسّط، غيّرت من النظرة إلى الغاز الذي بدأ يتحوّل من مصدرٍ ثانويّ هامشيّ للطاقة إلى أحد المصادر الأساسيّة لها[١٦]. كما أنّ تزايد الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوّث الناتج عن الغازات الدفيئة،

١٤- Nuclear Energy Roadmap, available from: www.iea.org/publications/freepublications/.../nuclear_foldout.pdf

١٥- المرجع السابق

١٦- International Energy Statistics, available from http://www.eia.gov/countries/data.cfm

وأثرهما الكبير على مناخ الكرة الأرضيّة، زاد من أهمّية الغاز، الذي يعتبر الوقود الأحفوري الأنظف والأقل تلويثًا للبيئة أرضًا، جوًا وبحرًا.

يتّجه إنتاج الغاز إلى التزايد المستمرّ لتلبية الطلب المتزايد، كونه من أهمّ أنواع الوقود النظيف. على سبيل المثال، يبين موقع البنك الدولي أنّ حصّة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي تزايدت من ١٩،٩٢٪ العام ٢٠٠٤ إلى ٢١،٧٪ العام ٢٠١٣ [١٧]. كما تضافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات، لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل، سواء في النقل العام أو الشحن لمسافاتٍ قصيرة، بهدف تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراري. وقد تزايدت احتياطات الغاز المؤكّدة عالميًا، ممّا يقارب ٢٠ تريليون متر مكعّب عام ١٩٦٠ إلى ما يزيد عن ٢٠٠ تريليون متر مكعّب عام ٢٠١٣ [١٨]. بالإضافة إلى كميّات ضخمة يحتمل وجودها في مكامنٍ غازيّةٍ لم تستثمر لغاية الآن.

٢-مصادر الطاقة الجديدة

تُجمع المراجع على بقاء الطلب العالمي على الطاقة في تزايد مستمرّ. وقد أثبتت التجربة أنّه لا يمكن الرّكون إلى استمرار تدفّق مصادر الطاقة المستثمرة حاليًّا، بطريقةٍ تلبّي الحاجات المتوقّعة مستقبلًا. كما أنّ أثر الصراعات العالميّة على الحيّزات الجغرافيّة لمصادر الطاقة، كان سلبيًّا إلى حدٍّ بعيد، ممّا أثّر على أسعارها صعودًا وانعكس على الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي هبوطًا. وقد أدّى هذا الأمر إلى تحفيز السّعي إلى إيجاد

١٧- Electricity Production from Natural Gas Sources, available from http://search.worldbank.org/data?qterm=gas&language=EN

١٨- حسين عبدالله، الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسّقة عربيًا، المعهد العربي للتخطيط، متوافر على الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/146/146_j1-2.pdf، ص 5.

مصادر جديدة للطاقة أو اعتماد مقارباتٍ جديدة لمصادر كانت متوافرة وغير مستثمرة بالطريقة الأمثل.

أ–النفط الصخري

يصنّف النفط الصخري من بين المصادر غير التقليدية للنفط والغاز كون إنتاجه لا يتمّ بتقنيّة حفر الآبار الشائعة بل بطرق أكثر تعقيدًا[١٩]. ويعتبر النفط الصخري من مصادر الطاقة الواعدة ذات النموّ السريع والجدوى الاقتصاديّة. أشارت التوقعات خلال العام ٢٠١٣ إلى توسّع حصّة هذا النوع من النفط في السوق العالمي خلال العشرين سنة التالية[٢٠]. في حال تحقّق ذلك، فإنّ الأمر سيشكّل ثورة حقيقيّة في الأسواق العالميّة، من خلال تأمين مصدر طويل الأجل، بكلفةٍ معقولةٍ للعديد من البلدان، بالإضافة إلى تخفيض متوسّط سعر برميل النفط المتوقّع وفق الدراسات المبنيّة على احتياطات النفط السائل فقط.

لكنّ الاستثمار في استخراج النفط الصخري ليس بالبساطة التي يبدو عليها، حيث يوجد عامل أساس في العمليّة، يتمثّل بضرورة الانتباه إلى مقدار الطاقة الممكن استخراجه من النفط، مقابل الطاقة المصروفة لاستخراجه ومعالجته، بحيث تبقى الجدوى الاقتصاديّة للعمليّة معقولة. يتمّ استخراج النفط الصخري بواسطة المعالجة بالهيدروجين أو التحليل الحراري للمادة النفطية الموجودة في نوعٍ محدّد من الصخور، بهدف إنتاج نفط سائل أو غازي، يمكن تنقيته ليصبح معادلًا للنفط السائل التقليدي أو الغاز الطبيعي. وتبدأ العمليّة من خلال استخراج الصخور النفطيّة من المناجم، حيث يتمّ كسرها وطحنها، قبل معالجتها بواسطة منشآت

١٩- Sarah Ladislaw, Maren Leed, Molly Walton, New Energy New Geopolitics, CSIS, USA, 2014, page 6

٢٠- Shale oil: the next energy revolution, PWC, February 2013, page 1

وتجهيزات تركّب في موقع الاستخراج أو في مواقع أخرى. يتمّ بعدها مزج الصخور المطحونة مع مركّبات كيميائيّة وتعريضها لحرارة عالية. تختلف طريقة المعالجة النهائيّة من موقعٍ إلى آخر وفق النوع المنوي إنتاجه. وتتراوح معدّلات إنتاج النفط الصخري ما بين ٤،٥٪ و١٣٪ من وزن الصخور المستخرجة[٢١]، وذلك حسب طبيعتها ونوع العمليّة المستخدمة في التنقية والتكرير. وقد أدّى ارتفاع الأسعار العالميّة للنفط، إلى رفع أسهم النفط الصخري من حيث كلفة الاستخراج والتكرير العالية نسبيًا، والتي كانت أعلى بكثيرٍ من كلفة شراء النفط من الأسواق العالميّة بالأسعار الرائجة سابقًا بحيث أصبح استخراجه، مع التكنولوجيا الجديدة لتصفيته، مربحًا من الناحيتين الاقتصاديّة والجيوسياسيّة.

تقتضي الإشارة إلى الدرجة العالية من المركّبات الكيميائيّة الملوّثة في النفط الصخري. فالكبريت والآزوت الكامنان فيه بنسب عاليةٍ يلوّثان الهواء، كما تتفاعل هذه المواد ومادة الحديد الممكن وجودها أيضًا ضمنه مع المذيبات المستعملة في الإنتاج والنقل. تزيد هذه العوامل من كلفة معالجته وتشكّل عامل ضغطٍ للحدّ من استعماله.

تزايد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتّحدة الأميركيّة، وفق مكتب إدارة معلومات الطاقة الأميركيّة، من ١١١٠٠٠ برميل في اليوم خلال العام ٢٠٠٤. من المتوقّع أن يتزايد الإنتاج ليصل إلى حوالى ١,٢ مليون برميل يوميًا بحلول العام ٢٠٣٥. لكنّ توقّعات أخرى تشير إلى وصول الإنتاج إلى حوالى ٣ أو ٤ ملايين برميل يوميًا[٢٢]. وقد أدّى تزايد إنتاج الولايات المتّحدة الأميركيّة من النفط السائل والغاز من النفط الصخري،

٢١- Shale Oil, 20/12/2013, available on http://en.wikipedia.org/wiki/Shale_oil#Extraction_process

٢٢- Shale oil: the next energy revolution، مرجع سبق ذكره، ص 2

إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام لديها إلى ٧،٧ مليون برميل يوميًا في أيلول ٢٠١٣، بعد أن كان ١,٥ مليون برميل يوميًا في السنوات السابقة. كما تفوّق معدّل إنتاج النفط على معدّل الاستيراد الذي تراجع إلى ٧،٦ مليون برميل يوميًا. يعود ذلك إلى نموّ الإنتاج الأميركي بمعدّل ٥٠٪ منذ العام ٢٠٠٨، بالتوازي مع تناقص الواردات بمعدّل ٢٠٪ [٢٣]. أمّا خارج الولايات المتّحدة، فما يزال استثمار هذا المصدر الجديد في بداياته، مع تسجيل استثمارات جديدة في هذا المجال في كلّ من الأرجنتين، الصين وروسيا. ومع تشجيع الحكومات على الاستثمار، بدأ الإعلان عن اكتشاف احتياطاتٍ جديدةٍ كبيرة في كلّ من كولومبيا، أستراليا، نيوزيلندا، الصين، اليابان وروسيا[٢٤]. لكنّه، وبعد الهبوط الأخير لأسعار النفط اعتبارًا من منتصف العام ٢٠١٤، بسبب العرض الفائض في سوق النفط والانكماش الذي أصاب الاقتصاد الصيني، أصبحت التوقعات أكثر حذرًا بسبب الكلفة العالية لهذا النفط مقارنة بالنفط السائل. لكن مستويات إنتاج النفط المذكور لم تتأثّر كثيرًا بسبب المرونة التي يبديها المستثمرون الأميركيون بسبب استعمالهم تقنيات متطوّرة، ذات إنتاجيّة متزايدة مع الوقت، إضافة إلى أنّها لا تتطلّب استثمارات كبيرة وطويلة المدى، كما يمكن استثمارها بسرعة كبيرة قياسًا إلى حجم الاستثمارات والمدة الزمنية الضرورية للاستثمار والإنتاج في مجال النفط السائل[٢٥].

ب–الوقود الحيوي

الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدّة من الكائنات الحيّة سواء منها النباتيّة

٢٣- Lisa Hyland, Sarah Ladislaw, David Pumphrey, Frank Verrastro & Molly Walton. **Realizing the Potential of US Unconventional Natural Gas**, CSIS, USA, 2013, Page 7

٢٤- Shale oil: the next energy revolution، مرجع سبق ذكره، ص 5-4

٢٥- Plunging prices hve neither halted oil production nor stimulated a surge in global growth, The Economist, 23/1/2016, available from: http://www.economist.com/news/briefing/21688919

أو الحيوانيّة. وقد ظهر الوقود الحيوي كبديل من الوقود الأحفوري حيث تتيح التكنولوجيا الجديدة استخراجه، على شكل سائل أو صلب أو غازي، من مواد متعدّدة كالخشب، والمحاصيل الزراعيّة، والمخلّفات الحيوانيّة والنفايات. وقد أثار عاملان مهمّان، يتعلّقان بأمن الطاقة والحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الاهتمام بموضوع إنتاج الوقود الحيوي. ففي الدول المتقدّمة، كان الدافع الأساس هو محاولة إيجاد وقود نظيف. أمّا في الدول النامية فكان الهدف هو إيجاد بديل من التبعيّة الاقتصاديّة عبر استغلال بعض المحاصيل الزراعيّة المتوافرة لديها، بالإضافة إلى الاستفادة من النفايات لإيجاد حلّ مزدوج الأبعاد لمعالجة مشكلة النفايات وإنتاج الطاقة. لكنّ السياسات الخاصّة باستخدام المنتجات الزراعيّة لإنتاج الوقود ما زالت قيد الدرس من قبل العديد من الجهات الدوليّة والحكومات، بسبب التخوّف من تأثير هذا المجال على الأمن الغذائي العالمي، في حال تمّ استعمال الأراضي الزراعيّة لزراعة النباتات الخاصّة بإنتاج الوقود الحيويّ، بدلًا من المنتجات الخاصّة بالاستهلاك البشري.

في المقابل يؤمّن الوقود الحيوي، بما فيه الحطب ومخلّفات النباتات، ما مقداره ١٠٪ من استهلاك البشريّة من الطاقة[٢٦]. تتوزّع مصادر الوقود الحيوي وفق الآتي: ٤٪ من النفايات المنزليّة والصناعيّة، ٩٪ من المخلّفات الزراعيّة والمحاصيل، و٨٧٪ من الأخشاب والغابات[٢٧]. يستعمل ٢٥٪ من الوقود الحيوي المنتج عالميًا في البلدان الصناعيّة و٧٥٪ منه في البلدان النامية. وتشير بعض التقديرات إلى توزّع استهلاك الوقود الحيوي بين الاستعمال المنزلي بنسبة ٨٠٪، الاستخدام الصناعي

٢٦- Biomass for power generation, available from: www.iea.org/techno/essentials3.pdf

٢٧- Biofuel & biomass power, available from: www.iea.org/media/workshops/2011/egrd/Spitzer.pdf

١٨٪ وقطاع النقل ٢٪. لكنّ تطوّر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة إلى جاذبيّة استعمال الوقود الحيوي كمادّة نظيفة تخفّف من إنتاج الغازات الدفيئة التي تسبّب الاحتباس الحراري، تؤدّي إلى تسارع استعمال هذه المادة وتزايده في القطاعات الاستهلاكيّة الكبيرة وبخاصّة قطاع النقل. في بعض البلدان الصناعيّة، كالولايات المتّحدة الأميركيّة، فينتج الوقود الحيوي ١١ جيغاوات/ساعة من الكهرباء، وفي ألمانيا ينتج ٠,٥ جيغاوات/ساعة. عالميًا، كما يؤمّن الوقود الحيوي ما مقداره ١٪ من إنتاج الكهرباء العالمي أي ما يقارب ٢٥٧ تيراوات/ساعة[٢٨].

ج-الطاقة الشمسيّة

تعتبر الطاقة الشمسيّة من أهمّ مصادر الطاقة البديلة التي تؤمّن قسمًا من حاجات الاستهلاك المنزلي أو الصناعي بطريقة رخيصة ونظيفة، كما توفّر كثيرًا من كلفة النقل والمواصلات. ويشهد هذا القطاع حاليًا تطوّرًا مُتناميًا، إن من جهة التكنولوجيات المُستخدمة في عمليّة استغلالها، أو من جهة انتشار استعمالها على الصعيد العالمي. وتتميّز الطاقة الشمسيّة، مقارنة مع مصادر الطاقة التقليديّة، بكونها تصبح مصدرًا مجانيًا للطاقة بعد عمليّة استغلالها بقدر كلفة الإنشاءات الأوليّة المستخدمة، قصر فترة تعويض كلفة الإنشاءات بالمقارنة مع كلفة مصادر الطاقة التقليديّة المستعملة، توافرها بكميات غير محدودة من الطاقة المُتجددة والمُستدامة والتي لا تحتاج إلى أي مصدر آخر من الطاقة لإنتاجها، كما أنّ استعمالها يسمح بتخفيض كمّية انبعاث الغازات المُسبّبة للاحتباس الحراري الناتجة عن استعمال المصادر التقليدية.

٢٨- John Twidell & Tony Weir، مرجع سبق ذكره، ص 352.

شهد العالم، منذ الستّينيات في القرن الماضي، نموًا سريعًا في استخدام الطاقة الشمسيّة. لكنّ المشكلة الأساس في هذه العمليّة، تكمن في عدم استمراريّة هذا المصدر الطبيعي وثباته نظرًا لتواتر الليل والنهار. لحلّ هذه المشكلة، شكّل التخزين ضمن بطّاريّات خلال ساعات الذروة حلًا منطقيًا، إلاّ أنّ كلفته من الناحيتين الاقتصاديّة والبيئيّة بقيت مرتفعة وتحتاج إلى استثمارات كبيرة[٢٩]. وتشير التقديرات إلى تلقي كوكب الأرض ما يزيد عن ٢٢٢ مليون تيراوات/ساعة سنويًا[٣٠]. لكنّ الطاقة المستثمرة ما زالت متواضعة جدًا، حيث تتصدّر ألمانيا حاليًّا لائحة الدول المنتجة للكهرباء من الطاقة الشمسيّة بإنتاج ٣٨ تيراوات/ساعة سنويًا، تليها الصين بإنتاج ٢٨ تيراوات/ساعة، اليابان ٢٤ تيراوات/ساعة، كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأميركية ١٨ تيراوات/ساعة، كل من فرنسا وإسبانيا ٥ تيراوات/ساعة[٣١]. كما تشير التوقّعات إلى أنّ حصة إنتاج الطاقة الشمسية من مجموع الطاقة المنتجة من المصادر المتجدّدة لن تتجاوز ١٥٪ العام ٢٠٤٠ رغم تضاعفها أكثر من ثلاث مرات عن النسبة المحققة العام ٢٠١٣ [٣٢]. وتعود التقديرات المتواضعة إلى عدم توقع اكتشاف طريقة أكثر فعالية لتخزين الطاقة وتحويلها والتي تتلقاها الأرض من الشمس في المدى المنظور.

د–طاقة الأمواج والمدّ البحري

تشبه طاقة الأمواج والمدّ البحري الطاقة الشمسيّة من ناحية مجّانيّتها وانتشارها. وقد أثبتت التجارب إمكانيّة إنشاء معامل كبيرة لتوليد

٢٩- Hybrid Systems, available from: http://www.urbangreenenergy.com/hybrid-systems

٣٠- Available Solar Energy, available from: http://www.mpoweruk.com/solar_power.htm.

٣١- Countries leading the world in solar energy, available from: http://www.techinsider.io/best-solar-power-countries-2016-3

٣٢- Renewable electricity generation by fuel type, Annual energy report outlook, eia, 2015, page 25.

الطاقة منهما. لكنّ الأبحاث في هذا المجال تعترضها صعوبات كبيرة تتمثّل بكون أنماط الأمواج وقوّتها غير متناسقة في قيمة الذروة، المرحلة أو الإتجاه، مما يجعل من الصعب تصميم جهاز يؤمّن استفادةً قصوى من الأمواج ذات الأنماط المتغيّرة مع الزمن وحالة البحر. كما أنّ العواصف الكبيرة قد تعرّض أنظمة توليد الطاقة لأضرار جسيمة. تضاف إلى ذلك صعوبة تركيب التجهيزات والإنشاءات في مناطق الأمواج ذات الإنتاجيّة العالية بسبب قوّة البحر التي لا يمكن التحكّم بها في أثناء العمل، وصعوبة مواءمة تواتر الأمواج، وضخامة الاستثمارات الماديّة الضروريّة للمشاريع المماثلة وإمكانيّة إحداث أضرار بيئيّة في الشواطئ المخصّصة لهذه الغاية.[٣٣]

وفق المجلس العالمي للطاقة، يمكن إنتاج ما يوازي ١٠٪ من حاجات العالم من الطاقة الكهربائيّة من طاقة الأمواج[٣٤]. وتشير الدراسات إلى وجود ٢٠ موقع حول العالم، صالحةٌ لتجهيز منشآتٍ لإنتاج الطاقة من المدّ البحري، ثمان منها في بريطانيا، يمكنها أن تؤمّن ٢٠٪ من احتياجات الأخيرة من الطاقة[٣٥]. كما بدأت فرنسا، منذ العام ١٩٦٧، بإنشاء وتشغيل أكبر معمل لإنتاج الطاقة من المدّ البحري، من خلال إنشاء سدّ على مصبّ نهر لارانس. وقد جُهّز السدّ بأربعٍ وعشرين توربينًا تنتج سنويًا ٥٥٠ جيغاوات/ساعة أي ما يوازي حاجات ٢١٠٠٠٠ من السكّان[٣٦].

٣٣- John Twidell & Tony Weir، مرجع سبق ذكره، ص401.

٣٤- L'energie houlomotrice, available from: http://www.mtaterre.fr/dossier-mois/chap/1105/L-energie-houlomotrice%C2%A0-recuperer-l-energie-des-vagues

٣٥- Tidal power, available from: http://home.clara.net/darvill/altenerg/tidal.htm

٣٦- L'energie des marées, available from: http://www.mtaterre.fr/dossier-mois/archives/chap/1104/Une-energie-marine-bien-developpee%C2%A0-l-energie-des-marees

هـ-طاقة الرّياح

أصبحت مزارع الرياح من بين المصادر المهمّة لتوليد الطاقة في البلدان التي تتمتّع بمعدّل مرتفعٍ منها. تعتبر الرّياح من أهمّ المصادر النظيفة لتوليد الطاقة بسبب ضعف الأثر البيئي السلبي الذي يخلّفه تركيبها في المناطق التي تتمتّع برياح مؤاتية. يتواجد العديد من مزارع الرّياح لإنتاج الطاقة على اليابسة أو على مسافاتٍ تصل إلى حوالى ١٠كلم من الشاطئ. ويتراوح إنتاج كلّ وحدة منها بين عدّة كيلووات/ساعة و٥ ميغاوات/ساعة. شهد هذا القطاع نموًا كبيرًا بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٦. فمن إنتاج ٤٨٠٠ ميغاوات/ساعة، قفز الإنتاج إلى ٥٩٠٠٠ ميغاوات/ساعة. وفي العام ٢٠١١ وصل الإنتاج إلى ٢٠٠ جيغاوات/ساعة[٣٧]. وتشير دراسات المؤسسة الأوروبيّة لطاقة الرياح EWEA إلى الحقائق والتوقّعات المتعلّقة بتطوّر إنتاج طاقة الرياح بين العامين ٢٠١٢ و٢٠٢٠ وفق الآتي: نموّ الإنتاج من ١٠٧ جيغاوات/ساعة إلى ٢٣٠ جيغاوات/ساعة، نموّ معدّل سد الحاجة من ٧٪ إلى ما بين ١٥ و١٧٪، نموّ الطاقة الإنتاجيّة لكلّ وحدة من معدّل ٢,٥ ميغاوات/ ساعة ووجود وحدات بإنتاج ٧,٥ ميغاوات/ساعة إلى وحداتٍ مخطّطةٍ لإنتاج ١٥ ميغاوات/ساعة ودراسات ممكنة لإنشاء وحداتٍ بطاقة إنتاج ٢٠ ميغاوات/ساعة[٣٨].

تسارع استثمار الرياح في توليد الطاقة اعتبارًا من نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، بحيث بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائيّة العالمي من الرياح العام ٢٠٠٦، ٧٤٢٢٣ ميغاوات، بما يعادل ١٪ من الاستخدام

٣٧- Etat de l'eolien, available from: http://www.notre-planete.info/ecologie/energie/energie-eolienne

٣٨- Wind energy statistics & targets, available from: http://www.ewea.org/wind-energy-basics/facts

العالمي للكهرباء.[٣٩] وبنهاية العام ٢٠١٢ كان الإنتاج قد بلغ ٢٨٢٥٨٧ ميغاوات بزيادة ٤٤٧٩٩ ميغاوات عن العام الذي سبقه. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو في هذا القطاع الذي سيسجل أعلى نسبة نمو في قطاع الطاقة المتجدّدة محققة نسبة ٤٠ ٪ من مجمل الطاقة المتجدّدة المنتجة، متجاوزة الإنتاج من الطاقة المائية بحلول العام ٢٠٤٠، على أن تصل إلى ٧٣٥٠٠٠ ميغاوات العام ٢٠٥٠.[٤٠]

٣-توفير الطاقة أو الاستخدام الأمثل لمصادرها

تشير حسابات منظّمة الطاقة العالميّة، المبنيّة على أنماط استهلاك الطاقة الحاليّة، وفي ظلّ التوقّعات التي تشير إلى مضاعفة الطلب العالمي على الطاقة بحلول العام ٢٠٥٠، إلى تزايد الطلب على الفحم الحجري بمعدّل ٣٠٠٪، الغاز بمعدّل ١٣٨٪ والنفط السائل بمعدّل ٦٩٪.[٤١] يرتقب أن يكون أثر هذه الزيادات دراماتيكيًا على المناخ العالمي، ممّا أدى إلى إطلاق دعوات لإجراء تغييرات أساسيّة في سياسات الطاقة العالميّة. ويتمثّل الخطر الأكبر للأجيال القادمة في تشوّه إحدى فقرات نظام الطاقة: الاقتصاديّة، البيئيّة أو السياسيّة. يستمرّ العالم في حالة نهمٍ متزايد لاستهلاك الطاقة، بهدف مواكبة ركب التطوّر التكنولوجي وتلبية متطلّبات الأجيال العصريّة. تتزايد بالتوازي مع هذه الحالة مفاعيل ظاهرة الاحتباس الحراري التي تتسبّب في التغيّرات المناخيّة المتقلّبة، وتؤثّر سلبًا على الأمن الجسدي والاقتصادي للبشر، من خلال حدّة العواصف المسبّبة للفيضانات وموجات الحرّ المسبّبة للحرائق. كما

٣٩- John Twidell & Tony Weir، مرجع سبق ذكره، ص263.

٤٠- Annual energy outlook 2015، مرجع سبق ذكره، ص7.

٤١- Jean- Michel Bezat, Le passé pour avenir, Le Monde, 4/10/2006, available from: http://www.lemonde.fr/import/article/2006/10/04/le-passe-pour-avenir_819669_3544.html

يتدهور الأمن الغذائي العالمي الذي أصبح أكثر هشاشة بسبب تغيّر أنماط الفصول والأثر السلبي على الثروة النباتيّة والحيوانيّة.

كما يعتمد مفهوم توفير الطاقة أو الاستخدام الأمثل لمصادرها مقاربة ترتكز على اعتماد سياسة سلبيّةٍ ذات أثر إيجابي، اعتمدته كثرة من الدّول مكرهة بداية، بسبب الأزمات الناتجة عن الحروب، انقطاع الإمداد، غلاء الأسعار وغيرها. وقد تطوّر هذا المفهوم لاحقًا ليشمل الجهات التي ترغب بتوفير مصادر الطاقة والمحافظة على بيئة نظيفة للأجيال القادمة، عبر الاستهلاك المسؤول من خلال التصميم المدروس للأبنية الحديثة، استعمال الأجهزة الكهربائية الموفّرة للطاقة وترشيد الاستهلاك الصناعي والمؤسساتي من خلال توقيت عناصر التعرفة وتحديدها.

تسعى الدول الفقيرة بمصادر الطاقة الأحفوريّة إلى التخفيف من نسبة اعتمادها على الدول المصدّرة للوقود الأحفوري، كما يسعى العديد من الدول الغنيّة بمصادر الطاقة الأحفوريّة، إلى إطالة أمد استغلال احتياطاتها من خلال استغلال مصادر الطاقة المتجدّدة المتوافرة لديها، انطلاقًا من كونها طاقة "مجّانيّة" وغير قابلةٍ للنضوب. وقد تبيّن أنّ مصادر الطاقة المتجدّدة، التي يمكن الاستفادة منها بالتقنيات المتوافرة حتى تاريخه، لا تكفي لسدّ العجز في الطلب، كما لا تسمح بالاستغناء عن الوقود الأحفوري الملوّث، ممّا يؤدّي إلى تصنيف الطاقة المائية والطاقة الشمسيّة بين مصادر الطاقة الثانويّة على الرغم من احتياطاتهما غير المحدودة والمتوافرة على كامل الكرة الأرضيّة. على الرغم من الفشل أو التأخير الذي يظهر عند مراجعة الإحصاءات العالميّة، تجارب ناجحة في بعض الدول التي تسير بخطى حثيثة على طريق التخفيف من استهلاك

الوقود الأحفوري، من خلال استخدامات أفضل للطاقة أو استعمال أجيال جديدة من التجهيزات الأقلّ استهلاكًا، بهدف التوفير أو تحقيق الاكتفاء الذاتي مع ما يعنيه ذلك من النواحي، الاقتصاديّة، البيئيّة والسياسيّة.

٤-مصادر الطاقة كتحدٍّ جيوسياسي

يضطلع المحيط الجغرافي بدور مهم في حياة الأمم والكيانات. فهو بالإضافة إلى كونه يقدّم فرصًا وإمكانات كبيرة، إلاّ أنّه قد يشكّل أيضًا مصدرًا للمخاطر. ترتبط هذه الفرص أو المخاطر ارتباطًا وثيقًا بالموارد الطبيعيّة، أو تلك التي طوّعها الإنسان والتي تتربّع مصادر الطاقة في أعلى السلّم الخاص بها. يتمّ اختيار المصادر أو المفاضلة بينها استنادًا لأسباب واقعيّة، مرتبطة بالفرص والإمكانات المتوافرة لكل دولة، من دون أثر أو تأثير يذكر لبقيّة الأسباب المتعلّقة بالأخلاقيات أو القضايا البيئيّة على سبيل المثال. وترتبط حدّة الصراعات أو قوّة التفاهمات والتحالفات بين الدول والكيانات بالمصادر المستنفدة، بدرجةٍ أكبر من ارتباطها بالمصادر المتجدّدة. لكن يجب عدم إغفال تأثير بعض عناصر مصادر الطاقة المتجدّدة على قطاعاتٍ مختلفةٍ عن قطاع الطاقة، كارتباط إنتاج الطاقة المائية بقطاع مياه الشرب والريّ، أو ارتباط زراعات إنتاج الوقود الحيوي بمسألة الأمن الغذائي.

هذا وأدّى تغيّر مفهوم القوّة إلى تغيير المقاربة في تحليل عناصرها. وبالتالي تغيّر مفهوم الاستقلال للدول والكيانات. فالدول المستقلّة قانونًا، ليست بالضرورة مستقلّة ماديًا أو فعليًا، كون بعضها قد يكون ذا تبعيّة ما لدولة أخرى. تشكّل التبعيّة الاقتصاديّة شكلًا من أشكال عدم الاستقلال، حيث تعتبر الضغوطات الاقتصاديّة من أهمّ الضغوط الممكن

استثمارها سياسيًا. وانطلاقًا من ذلك، قام العديد من الدول، خصوصًا الدول الرأسماليّة الكبرى، باستعمال الضغط الاقتصادي بشكل مكثّف، كوسيلة للتعامل السياسي ولمواجهة التهديدات الموجهة إلى مصالحها. وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء هيئات عالميّة وتكتّلات، تهدف إلى التعامل الجماعي والمتماسك تجاه الدول الأخرى، وصولًا للضغط عليها، وتهديدها بفرض العقوبات والجزاءات إذا لم تمتثل لرغباتها. وقد تحوّلت هذه الجماعات الاحتكاريّة إلى منابر للترهيب والتهديد الاقتصادي والسياسي. فمجرّد تشكيلها ومعرفة هويّة أعضائها وغاياتها يثيران الكثير من علامات الاستفهام. من أبرز هذه التكتّلات الاحتكاريّة: الكارتل النفطي "منظّمة الطاقة الدوليّة" والكارتل المالي "ناديا باريس ولندن".

أشار قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم ١٩٧/٦٢، إلى الحاجة لتفعيل توصيات "القمّة العالميّة للتنمية المستدامة" كإطارٍ للعلاقات بين الحكومات بهدف وضع "خطة جوهانسبرغ"[٤٢] موضع التنفيذ للإسراع في زيادة الحصّة الإجماليّة للطاقة المنتجة من مصادر متجدّدة، ضمن حصص الإنتاج العالمي للطاقة. يتمّ ذلك من خلال زيادة الوعي لأهمّية الطاقة على التطوّر المستدام وإزالة الفقر، عبر تطوير المصادر الحاليّة وإيجاد مصادرٍ جديدة للطاقة المتجدّدة[٤٣]. على الرغم من ذلك، يبقى إنتاج الطاقة من المصادر التقليديّة، حتى ولو كانت ملوّثة، خيارًا استراتيجيًا قائمًا على المدى الطويل نظرًا لعدم توافر أيّ بدائل تكفي حجم الطلب الضخم. لذلك يبقى استخدام الوقود الأحفوري بجميع مصادره، أحد أهمّ مصادر إنتاج الطاقة على المستوى العالمي. مع ما يعنيه ذلك من

٤٢- Report of the World Summit on Sustainable Development, UN, South Africa, 2002, Page 137.

٤٣- Ban key Moon, **Promotion of new and renewable sources of energy**, United Nation General assembly, New York, 2011, P3

استمرار الصراعات على مصادره وممرّاته بما يضمن مصالح الأطراف المعنيّة. يضاف إلى ذلك الطاقة النوويّة ذات الانبعاثات المتدنّية، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطرها العالية من الناحية البيئية والأمنية، وما تستتبعه من توتّرات ذات ارتباط برغبة الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية لرفع مكانتها على الساحة الدولية.

٥-النظرة الأميركيّة الشماليّة للطاقة

بقيت أميركا الشماليّة، حتى نهاية العام ٢٠١٤، ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين. يبلغ مجموع استهلاك الولايات المتّحدة السنوي، ما يعادل ٢٢٢٤ مليون طن من النفط، وكندا ٢٥١مليون طن، بمجموع ٢٤٧٥ مليون طن للدولتين. وتحلّ أميركا الشماليّة في المرتبة الثانية بعد الصين التي يبلغ استهلاكها ما يعادل ٣٠٣٤ مليون طن من النفط[٤٤]. وعلى الرغم من التغيرات الحادة في الأسعار العالميّة، التي أثّرت سلبًا على إنتاج النفط الصخري خلال العامين الأخيرين، ولكون طبيعة إنتاج النفط الصخري الأميركي تجعله مناسبًا للنظام الصناعي، المالي، الديموغرافي والجيولوجي في الولايات المتّحدة بشكل أساسي، ولكون سماته تجعله من بين المصادر الكثيرة الجدليّة لأسباب تتعلّق بالكلفة، الإنتاجيّة، الأسعار، الأثر البيئي والآفاق المستقبليّة. إلاّ أنّ تزايد إنتاجه خلال العقد الأخير وتطوّر تقنيات الإنتاج التي تسمح بتخفيض الكلفة، غيّرا في خريطة تجارة النفط العالميّة بما يؤمّن للولايات المتّحدة اكتفاءً ذاتيًا في الطاقة.

ارتبطت السياسة الأميركيّة بصورة دائمة بأولويّات ثابتة على علاقة بـ "الأمن القومي" الأميركي. كما شكّل النفط بشكلٍ عام، ونفط الشرق الأوسط بشكلٍ خاص، أحد عناصر الأمن القومي المذكور. وقد خاضت

٤٤- Global energy statistical yearbook 2015, available from: https://yearbook.enerdata.net

الولايات المتّحدة عدّة حروب بالوكالة أو بالأصالة من أجل بسط سيطرتها والمحافظة على هيمنتها. تشكّل حروب الخليج بنماذجها المختلفة، "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان وما سمّي بالربيع العربي، أبرز أشكال التدخّل المباشر في سياسات المنطقة وديناميّاتها. وبعد اتجاه الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وارتقاء الصين إلى مرتبة المستهلك الأوّل للطاقة في العالم، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما "استدارة" الولايات المتّحدة نحو المحيط الهادئ[٤٥]. شكّل هذا الإعلان، بالتوازي مع تعديل المؤشّرات المذكورة أعلاه نذير تغيّر العالم الجيوسياسي.

يمثّل التململ الواضح في الصين والعودة الروسية القوية إلى ساحات الصراع في شرق أوروبا والشرق الأوسط انعكاسًا لتراجع الدور الجيوسياسي الأميركي على الساحة العالميّة. وتشكّل المرونة والبراغماتيّة التي طبعت السياسة الأميركيّة منذ وصول الرئيس أوباما، تغيّرًا في النظرة الأميركيّة إلى النفط، من زاوية تراجع التهديدات المرتبطة بتجارته من دون انعدامها بشكل نهائي. يمثّل تراجع حصّة الطلب الأميركي على مصادر الطاقة من خارج أميركا الشماليّة، فرصة لبقيّة الدول للحصول على الطاقة بأسعار "معقولة"، في الوقت نفسه الذي يتراجع أثر التهديد النفطي على الأمن القومي الأميركي، ممّا انعكس تغيّرًا في حدّة تعامل الولايات المتّحدة، بما تمثّله من قوّة عسكريّة، سياسيّة واقتصاديّة، مع الأزمات العالميّة ذات الارتباط بمصادر الطاقة. يتجلّى التغيّر المذكور من خلال الانسحاب الجزئي من ساحات الصراع الأوسط عبر استعمال ما

٤٥- منال نحاس، العالم في مرحلة إنتقالية قد تنتهي إلى حرب عالمية أو تغيّر في الخريطة الجيوسياسية، جريدة الحياة، ٢٠١٣/١٢/٢٥.

يسمّى بالقوّة الناعمة أو الاتكال على الأذرع العسكرية الإقليميّة، إضافة إلى التساهل في السماح بالتدخّل الروسي المباشر والتعامل معه بصفة الشريك.

٦-نظرة أميركا اللاتينيّة إلى مصادر الطاقة

تُعتبر فنزويلا المنتج الأساسي للنفط في جنوب أميركا اللاتينيّة، بحيث يؤمّن تصدير النفط ومشتقّاته ٩٥٪ من مداخيل التصدير الفنزويلي، كما يشكّل قطاع النفط والغاز ٢٥٪ من الحجم الإجمالي للاقتصاد، مدعومًا باحتياطات مؤكّدة تبلغ ٣٠٠ مليار برميل من النفط السائل و٥٦٠٠ مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي[٤٦]. كما غيّرت البرازيل، صاحبة الاقتصاد الأكبر في أميركا اللاتينيّة، خلال العقد الماضي من النظرة إلى سوق الطاقة في القارّة المذكورة، من خلال تأمين الاكتفاء الذاتي لمجمل احتياجاتها من الطاقة و٣٪ من الطاقة النوويّة، ١١،٦٪ من الإنتاج العالمي أو ٨٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة المائيّة، ٢٦،٣٪ من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي بما يكفي لتأمين حاجات ٩٠٪ من السيّارات الجديدة التي تباع ضمن أسواقها والتي تعمل على هذا الوقود، وتصدير قسم كبيرٍ آخر إلى الخارج، ما يعادل ٧،٩ مليون برميل من النفط من مصادر متجدّدة أخرى، إضافة إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من النفط والانتقال إلى التصدير اعتبارًا من العام ٢٠٠٦.[٤٧] وتتمتّع معظم بلدان أميركا اللاتينيّة، بمقدّرات شبيهة إلى حدّ ما، بمقدّرات البرازيل، التي أصبحت مثالًا يحتذى به في مجال إنتاج الطاقة المتجدّدة. وعليه يمكن لهذه الدول أن تعيد

٤٦- Venezuela facts & figures, available from: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/171.htm

٤٧- Jono Hunt, Brazil's clean energy revolution, 2/4/2012, available from: http://www.geopoliticalmonitor.com/brazils-clean-energy-revolution-info-graph-4652

دراسة أولويّات مواردها الطبيعيّة المتجدّدة تلقائيًا وكيفيّات استخدامها، كالشمس والمياه، أو تنتهج سياسة جديدة في مقارباتها لثرواتها الزراعيّة، لتتمكّن من إنتاج حاجاتها الزراعيّة وتأمين قسم كبير من حاجاتها في مجال الطاقة، مما يومّن لها نوعًا من الاستقلاليّة السياسيّة والاقتصاديّة.

٧-المقاربة الأوروبيّة لمصادر الطاقة

ازداد قلق الاتّحاد الأوروبي من التهديدات الجديدة المتعلّقة بأمن الطاقة، خصوصًا منذ بدء الأزمة الأوكرانية وضمّ روسيا لجزيرة القرم. ولم تؤدّ السياسات المحليّة، الإقليميّة أو الدوليّة التي انتهجتها بعض الحكومات الأوروبيّة إلى التخفيف من أسباب القلق، بل على العكس زادت من حدّته. وتعتمد أوروبا رسميًا سياسة غير تقليديّة، مزدوجة المعايير، فمن جهة ترتكز على مبدأ الشفافيّة والتعدّد مع شركائها التقليديين، ومن جهة أخرى تعتمد على مبدأ القوّة والضغط والترهيب لحماية مصالحها، في أثناء تعاملها مع الشركاء الجدد[٤٨].

كما تحاول العديد من الدول الأوروبيّة، اعتماد سياسات طاقة أكثر صداقة مع البيئة، وأقلّ خطورة على المحيط، كاستجابة مباشرة لتوقّعات الرأي العام الأوروبي ومتطلّباته. يظهر ذلك من خلال الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجدّدة، وزيادة حصّة الغاز الطبيعي لاستعمالات الوقود الأحفوري التي لا مفرّ منها،[٤٩] حيث يبدو الأفق مقفلًا على استمرار الاعتماد الأساسي على النفط والغاز، وذلك حتّى العام ٢٠٣٥ على الأقل، بخاصّة في قطاع النقل، بحيث يؤمّن الإنتاج الأوروبي من النفط ١٤٪

٤٨- Raphael Metais, Ensuring energy security in Europe, College of Europe, 03/2013, available from: aei.pitt.edu/42924/1/edp_3_2013_metais.pdf

٤٩- التخلي عن الطاقة النووية، متوافر على الموقع: http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/environment-climate-energy/startseite-klima/phasing-out-nuclear-power.html

من احتياجاته، بشكل أساسي من النروج والمملكة المتّحدة، أمّا الباقي فيتمّ استيراده من روسيا شمالي أفريقيا ودول الخليج[٥٠]، ممّا يترك القارة العجوز أسيرة حسن العلاقات مع الدول المصدّرة للنفط، إضافة إلى تبعيتها السياسية للولايات المتحدة الأميركية التي تتحكّم بمفاصل سوق الطاقة العالمي وشرايينه.

٨-الشرق الأوسط على خريطة الطاقة العالميّة

عانى الشرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين، "لعنة المداخيل" التي سمحت بزيادة ثروات عدّة بلدان مصدّرة للنفط، لكنّها جعلته مسرحًا لصراع القوى العالميّة التي تبغي السيطرة على مصادر الطاقة. وعلى الرغم من ضخامة المحفظات الماليّة للعديد من دول الشرق الأوسط، التي تمتلك مع دول المغرب العربي حوالى ٦٠٪ من احتياطات النفط السائل و٤٥٪ من احتياطات الغاز العالميّة، ما زالت الأخيرة غير محتسبة ضمن خريطة العولمة الدوليّة. ففي مجموعة العشرين للدول التي تمثّل أكثر من ٩٠٪ من الناتج العالمي الخام، هناك بلدان اثنان فقط هما المملكة العربيّة السعوديّة وتركيا[٥١]. في الوقت ذاته امتلك الكيان الإسرائيلي المعادي، المتواجد على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، التقنيّة النوويّة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي. كما انضمّت إيران إلى النادي النووي. وتتحدّث بعض التقارير عن سعي العديد من الدول العربيّة النفطيّة إلى امتلاك التكنولوجيا النوويّة أسوة بإيران التي تعتبر المنافس التاريخي للعرب. هذا بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجدّدة كالطاقة المائيّة في

٥٠- Aad Correlj, Coby van der Linde, Energy supply security and geopolitics: A European perspective, available from: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421505003095

٥١- Tancrède Josseran, Florian Louis, Frédéric Pichon, Géopolitique du Moyen Orient, Puf, Paris, première édition, 2012, P77.

كلّ من تركيا، سوريا، لبنان ومصر، الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح في معظم بلدان المنطقة.

٩-القارّة الأفريقيّة على خريطة الطاقة الدوليّة

تحتوي القارّة الأفريقيّة على موارد طبيعيّة ضخمة، تبدأ بالمعادن على أنواعها، مرورًا بالثروة المائيّة والنباتيّة الضخمة. وإذا استثنينا شمالها الذي يدرس عادة مع بلدان الشرق الأوسط، لأسباب جغرافيّة وثقافيّة، يبقى الكثير لدراسته ما بين جنوب الصحراء الكبرى ورأس الرجاء الصالح حيث تتوافر إمكانات هائلة كانت المسبّب الأساس لعدم الاستقرار الذي يعصف بمعظم كياناتها. وفي هذا الإطار تمّ تسجيل اكتشافات جديدة للغاز في كلّ من موزمبيق وتنزانيا، إضافة إلى الاكتشافات القديمة في كلّ من نيجيريا، السودان وأفريقيا الوسطى[٥٢]. كما شرعت إثيوبيا فى برنامج ضخم وطموح لتوليد الطاقة الكهربائيّة من روافد نهر النيل، حيث يتوقّع أن يصل إنتاجها من الطاقة الكهربائيّة إلى أكثر من ١٠٠٠٠ ميغاواط بحلول العام٢٠١٧.[٥٣] يترافق ذلك مع الإعتراضات أو التوترات من البلدان المتضرّرة من تغيّر مستوى التدفّقات وجريان الأنهار.

١٠-الشرق والطاقة

يمكن فهم البعدين الجيوسياسي والجيوستراتيجي للطاقة في الشرق أو آسيا من خلال دراسة النقيضين في هذا المجال. فمن جهة، يعتبر الاتّحاد الروسي عملاقًا في إنتاج الطاقة وتصديرها بسبب مقدّراته وموارده الطبيعيّة الضخمة، ممّا يحتّم عليه المحافظة على حصّته في أسواق الطاقة

٥٢- Eastern Africa to become a major player in energy geopolitics, 25/3/2013, available from: http://www.euractiv.com/development-policy/east-africa-major-player-energy-news-518667

٥٣- سلمان محمد أحمد سلمان، سدود أثيوبيا وملف نزاعات النيل، متوافر على الموقع: http://www.gash-barka.com/index.php/documents/studies-and-research/112-ethiopia-dams-and-file-disputes-waters-of-the-nile-part-ii

والدفاع عن احتكاراته وعلاقاته التاريخية أو المستجدّة. ومن جهة أخرى، تعتبر الصين مصنعًا ضخمًا يعيش ويعمل فيه معظم عمّال العالم، وهي أضحت العملاق الصناعي والتجاري الذي تَصدّر استهلاك الطاقة العالمي أمام الولايات المتّحدة التي أصبحت في المرتبة الثانيّة، مما يحتّم عليها العمل على استمرار تدفّق مصادر الطاقة وتأمين معابرها.

أثمرت الجهود والضغوط الروسيّة في جعل الغرب بشكل عام وأوروبا بشكل خاص، يعترفان بالدور الروسي في أمن الطاقة الأوروبيّة. تعود الأهمّية بشكل خاص إلى قرب الطرفين الجغرافي، الذي يمكن أن يترجم مرونة في تلبية حاجات الطاقة المفاجئة، نظرًا لتغيّر أنماط المناخ، نتيجة الاحتباس الحراري. كما تبيّن بنتيجة الأزمات أنّ أكثر المتأثرين سلبًا في دول الاتّحاد الأوروبي، كان المستهلكين الصغار وأصحاب المنازل، كون الاحتياطات التي كانت متوافرة سمحت للحكومات بتلبية معظم حاجات المؤسسات الكبيرة ومحطّات إنتاج الطاقة، لكنّها كانت قاصرة عن تلبية الطلب بالمفرّق، ممّا أثّر بشكل كبير على الرأي العام الذي ينشد الاستقرار في الإمدادات. من جهة أخرى، لا يمكن فصل العودة الروسية العسكرية المباشرة إلى الشرق الأوسط، من خلال ما سمّي بعاصفة السوخوي في سوريا، عن محتوى التقارير التي تحدّثت عن مشاريع ربط غاز الشرق الأوسط بأوروبا عبر سوريا وتركيا، بهدف إعفاء أوروبا والسياسة الغربية بشكل عام من تبعات الإعتماد على إمدادات الطاقة الروسية.

أمّا في المقلب الآخر، فتعتمد الصين مقاربات جيوسياسية وجيوستراتيجية لأمن الطاقة الضرورية لاقتصادها. فعلى الرغم من تباطؤ الأخير خلال العامين المنصرمين، تستمرّ في اندفاعتها التي تسعى من خلالها إلى تأمين

امداداتها النفطيّة عبر الإستثمار الخارجي في قطاع النفط، بما يؤدي إلى استيراد النفط الذي تنتجه شركات صينية في الخارج بدلًا من شراء النفط من الأسواق العالمية[٥٤]. تحاول الصين من خلال هذه السياسة، التعويض عن تعذّر تأمين الإكتفاء الذاتي في مجال الطاقة من مصادر داخلية، بالحضور الفاعل في سوق الطاقة الدولي عبر الحضور المادي والإستثمار المالي، ممّا يمنحها مقدّرات مهمّة للتحكّم في سوق الطاقة العالمي.

١١-الإرتباط العضوي للاقتصادات والتغيّرات المرتقبة

أصبحت الحدود غير قادرة على وقف النشاط الماليّ، وتبادل البضائع، أو انتقال الأشخاص والأفكار[٥٥]، كما أضاف تطوّر تقنيّات الاتّصال وشبكات التواصل الاجتماعي إسفينًا جديدًا إلى بنية الحدود، التي على الرغم من استمرارها أصبحت ترشح أكثر وأكثر، مساهمة في زيادة ارتباط البشر. وقد أدّت زيادة عدد البلدان، نتيجة الانقسامات التي حصلت خلال السنوات الأخيرة، إلى زيادة طول الحدود في العالم. كما زادت مخاطر الانتقال عبر الحدود وتعقّدت إجراءاتها، بحيث أدّت زيادة التحرّك البشري إلى زيادة العوائق التي تحدّ منها. وقد تفاقم الوضع المذكور وزادت حدّته مؤخرًا مع انفجار أزمة النازحين من الشرق الأوسط بشكل عام ومن سوريا بشكل خاص، بحيث أصبحت تهدّد النموذج الأوروبي الذي تأثر باستثارة العصبيات. كما جسّد الواقع الأخير النظريّة القائلة بالتأثير الشامل للأحداث الموضعيّة. فالتغيير السياسي، قد يحفّز التغيير في القطاعات الأخرى، والتغيير الأمني، قد يزيد من درجة المخاطر الحسّية أو الافتراضيّة، والتغيير الاقتصادي يبدّل في شكل النظام العالميّ. ولا داعٍ

٥٤- Alex HE, **China & global energy governance under the G20 framework**, Gigi papers, China, 2016, Page 14

٥٥- Pascal Boniface، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣.

للتكلّم على تأثير التغيير العلمي بسبب أثره الملموس على جميع أوجه الحياة.

يتوقّع أن تبقى مصادر الطاقة التقليديّة والبنية التحتيّة المستخدمة في استخراجها، إنتاجها وتوزيعها، عنصرًا رئيسًا في منظومة الطاقة العالميّة، وذلك على الرغم من الجهود التي يبذلها واضعو السياسات العالميّة لتغيير المعادلات القائمة[٥٦]. لكنّ تعقيدات السياسة العالميّة وتزايد حدّة المنافسة والتطوّر التكنولوجي، وضعت الإستقرار العالمي على مسار طويل من التغيير، مليء بالتحدّيات، موسوم بالغموض وعدم اليقين، مما غيّر من التوازنات القائمة منذ زمن والتي قامت عليها أنظمة بعض البلدان وعلاقاتها الدوليّة بأشكالها المتعدّدة وتناقضاتها الغريبة.

تشير شبكة المصالح المعقّدة بتقاطعاتها ومعادلاتها إلى نتيجة منطقيّة تتمثّل باستمرار الولايات المتّحدة في استيراد نفط الشرق الأوسط ذي الكلفة المتدنّية، بالتوازي مع تطوير قدراتها واستثماراتها للمحافظة على الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، بما يُبقي خياراتها مفتوحة بين أقنية الاتّصال والاستيراد من المصادر ذات الكلفة المتدنّية من جهة،[٥٧] وبين المحافظة على قدرة داخلية أو اقليمية للتعويض عن النقص المحتمل في الامدادات. يؤمّن هذا الخيار المرونة الضرورية لأمنها القومي كما يثبّت سياستها القائمة على الهيمنة على أسواق الطاقة العالميّة، من خلال العمل على تطويق روسيا أو تقليص نفوذها كحدّ أدنى في كلّ من أوروبا

٥٦- Frank A Verrastro, Sarah Ladislaw, Matthew Frank & Lisa a Hyland, The Geopolitics of Energy, CSIS, USA, Washington DC, October ٢٠١٠, PP ٩-١٣

٥٧- Arthur E Berman, Oil-prone shale plays: The illusion of energy independence, ASPO USA 2012 conference, available from: tv.peak-oil.org/.../Berman-ASPO-USA-2012-Conference-Oil

الشرقية، آسيا الوسطى وسوريا[٥٨]، عبر خلق بدائل تخفّف من تأثير روسيا في سوق النفط العالمية وطموحاتها في زيادة حصتها[٥٩]. إضافة إلى ذلك تستمرّ الولايات المتّحدة في استدارتها نحو الشرق، محاولة فرملة تمدّد الصين في الشرق من خلال تطويق توسّعها ونشاطاتها العسكرية من جهة[٦٠]، وفتح أقنية اتّصال مع جارتها اللدودة فيتنام التي تشكّل سوق يدها العاملة الرخيصة بديلًا مهمًّا عن اليد العاملة الصينية[٦١].

أظهر دفع الإدارة الأميركية باتجاه الإتفاق النووي مع إيران الهامش الواسع الذي أصبحت الولايات المتّحدة تتمتّع به في علاقاتها مع دول الخليج بشكل عام. لكنّ ذلك لا يعني أنّ سياستها في المنطقة قد تغيّرت بشكل دراماتيكي. وفي حين يربط بعض التقارير هذه الليونة بإرادة الإدارة الحالية ويصفها بالمرحلية[٦٢]، تشير الوقائع إلى نيّة دول الخليج العربي، بقيادة المملكة العربيّة السعوديّة، بمقاومة التقارب الأميركي – الإيراني على جميع الصعد. ولا يمكن في هذا المجال حصر الخلاف بالأسباب العقائدية، حيث تشكّل العودة الإيرانية إلى سوق الطاقة والحصّة المرتقب استحواذها عليها في سوق النفط ضمن أسس الإختلاف بين الطرفين[٦٣].

نُقل عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قوله: "يحدّد دور روسيا في

٥٨- USA-Russia gas war, available from: http://www.softpanorama.org/Skeptics/Financial_skeptic/Energy/gas_war.shtml

٥٩- The European division over Nord stream 2, availale from: https://iakal.wordpress.com/2015/12/04/the-european-division-over-nord-steam-2/

٦٠- China says US "militarizing" South China sea, available from: http://www.grandforksherald.com/news/politics/3808025-china-says-us-militarizing-south-china-sea

٦١- أوباما في هانوي، رسائل من الخاصرة الصينية، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٢٨٩٤، ٢٠١٦/٥/٢٥، الصفحة ١٧.

٦٢- Don Liebich, Will the Iran deal change the geopolitics of the ME? Foreign Policy journal, available from: http://www.foreignpolicyjournal.com/٢٠١٥/٠٩/٠٨/will-the-iran-nuclear-deal-change-the-geopolitics-of-the-middle-east/

٦٣- http://www.aljazeera.com/news/٢٠١٥/١٢/oil-price-iran-saudi-economy-٢٠١٠٢١٢٣٤٠٧٣٢٢١٥١.html

سوق الطاقة العالميّ، بطرق عدّة، تأثيرها الجيوسياسي"[٦٤]. يلخّص هذا القول النظرة الروسيّة الحاليّة والمستقبليّة للطاقة، ودورها في السياسة والاقتصاد. وقد أثبتت روسيا أنّها لا تهادن عندما يتعلّق الأمر بمصالحها الاستراتيجيّة، فكيف لا تستعمل الطاقة كأداة، عندما تمتلك أحد أهمّ شرايين الطاقة الأوروبيّة؟ تشير التطوّرات الحالية إلى استمرار التشدّد الروسي في السياسة القائمة على تأمين الحضور الفاعل في سوق الطاقة الدوليّة، حتّى ولو أدّى ذلك إلى التدخّل العسكري حيث تريد أن تحتفظ بمكانتها الحاليّة، لا بل أن ترفع من شأنها، من خلال المحافظة على تحكّمها في أسواق الطاقة الأوروبيّة بشكلٍ خاص[٦٥]. تشكّل هذه العوامل مجتمعة، أسبابًا هامّة للعدائيّة السياسيّة، الديبلوماسيّة، والعسكريّة، التي تميّزت بها المقاربات الروسيّة خلال السنوات الأخيرة والمتوقّع استمرارها خلال السنوات المقبلة.

أمّا في الصين، فيمكن ملاحظة تغيّر جوهري في الاستراتيجيّة المتّبعة في تعاملها مع محيطها وفي سياستها الدوليّة. فبعد عقود من المسايرة واعتماد مقاربات مسالمة، بدأت الصين خلال العقد الأخير سياسة مشاكسة، إقليميًا ودوليًا، حيث تعتبر أنّ المحافظة على معدّلات نموّها تتطلّب منها رفع حجم تجارتها الآسيويّة إلى تريليون دولار سنويًا بحلول العام ٢٠٢٠ [٦٦]، الأمر الذي تعثّر خلال العامين المنصرمين. وتشكّل المناورات التي تجريها الصين مؤخّرًا في المناطق المتنازع عليها مع

٦٤- Roman Kupchinsky, "LNG – Russia's New Energy Blackmail Tool", Eurasia Daily Monitor, ٢٠٠٩/٤/٢٢, available from http://www.jamestown.org/archives/rueureview/re

٦٥- Matthew Hulbert, The Vital Relationship: Why Russia needs Qatar (& Qatar could use Russia), European Energy Review, available from: http://www.europeanenergyreview.eu/site/pagina.php?id=٣٦٠٧

٦٦- Phuyong Nguyen, China's Charm offensive signals a new strategic era in Southeast Asia, avalilble from: http://csis.org/publication/chinas-charm-offensive-signals-new-strategic-era-southeast-asia

اليابان وتحرّشها المستمر بجيرانها، أحد أهمّ مؤشّرات التململ الإقليمي بهدف فرض السيطرة على المنطقة بشكل عام وبحر الصين بشكل خاص. كما يعتبر حلفها الاستراتيجي مع روسيا من خلال تغيير مقارباتها الدبلوماسيّة في الشرق الأوسط، أميركا الجنوبيّة وأفريقيا، بالإضافة إلى مواقفها في مجلس الأمن، في صلب طموحاتها لزيادة أسواق التصريف لديها وتوسيعها من جهة، وتأمين حرّية وصولها إلى منابعِ الطاقة من جهة أخرى.

الخاتمة

تغيّرت خريطة توزّع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي خلال العقد الأخير، بالتوازي مع تغيّر كبير في أنماط الاستهلاك للعديد من الاقتصادات الناشئة. تترافق هذه التغيّرات مع تطوّر معدّلات استهلاك الطاقة المتجدّدة، وتزايدها واستمرار الأبحاث والاستثمارات في مجالات البحث عن طرق جديدة، بهدف التحرّر من التبعيّة الاقتصاديّة، مما يسمح بزيادة مستوى الاستقلاليّة السياسيّة للدول والكيانات. وفي هذا الإطار، تطوّرت مصادر الطاقة، كما تغيّرت النظرة الاستهلاكيّة في الوعي الاجتماعي والسياسي، التي كانت تركّز على المدى القريب، لتشمل التخطيط للمستقبل البعيد. إلّا أنّ هذا التطوّر لم يكن حكرًا على النفط، بل تعدّاه إلى استعمالات الطاقة المتجدّدة، الوقود الأخضر والاستعمالات الأمثل. وتعلّق آمال كبيرة على إيجاد مصادر طاقةٍ جديدة، وعلى زيادة إنتاجيّة المصادر المتجدّدة من الطاقة، من خلال إيجاد تقنيّات جديدة تسمح باستثمارها بشكل أكثر فعاليّة وتخفّف من الاعتماد على المصادر التقليديّة. كما يتوقّع أن يستمرّ الوقود الأحفوري في طليعة مصادر الطاقة، نظرًا لتزايد الطلب

العالمي، وعدم كفاية مصادر الطاقة الأخرى. ويحتلّ هذا الوقود مركزه، نظرًا لنضوج التكنولوجيا والمعرفة اللازمتين لاستخراجه، ولانتشارهما في جميع أنحاء الأرض. غير أنّ المصادر التي كانت تقتصر على النفط السائل، أصبحت أكثر تنوّعًا بسبب اكتشاف احتياطات جديدة من الغاز الطبيعي والنفط الصخري، ممّا سيعيد رسم خريطة الاحتياطات العالميّة من خلال إعادة احتساب المعادلات التي أرست التوازنات المعتادة منذ منتصف القرن الماضي. هذا وتشكّل المصادر الجديدة من الطاقة، التي يتمّ اكتشافها واستثمارها، في البلدان التي لا تحتوي على موارد تقليديّة بشكلٍ خاص، فرصةً لهذه البلدان من أجل التقليل من اعتمادها على بلدان أخرى في أمن الطاقة. هذا الأمر من شأنه أن يخفّف من الأعباء المفروضة على مجتمعاتها، ويسمح لها بالاستثمار في الداخل، بالإضافة إلى التخفيف من ارتهانها الاقتصادي والسياسي للخارج. كما تشكّل الاكتشافات الجديدة وإعادة توزيع بعض الأدوار من خلال شكل الصراعات الناشئة في الشرق الأوسط، بالتوازي مع عودة المارد الروسي إلى الساحة الدوليّة، والاستدارة الأميركيّة نحو المحيط الهادئ، أحد مؤشرات إعادة رسم خريطة العلاقات الدوليّة، بما ينعكس تغييرات في مناطق أو بلدان كانت بمنأى عنها لمدّة من الزمن ويعدّل في الثوابت الجيوسياسية التي سادت في الماضي القريب.

إلى ذلك انقسم العالم إلى عدّة معسكرات؛ من جهة توجد أقاليم الإنتاج، ومن جهة أخرى نجد أقاليم الاستهلاك. لكنّ الأمر ليس بالبساطة التي يبدو عليها. فأقاليم الإنتاج ليست بالضرورة مستفيدة من النتائج الإيجابيّة، حيث عانى العديد منها الآثار المدمّرة الناتجة عن صراع القوى العالميّة

للسيطرة على المنابع، بهدف تأمين استمرار تدفّق النفط، والتحكّم بالاستثمارات والأرباح الناتجة عن استغلالها. كما أرست التوازنات التي تأسّست بعد الحرب العالميّة الثانية المشهد الجيوسياسي الذي تعوّدنا عليه من تحالفات وأنظمة وصراعاتٍ مباشرة أو بالواسطة. فهل ستؤدّي التحوّلات في خريطة مصادر الطاقة إلى تغيير بعض المعادلات التي سادت لفترة من الزمن، بخاصّة إذا ما عطفت آثار التغييرات في الخريطة على المشهد السياسي العالميّ المتوتّر، مما سيشكّل لوحة تكون عبارةً عن مرحلة انتقاليّة بين الوضع الحالي والوضع الغامض بعد العام ٢٠٣٥؟

فلننتظر ونرَ...

الحماية القانونية للآثار

أ. د. عصام مبارك *

المقدّمة

هناك من أدخل الآثار في البيئة الطبيعية حيث عرفها كالآتي: "هي أشياء منقولة أو عقارية، من صنع الإنسان، أو طبيعية تتمتعّ بقيمة تاريخية ولها أهمية كبيرة كعنصر من عناصر البيئة الحقيقية، لأنّها تمثّل تراثًا حضاريًا للمجتمعات البشرية، رغم جهل الكثيرين بقيمتها التاريخية ومكانتها الجمالية. لذلك يجب اتخاذ اللازم لوقايتها مما قد يقع عليها من اعتداءات أو أضرار، ومعالجتها مما قد يصيبها من تلف أو إنهيار" (١).

هذا، وقد ضمّ البعض الأثر إلى علم الاجتماع في تعريفهم للتراث الثقافي، معتبرين أنّه "مجموعة النماذج الثقافية

* أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية

١- د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٩، ص ٣٥ .

التي يتلقاها جيل من الأجيال السابقة، وهو من أهم العوامل في تطوّر المجتمعات البشرية، وهو الذي يدفع المجتمع إلى السير خطوة جديدة في سبيل التطوّر، حتى يصل العلماء إلى التجديد والابتكار. وتختلف الجماعات البشرية من حيث ضمانة أمنها الثقافي، فبعضها ذات إرث ثقافي ضخم يرجع إلى ماضٍ سحيق وبعضها الآخر ذات إرث غير عميق، لا يكاد يرجع إلى عدّة قرون"[٢].

إنّ التراث بوجهيه المادي والمعنوي وبمختلف مظاهره أكان في مجالات الدين أو الاجتماع، والاقتصاد أو الفلسفة أو الآداب أو العلوم السياسية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد الشعبية المتعددة الوجوه، يعبّر عن الشخصية التاريخية للشعب، ويحدّد خصائص هويته الحضارية بتعدّد عناصرها ومكوّناتها، كونه حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية والبشرية والحضارية[٣].

لقد حاولت السلطات اللبنانية جاهدة تأمين الحماية القانونية للآثار التي هي في عداد الملك العام للدولة، من دون إغفال العامل المعنوي أي التربوي الداعم لتأمين هذه الحماية، والذي يهدف إلى ترسيخ احترام الآثار من خلال تدريس التاريخ.

فالمسألة التي تواجهها الآثار اليوم تكمن في التعديات الواقعة عليها، فيقتضي التساؤل عن ماهيّة التدابير القانونية الممكن اتخاذها لوضع حد لهذه التعديات.

٢- حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه – جريمة أميركية صهيونية إيرانية منظمة – دار الطليعة بيروت، ٢٠٠٨، ص ١.

٣- د. أنطوان خوري حرب، لبنان جدلية الإسم والكيان عبر ٤٠٠٠ سنة، ط١، مؤسسة التراث اللبناني، ٢٠٠٠، ص ٨ .

أولًا: معيار الأثر في القانون

أولت معظم التشريعات الوطنية[٤] عناية فائقة للآثار بغية المحافظة على الأموال الأثرية وتطوير حمايتها، وقد أوردت تعريفات مختلفة لتحديد الآثار. يلاحظ أنّه لا يوجد معيار واحد استندت عليه هذه التشريعات في هذا الإطار، بل طرحت عدّة معايير، أشهرها ثلاثة، وهي المعيار المادي، والمعيار الزمني، فضلًا عن معيار المصلحة العامة.

أ-المعيار المادي

تكون الأشياء مادية عندما تشغل حيّزًا ماديًا محسوسًا، وهي تختلف عن الأشياء غير المادية من حيث التصرّف فيها. ومن أمثلة الأشياء المادية، الأرض والآليات والأبنية والسفن، وكل ما يطرأ عليها من تغييرات وتحوّلات، ووفق هذا المعيار، لا يدخل في عداد الآثار إلّا ما كان من الأشياء المادية، فالآثار وإن كانت تمثّل نتاج العقل من أشياء غير محسوسة كالمبتكرات والاختراعات في الصناعة والتجارة، بيد أنّ تطوير نتيجة هذه المبتكرات أصبحت في ما بعد أشياء ماديّة ملموسة وترتّب عليها حق مالي، وهي محل هذا الحق[٥].

وفق هذا المعيار تضطلع المادّة بدور رئيسيٍّ لاعتبار هذا الشيء أثرًا أم لا، حيث تركت المجتمعات القديمة وثائق دوّنت فيها كتابات صورية أو مسمارية طبعت على رقع الطين أو حفرت على قطع حجرية أو خشبية كرّسها علم الآثار حقائق من الماضي تكشف عن دلائل الحضارات القديمة بما فيها من تنظيمات اقتصادية واجتماعية وقانونية للجماعات القديمة.

٤- قانون رقم ٣٥ صادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ تنظيم وزارة الثقافة، قانون رقم ٣٧ صادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ الممتلكات الثقافية، القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/٢ المتعلق بإحداث وزارة الثقافة والتعليم العالي نقل صلاحيات وزارة المعارف في الدول العمومية والمنصوص عليها في قانون الآثار، قرار رقم ١٦٦ ل.ر تاريخ ١٩٣٣/١١/٧ إلى وزارة الثقافة والتعليم العالي.

٥- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، ج ٨، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩، ص ٩.

عرّف المشرّع اللبناني الأثر في المادّة الأولى من القرار رقم ١٦٦ / ل.ر تاريخ ١٩٣٣/١١/٧ بما يأتي: "تعتبر آثارًا قديمة جميع الأشياء التي صنعتها يد الإنسان قبل سنة ١٧٠٠ (١١٠٧ هـ) مهما كانت المدنية التي تنتمي إليها هذه المصنوعات. تُعتبر شبيهة بالآثار القديمة وخاضعة لقواعد هذا القرار الأشياء غير المنقولة التي صُنعت بعد سنة ١٧٠٠ وفي حفظها صالح عمومي من جهة التاريخ أو الفن، وقيدت في قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية المنصوص عنه في المادّة ٨". يُستشفّ من هذا النص أنّ المشرّع اعتبر جميع الأشياء المصنوعة في زمن معيّن آثارًا دون تحديد طبيعة تلك الأشياء المادية في الجزء الأول من التعريف.

أمّا في الشق الثاني منه فقد صنّف الأشياء غير المنقولة آثارًا وأعطاها تعريفًا خاصًا، وصنّفها إلى أربعة أنواع: البنايات والإنشاءات التي فوق الأرض وتلك المطمورة تحت الأرض، أمّا الآثار الباقية التي لم تدخل في التعداد، فقد اعتبرت آثارًا منقولة، وفي حال وجود تنازع حول ماهيّة الشيء منقولًا كان أو غير منقول، يكون الفصل فيه بالرجوع إلى رئيس دائرة الآثار، ويعتبر قرار مدير الآثار قرارًا إداريًا عاديًا يمكن الطعن فيه في حالة تضرّر أحد الأفراد من ذلك القرار، حيث يتمّ بعد ذلك إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإنهاء النزاع[٦].

ب- المعيار الزمني

حاول علماء التاريخ التوصل إلى تصنيف الأثر على أساس زمني، حيث قسّموا التاريخ إلى عدّة مراحل مختلفة عبر العصور من حضارات وثقافات، وكلّما كان الأثر قديمًا كلما برزت أهميته تاريخيًا.

أخذ القانون اللبناني بهذا الاتجاه في المادّة الأولى من القرار رقم ١٦٦/ ل.ر.،

٦- د. اميل اتيان، محاضرات عن أحكام المياه والمناجم والمقالع والآثار، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٥٧ – ١٩٥٨، ص ٩٠.

حيث أقام معيارًا مفاده اعتبار الشيء أثريًا متى كان تاريخ صنعه يسبق العام ١٧٠٠(١١٠٧هـ) أمّا الأشياء التي صُنعت بعد هذا التاريخ فقد اعتبرها شبيهة بالآثار، وتطبيقًا لذلك فقد قضى مجلس شورى الدولة بما يأتي: وبما أنّه يتبين أنّ أحكام قانون الآثار الساري المفعول والصادر بموجب القرار ١٦٦ / ل.ر.، قد ميّزت بين الآثار القديمة التي تعود إلى ما قبل العام ١٧٠٠ ميلادية والتي تُعتبر تاريخية بمجرد ثبوت عمرها بأنها تعود إلى ما قبل هذا العام، وبين الآثار الشبيهة بالقديمة وهي المصنوعة بعد العام ١٧٠٠ ميلادية والتي يقتضي إدراجها في قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية تمهيدًا لصدور مرسوم من رئيس الدولة بتسجيلها كآثار تاريخية وذلك خلال ستة أشهر تلي تبليغ أصحاب العلاقة بهذه القائمة، مما يعني بأنّها لا تُعتبر تاريخية إلّا بصدور هذا المرسوم"[٧].

يتّضح ممّا تقدّم، أنّه إذا كان من شأن إدراج البناء القديم في قائمة الجرد المشار إليها أن يجمّد حرية صاحبه في الانتفاع به، فإنّ هذا التجميد القانوني هو مؤقت ولمدّة ستة أشهر فقط، وبالطبع شرط أن يكون تقييد الملكية بموجب نص قانوني يجيزه للإدارة[٨].

ج-معيار المصلحة العامة

إنّ المصلحة العامة هي فكرة نسبية زمانًا ومكانًا ولذا لا يوجد تعريف جامع مانع لها. هي فكرة ووعي يكمنان في ضمير كل فرد وكل جماعة. ولا يقصد بالصالح العام صالح فرد أو فريق أو طائفة من الأفراد، كما لا يقصد به مجموع مصالح الأفراد الخاصة. فالجمع لا يمكن أن يرد إلّا على أشياء متماثلة لها الطبيعة والصفة نفسيهما.

فالمقصود إذًا بالصالح العام أو بالمصلحة العامة هو صالح الجماعة ككلّ

٧- قرار رقم ٥٤٦ تاريخ ٦/٥/ ٢٠٠٢ جورج عكر ورفاقه/ الدولة م.ق.إ. ٢٠٠٥ ص.٨٧٨.

٨- قرار رقم ٣٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٧، ناجي هنري فرعون / الدولة / طالب التدخل الشيخ روبار فايز معوض، م.ق.أ ٢٠١١ ص ٦٠٠ .

مستقلة ومنفصلة عن آحاد أو أفراد، تكوينها في ظل العقد الاجتماعي وليد العقل البشري المستقل.

خلا كلّ من التشريع والعمل الإداريين من وضع تعريف لفكرة المصلحة العامة ومن وضع معيار ثابت ومحدّد لهذه الفكرة، ولهذا فإنّ المصلحة العامة لم تُعرف ولكن تلاحظ فقط[٩].

وقد نصّ كلّ منهما عليها وردّداها في مناسبات متعدّدة، حتى أصبحت تمثل روح القانون وعاملًا أساسيًا في تحديد نطاق تطبيقه، بحيث أصبح وصف القانون الإداري بصفة خاصة بأنّه قانون المصلحة العامة. وقد تصبح هذه الفكرة المعيار الأصلي لتطبيق النظام الإداري، والقاسم المشترك لنظريات القانون الإداري كلّها، فكل نشاط وكل عملية وكل موقف تتخذه الإدارة يجب أن يوحي بدوافعه، إلى فكرة المصلحة العامة.

أمّا القضاء الإداري، فإنّ ما يهمّه هو النظر إلى وظيفة المصلحة العامة، ولا يُعير أي اهتمام لتعريفها وتحديد مضمونها، فهو يستخدمها دون أن يعرفها، بحيث ينظر القاضي الإداري إلى هدف الإدارة من النشاط، وإذا كان يراعي إحدى اعتبارات المصلحة العامة التي تبرر القيام به. فالرقابة الإدارية تتّجه إلى تحديد اعتبارات، المصلحة العامة من دون تحديد مضمون هذه المصلحة[١٠].

جرت العادة على اعتماد معيار المصلحة العامة في تحديد الأثر في حال تخلّف المعيار الزمني، حيث يتمّ اللجوء إليه على الرغم من عدم الدقة والغموض اللذين يتّسم بهما، لكونه معيارًا مرنًا ونسبيًا ويعطي للإدارة سلطة تقديرية،

٩- Rapport public du C.E. pour 1999, EDCE no 50, p. 239 , J.M. Pontier, l'intérêt général existe-t- il encore ? D. 1998 chron 327. L. Dubouis Missions de S.P on missions d'intérêt général ,Rév. Gén. Coll territ janv – févr 2001, p. 588 ; « les services au public » Rapport du cons. éco .et soc. AJDA 2006 . 62.

١٠- Georges Dupuis, Marie José Guédon, Patrice Chrétien, Droit administratif 10ème éd. Sirey université, Paris 2007, pp. 4 et 5 .

فضلًا عن "أنّ مفهوم المنفعة العامة أخذ بالتوسّع نتيجة تدخّل الدولة في الحقول الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والتربوية"[١١].

لذا، كان من الطبيعي أن يرجّح المشرّع مقتضيات المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويظهر لنا ذلك جليًا عند المشرّع اللبناني من خلال الفقرة ٢ من المادّة الأولى من القرار رقم ١٦٦ / ل.ر. والذي جاء فيها "تعتبر شبيهة بالآثار القديمة وخاضعة لقواعد هذا القرار الأشياء غير المنقولة التي صُنعت بعد سنة ١٧٠٠ (١١٠٧هـ) وفي حفظها صالح عمومي من وجهة التاريخ أو الفن، وقُيّدت في قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية المنصوص عليها في المادّة ٨".

ومن هذا التعريف، فإنّ إدخال العقارات في قائمة الجرد العام للأبنية الأثرية يهدف إلى المحافظة عليها، وبالتالي يمثل تأمينًا للمصلحة العامة[١٢]، ولا يشكل تعديًا على الملكية الفردية طالما أنّ قانون الاستملاك قد لحظ الاستملاك المتعلق بالآثار حيث نصّ في المادّة ٣ منه على ما يأتي:

"... أمّا مراسيم الاستملاك المتعلقة بالآثار فإنّ مدّة سريانها القصوى لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، حيث يحقّ للإدارة خلالها إجراء عملية التنقيب في العقار أو العقارات موضوع الإستملاك واستخراج الآثار منها عند الحاجة. يمكن للإدارة خلال الأشهر الستة الأخيرة قبل انقضاء مدّة سريان المرسوم، تمديده لمدّة أقصاها خمس سنوات إضافية إذا تبيّن بنتيجة التنقيب وجود آثار تعذّر استخراجها خلال مدّة سريان المرسوم، كما يمكنها تمديدها بعد موافقة مجلس الوزراء لمدّة أقصاها

١١- قرار رقم ٣٠٦ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٣ ورثة جرجي بو أنطون / الدولة- بلدية بكفيا، م.ق.إ، ١٩٩٥ ص. ٣٥٨.

١٢- قرار رقم ٨٦ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٣، سميح الشبير ورفاقه/ الدولة م.ق.أ ٢٠٠٩ ص. ١٣٥. وقرار رقم ٣١٩ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤، الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل. / ١- الدولة ٢- بلدية طرابلس م.ق.أ ٢٠٠٩ ص ٤٨١ .

عشر سنوات إضافية في حال وجود آثار ذات قيمة أثرية وتاريخية...."[١٣].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المشرّع اللبناني قد فرّق بين الآثار غير المنقولة التي صُنعت قبل سنة ١٧٠٠، والآثار غير المنقولة التي صُنعت بعد سنة ١٧٠٠، حيث جعل الأخيرة من مقتضيات المصلحة العامة، بعد إدراجها في قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية المنصوص عليها في المادّة ٨.

ثانيًا: المعيار المميّز للمال العام

لا بدّ للإدارات العامة من أملاك كي تتمكّن من تأمين المهمّات الملقاة على عاتقها، وهذه الأملاك على نوعين: عامة وخاصة، وهي منظّمة في لبنان بالقرار رقم S/١٤٤ تاريخ ١٩٢٥/٦/١٠ في ما يتعلّق بالأملاك العامة، وبالقرار رقم ٢٧٥ تاريخ ١٩٢٦/٥/٥ فيما يختص بالأملاك الخاصة مع تعديلاتهما[١٤].

لقد تضاربت الآراء في تعريف الأملاك العامة، فمنهم من اعتمد المعيار المادي وقال بأنّ الأملاك هي التي لا تكون بطبيعتها قابلة للتملّك[١٥]"وعدم قابليته للبيع أو التصرف[١٦]"(المرافئ وسكك الحديد والطرق العامة). وذهب علماء آخرون إلى أنّ الأموال تصبح عامة بتخصيصها صراحة لإدارة أو مصلحة عامة[١٧].

١٣- قانون الاستملاك رقم ٥٨ الصادر في تاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ و تعديلاته بموجب القانون الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٨.

١٤- د.يوسف سعد الله الخوري: مجموعة القانون الإداري – الجزء الثالث – الملك العام والملك الخاص – صادر ١٩٩٩.

١٥- إنّ القرار ١٤٤ وضع باللغة الفرنسية وقد نصت مادته الأولى على ما يلي:

"Le domaine public comprend… toutes choses qui par leur destination sont affectées à l'usage de tout ou à un service public ».

في الترجمة العربية ورد خطأ الأشياء المعدّة بطبيعتها في حين أنه يجب أن يقال بحسب تخصيصها.

١٦- د.يوسف سعد الله الخوري: مجموعة القانون الإداري المرجع السابق ص.١٢.

١٧- CE 16 Juillet 1909, Ville de Paris, Rec. Lebon p.707, concl Teissier ; S.1909, III, p.97, note Hauriou ; CE 13 Mars 1925 Ville de Paris Rec. Lebon p.266 ; DP 1926,3, p.37, concl. Rivet, note Waline, RDP 1925 p.262, note Waline: « Elle rattache au domaine public l'ensemble des biens des collectivités publiques et établissements publics qui sont , soit mis à la disposition directe du public usager, soit affectés à un service public pourvu qu'en ce cas ils soient par nature ou par des aménagement particuliers, adaptés exclusivement on essentiellement au but particulier de ces services ». André de Laubadére Yves Gaudemet, Traité de droit administratif 11ème édition Tome 1 L.G.D.J Delta 2002, p. 25

لقد نصّت المادّة "١" من القرار رقم S/١٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٦/١٠ والعائد للأملاك العمومية وأحكامها على أنّ "الأملاك العمومية في دولة لبنان الكبير تشتمل جميع الأشياء المعدّة بسبب طبيعتها لاستعمال الجميع أو لاستعمال مصلحة عمومية. وهي لا تُباع ولا تُكتسب ملكيّتها بمرور الزمن". كما أنّ المادّة "٤" من القرار قد أوردت أنّ الأملاك المذكورة في المادّة "١" والمادّة "٢" تعتبر تابعة للأملاك العمومية الوطنية أو للأملاك العمومية البلدية حسب تخصيصها للمنفعة الوطنية أو للمنفعة البلدية، "يعيّن الفرق بين الأملاك العمومية الوطنية والأملاك العمومية البلدية في قرار من رئيس الدولة يتخذه في مجلس الأنظار".

وتقتضي هنا الإشارة إلى أنّ الاجتهاد الإداري اعتبر أنّ صفة الملك العام قائمة بحكم القانون على العناصر المعينة بموجب المادتين "١" و"٢" من القرار S/١٤٤ وهي غير مقيّدة بأي إجراء يتعلق بتحديده[١٨].

كما أنّ "مفهوم الملك العام يقوم على أساس تخصيصه لاستعمال الجمهور أو تخصيصه للمرافق العامة شرط أن تكون ملكيته عائدة لأحد أشخاص القانون العام Domaine public..."[١٩].

وقد نصّت المادّة ٢٤ المعدلة في القرار ١٤٤ على أنّه: "إذا ظهر أنّه من الممكن إلغاء التسجيل عن بعض أقسام الأملاك العمومية الوطنية جاز الإلغاء بقرار من رئيس الحكومة".

أ-المعيار التشريعي

ميّز المشرّع اللبناني المال العام عن المال الخاص، بنظام قانوني خاص بالملك العام في القرار رقم S/١٤٤، فقد نصّت المادّة الأولى من القرار على أن "تشمل الأملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة العلويين

١٨- هيام جورج ملاّط، المياه والإمتيازات في الشرع اللبناني، منشورات الحلبي الحقوقية ١٩٩٩، ص ٥٢.

١٩- قرار رقم ٤٠٦ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٧، شركة عنيد للإنماء العقاري ش.م.م ورفاقها / ١- الدولة ٢- بلدية المنصورية، م.ق.أ ٢٠٠٩ ص ٦٧٩ .

جميع الأشياء المعدّة بسبب طبيعتها لاستعمال الجمهور أو لاستعمال حكومي، وهي لا تُباع ولا تُكتسب ملكيتها بمرور الزمن".

يتّضح مما سبق، أنّ المشرّع اللبناني اعتمد معيار التخصيص للمنفعة العامة مع إيراد تعداد لما يعدّ من الأموال العامة.

بيد أنّ ما يُفهم من نص المادّة الثانية أنّ ذلك التعداد إنّما جاء على سبيل المثل والدلالة، لا على سبيل الحصر والتحديد.[٢٠]

نستنتج من نصوص المادتين الأولى والثانية من القرارS/١٤٤، أنّ المشرّع اللبناني أخذ بمعيار المنفعة العامة، من دون ذكره صراحة، فطالما أنّ المال مخصّص لاستعمال الجمهور فهو مخصّص للمصلحة العامة، شرط أن تكون الدولة أو الشخص المعنوي مالكين لهذا المال، ولا يهمّ أن يكون عقارًا أو منقولًا، شرط أن يكون مخصصًا لمنفعة عامة.

وقد تعرّض اتجاه المشرّع اللبناني لانتقادات شديدة، وذلك لإيراده تعدادًا للأموال العامة، كون هذا التعداد يُعتبر قاصرًا عن الإحاطة بجميع ما يُعدّ من الأموال العامة، بخاصة وأنّ التعداد الوارد للأشياء العامة قد جاء على سبيل الدلالة لا على سبيل الحصر[٢١]، فيكون – المشرّع في ذلك– قد منح القضاء السلطة التقديرية في تحديد صفة المال العام من عدمه في كلّ حالة متنازع عليها إذا أُثيرت مسألة مستأخرة، ويصبح على القاضي الإداري تعليقها لحين إنهاء المسألة الفرعية أمام القضاء العادي[٢٢].

لقد كان الأجدر بالمشرّع اللبناني الاكتفاء بما أورده في المادّة الأولى من القرار بصدد تحديد قاعدة عامة للمقصود من المال العام، فيما انتقد

٢٠- نصت المادة الثانية من القرار S/١٤٤ لسنة ١٩٢٥ على أن "تشتمل الأملاك العمومية على الأخص على الأملاك المذكورة أدناه بدون أن يمنع ذلك تطبيق المادة الثالثة من هذا القرار ..."

٢١- د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في مبادىء وأحكام القانون الإداري، الدار الجامعية، ١٩٧٧، ص ٤٥٤.

٢٢- د. يوسف سعدالله الخوري، المرجع السابق ص ١٩.

جانب من الفقه الإداري نص المادّة الأولى من القرار لاقتصاره في تحديد الأموال العامة على الأموال المملوكة للدولة فقط، لذا يقترح ضرورة تعديل هذه المادّة لتنص بعد التعديل على شمول الأملاك العمومية عليها، وليس أملاك معدودة فقط[٢٣].

وباستعراض القرارين المنظمين للملك العام وللملك الخاص، يتبيّن أنّ المشرّع اللبناني قد أخضع الأموال العامة لنظام قانوني خاص يختلف عن ذلك الذي تخضع له الأملاك الخاصة، مما جعل الأموال العامة تتمتّع بحماية استثنائية خاصة كونها مخصصة للمنفعة العامة ومرتبطة بالقانون الإداري[٢٤].

ب- المعيار الفقهي المميز للمال العام

(١)- ملكية الإدارة

تنظّم أحكام القانون الخاص، ملكيّة الأشخاص الإداريين والأفراد على أموالهم من دون خلاف، والجميع يتّفق على ذلك، ولكن الخلاف يصبّ على طبيعة حق الأشخاص الإداريين على أموالها العامة.

استند جانب من الفقه الإداري في إنكار تملّك الإدارة للمال العام، إلى نصوص القانون المدني الفرنسي، وبالتحديد لنص المادّة ٥٤٤ منه ولنص المادّة ١١ من قانون الملكية العقارية للعام ١٩٣٠ [٢٥]، والتي حدّدت عناصر ثلاثة لحق الملكية هي: الاستعمال والاستغلال والتصرّف والتي تتيح للمالك الاستئثار بما يملكه[٢٦]، على اعتبار أنّ هذه العناصر لا تتمتّع بها الإدارة عند إشرافها على الأموال العامة؛ إذ لا تستأثر الإدارة باستعمال

٢٣- د. إبراهيم عبد العزيز شيحا مرجع سابق، ص ٤٥٨.

٢٤- T. confl 24 sept 2001, sté BE Diffusion R.F.D.A 2001 p. 425.

٢٥- قرار رقم ٣٣٩٣ صادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠: قانون الملكية العقارية .

٢٦- MelhemNajem : Le copropriété dans les immeubles bâtis : Partage des bienfaits et des dommages- Etude comparative , Thèse Paris II , 2014 , pp. 88 et s.

المال العام، بل نجد على العكس تمتّع الأفراد بهذا الحق، كما لا تستغلّ الإدارة هذه الأموال من أجل الحصول على كسب مادي، إذ إنّ هذه الأموال لا تنتج في الغالب ثمارًا[٢٧]، فضلًا عن أنّها لا تملك حق التصرّف بها، إذ لا يجيز القانون التصرف بالأموال العامة؛ فما دامت الأموال العامة مخصّصة للمنفعة العامة، فلا تملك الإدارة والأشخاص العامة الأخرى إزاءها أيّ حق في الاختصاص باستعمالها أو استغلالها أو التصرّف فيها؛ وذلك لتميز حق الملكية باختصاص مالك الشيء وقصر الانتفاع به على نفسه[٢٨]، ولا يوجد هذا الحق في المال العام، حيث أنّ استعمال هذه الأموال مقرّر للكافة وليس للأشخاص الإداريين[٢٩].

(٢)– التخصيص للمنفعة العامة

إنّ أموال الدولة هي ذات منفعة عامة متى كانت مخصّصة بطبيعتها لاستعمال الجمهور مباشرة. وقد تختلف أحكام المال العام عن أحكام القانون الخاص.

إستنادًا لمعيار تخصيص المال العام للمنفعة العامة، فإنّ الأموال العامة التي تملكها الدولة أو الأشخاص الإعتباريين العامين والمتمثّلة بأشخاص القانون العام، تعدّ أموالًا عامة بغضّ النظر عن طريقة استعمالها من قبل الجمهور أو لخدمة المرافق العامة[٣٠].

وإذا أرادت الدولة تخصيص مال خاص مملوك للأفراد لغرض المنفعة العامة، وتحقيق هدف معين لاستعمال الجمهور، فعليها أن تتّخذ الطريق القانوني لنقل هذا المال إلى ملكيتها الخاصة ليتسنى لها تخصيصه للمنفعة

٢٧- د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص ١١٧-١١٨.

٢٨- د. توفيق حسن فرج: الحقوق العينية الأصلية، الدار الجامعية ١٩٩٣ ص ٥٩ .

٢٩- د. محسن خليل، مبادىء القانون الإداري، مكتب كريديا اخوان، بدون تاريخ، ص ٤٤. د. طعيمة الجرف، القانون الإداري – نشاط الإدارة العامة : اساليبه ووسائله، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٣٦٣

٣٠- C.E. 30 mai 1975, Dame Gazzoli , A.J.D.A 1975 p. 348 chron, Franc et Boyon- C.A.A Bordeaux 20 avril 1994 ., ste familiale de Hilroc, A.J.D.A 1995. p. 243

العامة بموجب وسائل كسب الملكية المعروفة بالاستملاك للمنفعة العامة. وقد نصّت المادّة ١٤ من القانون رقم ٣٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ تحت عنوان الممتلكات الثقافية، على حق تملك الوزارة للأثر عن طريق الشراء أو الاستملاك أو ممارسة حق الشفعة بالملكية.

ثالثًا: الطبيعة القانونية للأثر في ضوء التشريعات المتعلقة بالمال العام

قد نورد بعض النصوص التشريعية تعدادًا على سبيل المثال لما هو مال عام، أو نأتي على اطلاقها مجرّدة لا تعتمد التعداد وتحتمل أكثر من معنى، فيكثر التساؤل حول مضمون النصوص، وغاية المشرّع من ذلك، وهو ما يثير التساؤل عن موقف المشرّع من الطبيعة القانونية للأثر.

مدى اعتبار الأثر مالًا عامًا

لم يتضمّن القرار رقم ١٤٤/ S السابق الذكر أي تعريف خاص بالآثار، كما أنّه لم يتضمن تعريفًا لسائر الأشياء التي هي من الأموال العامة، بل يقتصر على تعريف شامل لها على وجه العموم[٣١]. وفي الحالة هذه، وجد المشرّع اللبناني نفسه في نزاع بين اتجاهين متعارضين وهما – الملكية الفردية للآثار – التي تحكمها قواعد القانون الخاص، و – الملكية العامة للآثار – التي تحكمها قواعد القانون العام لغرض المنفعة العامة، وقد ذهب المشرّع اللبناني بهذا الخصوص إلى التفرقة بين هاتين المصلحتين، حيث حاول الموازنة بين حقوق الأفراد مع وضع الرقابة والتقييد لرعاية المصلحة العامة.

كما أخذ بالتمييز بين الآثار المكتشفة قبل صدور القرار ١٦٦ / ل.ر.

٣١- اميل تيان، مرجع سابق، ص ١٧.

والمكتشفة بعد صدور هذا القرار، فقد أقرّ في الآثار المكتشفة قبل هذا القرار حقوق الملكية المكتسبة للأفراد على هذه الآثار مع بعض التقييد على تملّكها، سواء أكانت منقولة أم غير منقولة وبغير أثر رجعي. وبموجب المادّة الخامسة من القرار رقم ١٦٦ / ل.ر. "تعتبر الآثار القديمة غير المنقولة ملكًا للدولة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك. إنّ الأفراد أو الأوقاف والطوائف والجماعات وبصورة عامة الأشخاص المعنويين ذوي الحقوق الخاصة الذين يدّعون ملكية آثار قديمة منقولة، أو غير منقولة عليهم أن يثبتوا حقوقهم وفق القوانين العادية".

ويتّضح من هذا النص بعض الأحكام كالآتي:

– إنّ الآثار القديمة، غير المنقولة، تفترض مبدئيًا أن تكون ملكًا للدولة، وعلى من يدّعي العكس أن يدحض تلك القرينة بإثبات يقدّمه على حق ملكيته، كما وأنّه على من يدّعي ملكية الآثار المنقولة أن يقدّم الإثبات متى حصل نزاع عليها.

– إنّ الآثار القديمة من منقولة وغير منقولة والتي ثبت أنّها ملك خاص، يجوز للسلطة أن تخضعها لبعض التقييدات التي من شأنها أن تحدّ من حق صاحبها بالتصرّف بها.

– للدولة أن تستملك الآثار غير المنقولة وفق أصول الاستملاك للمنفعة العامة، وعند تقدير التعويض المتوجب للمالك، بسبب هذا الاستملاك لا يؤخذ بعين الإعتبار إلّا قيمة العقار بذاته.

وفي هذا السياق لا بدّ لنا أن نشير إلى أنّه، بخصوص الاتجار بالآثار القديمة، فقد أباح المشرّع اللبناني بيع الآثار بموجب المادّة ٧٤ من القرار المذكور، وذلك بنصه على "أن بيع الآثار غير المنقولة التي هي للأفراد يُرخّص به شرط أن يُراعى أصحاب الملك أحكام المادتين ٢٥ و٤١ من

هذا النظام إذا كانت هذه الآثار مقيّدة في الجرد العام أو مسجلة"، إذ نصّت المادّة ٢٥ من القرار أعلاه "كل بيع لأثر مقيّد في الجرد يجب أن يبلغه البائع دائرة الآثار في أثناء خمسة عشر يومًا من تاريخ البيع..." ونصّت المادّة ٤١ على أن "يتبع مفعول التسجيل العقار المسجّل أية كانت الأيدي التي ينتقل إليها" وهذه قرينة أخرى على اعتراف القرار رقم ١٦٦ بالملكية الخاصة، للآثار غير المنقولة، وتطبق أحكام القانون الخاص عليها، وأخذ قانون الآثار نصيبًا بخصوص الآثار المنقولة في هذا النظام بموجب المادّة ٧٦ منه، حيث يجوز البيع لهذه الآثار من قبل الأشخاص الذين لا يتعاطون مهنة تجارة الآثار.

كما يمكن بيع الآثار المنقولة قضائيًا بشروط معينة، وعند قسمة الإرث، لعدم إمكان قسمة البيع، وإذا تعلّق الأمر بأثر منقول أو غير منقول مسجّل، فيقوم رئيس الدولة عندها أولًا بشطبه من السجل وفق المادّة ٤٦ من القرار ١٦٦ / ل.ر. بناءً على اقتراح مدير دائرة الآثار.

كما نصّت أحكام المواد من ٨٠ إلى٩٥ صراحة على كيفية تنظيم عمل التجار الفعليين والحاصلين على رخص بمتاجرة هذه الآثار المنقولة، وتجديدها سنويًا، فضلًا عن العقوبات الموجّهة إليهم عند المخالفة. وبذلك قضى مجلس شورى الدولة في موضوع رخصة تجارة الآثار، حيث طلب المستدعي إبطال قرار المدير العام للآثار في وزارة الثقافة والتعليم العالي لتجاوز حد السلطة، لرفض الأخير تجديد الترخيص في تجارة الآثار، أو إعطاءه ترخيصًا جديدًا، بعد أن انقطع المستدعي عن مزاولة مهنة التجارة بالآثار، ولم يجدّد الترخيص استنادًا إلى المادّة ٨١ من القرار ١٦٦/ ل.ر. المتعلّقة بصلاحية اعطاء التراخيص لتجارة الآثار فقد اعتبرت رخصته القديمة ملغاة لتركه المهنة فترة طويلة.

"إنّ قرار المدير العام لمديرية الآثار بعدم اعطاء رخصة المتاجرة بالآثار للمستدعي هو نابع من صلاحيته التقديرية ومستندًا إلى المادتين ٨٨ و ٨٩ من القرار ١٦٦"[٣٢].

إنّ المشرّع اللبناني اعتبر الآثار غير المنقولة فقط من الأموال العامة وفق المادّة ٦ من القرار ١٦٦ / ل.ر. وذلك بنصّه على "أنّ الآثار القديمة غير المنقولة العائدة للدولة هي جزء من أملاك الدولة العمومية ولا يعترض بمرور الزمن على حقوق الدولة الجارية على هذه الآثار المنقولة"، مما يعني وفق مفهوم المادّة عدم إعتبار الآثار المنقولة من الأملاك العامة المملوكة للدولة.

أمّا الآثار المكتشفة – بعد تشرين الثاني سنة ١٩٣٣– فقد اعتبرت من الأموال العامة استنادًا إلى نص المادّة ١٠ – والمعدّلة بموجب القرار رقم ٦٨ في ١٩٣٦/٣/٣٠ – والتي جاء فيها "إنّ الأثر القديم المكتشف على هذه الصورة هو ملك للدولة، إلّا إذا كان جزءًا من بناء يملكه فرد أو طائفة أو شخص معنوي ... إلخ، وفي هذه الحال يصرّح بأنّ الأثر هو ملك صاحب العقار"، إلا أنّ أحكام هذه الآثار تختلف بحسب اختلاف طريقة اكتشافها، إذ إنّ القانون يميّز بين حصول اكتشاف الآثار نتيجة أعمال تمّ اجراؤها بقصد التنقيب عن الآثار وفق إجازة رسمية، وبين حالة حصول الاكتشاف بمجرّد المصادفة، والذي نصّت عليه المادّة ١٥ من القرار المذكور بالآتي "تحتفظ الدولة في أي وقت كان بحقّها في تسجيل أثر قديم منقول اكتشف مصادفة".

فالآثار المكتشفة في أثناء التنقيب عنها من الطبيعي أن يعهد بها المشرّع إلى السلطة الأثرية والأمر منوط بها للحفاظ على الآثار في أثناء التنقيب،

٣٢- قرار رقم ٢٣ تاريخ ١٩٩٩/١٠/١٣ سليمان أبو طعام/ الدولة م.ق.إ. ٢٠٠٣ ص. ٤٥.

وأنه لا يجوز لأي شخص إجراء أعمال تنقيب بقصد اكتشاف آثار قديمة أكانت فوق سطح الأرض أو التنقيب عنها تحت سطح الأرض، فهذه المهمّة مسندة إلى الإدارة فقط، لأنّها تنفرد بهذا الحق على الآثار. ومع ذلك يجوز للدولة أن تمنح إجازة التنقيب بموجب أمر من رئيس الدولة طبق المادّة ٥٦، ولكن هذه الإجازة لا تمنح لأي كان من الأشخاص، بل للهيئات العلمية فقط وفق المادّة ٥٧، وعلى كل حال لا يجوز إعطاء أكثر من رخصتي حفر لكل هيئة حسبما ورد في المادّة ٦٣ منه، وعلى أن لا تتجاوز مدّة هذه الرخص ست سنوات مع إمكانية تجديدها.

أمّا الآثار المكتشفة خارج أعمال التنقيب القانونية، فإنّه لا يحق للأفراد تملّكها عند اكتشافها بل تُصادر منهم[٣٣]. ولكن قد يتم اكتشاف آثار قديمة منقولة أو غير منقولة في أثناء أعمال الحفر للبناء أو التنقيب عن المياه غير مقصود فيها البحث عن الآثار، أو على وجه المصادفة البحتة من دون أي عمل، فكان لا بدّ للمشرّع من أن ينظر إلى هذه الحالات الخاصة لإعطائها أحكامًا قانونية خاصة.

فعلى المكتشف أن يقدّم من دون تأخير تصريحًا باكتشافه الأثر إلى السلطة الإدارية التي يمكن الوصول إليها بأسرع وقت ممكن، وهذا ما ذهبت إليه المادّة ١١ من القرار ١٦٦/ ل.ر. بخصوص الأثر المنقول بأنّه "على كل من وجد مصادفة ضمن الشروط والظروف المكانية أعلاه أثرًا منقولًا أن يقدّم تصريحًا به إلى السلطة الإدارية الأقرب إليه في أثناء الـ ٢٤ ساعة من اكتشافه...."

٣٣- "حيث أن تقدم (...) من المديرية العامة للآثار بطلب بيعها القطع الأثرية التي في حوزته واقع في غير محله القانوني كون القطع المعنية مستخرجة من حفريات غير شرعية قام بها صاحب العلاقة في عقاره وتكتم على حيازتها عمدًا (....) ذلك أنّ الإدارة هي من اكتشفت بنفسها الأمر وأوعزت بشأنه (...) إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بغية إجراء التحقيقات اللازمة وإتخاذ الإجراءات القانونية في حق القائمين بهذا الفعل المخالف ولا سيّما لأحكام المواد ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٤ و٧٢ من قانون الآثار". كتاب المدير العام للآثار فرديريك الحسيني إلى النيابة العامة المالية في ١ تموز ٢٠٠٩، النهار ٢٣ شباط ٢٠١٠ .

أمّا بالنسبة للآثار غير المنقولة فإنّها تعتبر – من حيث المبدأ– من أملاك الدولة العامة باستثناء حالة كون الأثر المكتشف يشكّل قسمًا ملحقًا ببناء يملكه أحد الناس فيلحق حينئذٍ بحكم البناء، ويقع في ملكية صاحبه. وعند حصول اكتشاف الأثر في أرض معدة للاستغلال، أو في أرض مبنيّة في غير الحالة السابقة، فإنّه يتوجّب على الدولة أن تدفع إلى صاحب الأرض تعويضًا عن الأضرار التي قد تلحق به من جراء إبقائه في مكانه بغاية حفظه.

وينبغي هنا الالتفات إلى مسألة مهمة، مفادها أنّ اعتراف المشرّع بملكية الآثار المنقولة المكتشفة، لا يعني عدم امكانية استيلاء الدولة عليها، بل على العكس من ذلك، حيث يجوز ذلك للدولة قبل انقضاء مدّة ثلاثة أشهر من تاريخ علمها بالاكتشاف، وعلى شرط أداء مبلغ قدره ثلث قيمة الأشياء إلى المكتشف. وحفظًا لحق الدولة هذا، فقد منع القانون المكتشف من أن يتصرّف بما اكتشفه طيلة مدة الثلاثة أشهر المذكورة [٣٤].

ولكن، على الرغم من اقرار المشرّع بتملّك الدولة للآثار القديمة، إلّا أنّه لم يغفل رعاية مصلحة الملكية الفردية بالنسبة للآثار المنقولة، إذ حفظ لصاحب إجازة التنقيب الحق بتملّك نصف الأشياء التي يكون قد اكتشفها، ويُستثنى من ذلك حالة ما إذا تبيّن وجود أثر يهم الدولة –

من مجموع الآثار المكتشفة – اقتناؤه لدرجة قصوى، فإنّ القانون يجيز لها أن تفرده قبل كل قسمة وتأخذه لمتاحفها بموجب المادّة ٦٨ من هذا القرار.

٣٤- نصّت على ذلك المادة ١٢ من القرار ١٦٦ ل.ر. على "أنّ رئيس الدولة الذي يمثله مدير دائرة الآثار وأمناء المتاحف الوطنية يكون له الحق في مهلة ثلاثة أشهر من تقديم الأثر له أو أعلامه به من قبل السلطة الإدارية التابع لها محل الإكتشاف في شراء الأثر القديم المنقول المكتشف صدفة بعد تاريخ هذا القرار بدفعه للمكتشف مبلغًا يمثل ثلث قيمة الأثر...".

رابعًا: الأثر في ضوء المعيار القضائي للمال العام

تدخل في نطاق المال العام، الآثار التي يملكها الأفراد أو الأشخاص العامين والتي هي أثار بتكوينها الطبيعي، أو بفعل الإنسان لها، والتي بسبب أهميتها التاريخية أو العلمية، تصبح ضرورية للمنفعة العامة، سواء كانت لخدمة مرافق عامة أو لإرضاء حاجة الجمهور.

وترتيبًا على ذلك، فإنّ أحكام قانون الآثار تحرم مالكي الأراضي ذات المواقع الأثرية الترميم أو البناء أو من أي عمل يضرّ الآثار، لمجرّد تقرير السلطة الإدارية بتخصيصها للمنفعة العامة وذلك لحين الانتهاء من إجراءات نزع الملكية، كون هذه الأحكام أحكامًا خاصة فإنّها تقيّد أحكام القوانين الأخرى، انطلاقًا من المبدأ القائل بأنّ القانون الخاص يقيّد القانون العام.

هذا وقد استقرت الأحكام القضائية على اعتبار الأثر مالًا عامًا متى خصّص للمنفعة العامة، وبذلك قضى مجلس شورى الدولة بما يأتي: "وبما أنّه يمكّن العقارات الداخلة في قائمة الجرد العام للأبنية الأثرية إمّا للمحافظة عليها كملك عام، وتتبع عندها الأحكام القانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادّة السابعة والمادّة ٢٣ من قانون الآثار، وإمّا لغاية مختلفة كإنشاء حديقة عامة أو طريق عام أم مرافق عامة أخرى(...) وبما أنّه بالإضافة إلى ما تقدّم، وسندًا لكون عقار المستدعي يقع في محلّة يعتبر فيه الصالح الأثري أهم من كل صالح سواه، ولكون المرسوم المطعون فيه تضمن خرائط متعلقة بتجميل هذه المحلّة، وبالنظر لكون أحكام قانون الآثار تتقدّم في هذه الحالة في التطبيق على أحكام قانون التنظيم المدني تبعًا لكونها تمثل نصًا خاصًا، فإنّه يتوجب بمقتضى المادّة ١٩ من أحكام القانون الخاص بالآثار أن توضع الخرائط من قبل

مهندس من دائرة الآثار القديمة، ولا تحل موافقة مدير دائرة الآثار على الخرائط محل موجب وضعها من قبل مهندس من هذه الدائرة في الحالة موضوع البحث..."[٣٥].

خامسًا: مظاهر الحماية: بطلان التصرف في الأثر

تمنع قاعدة بطلان التصرّف بالأثر الإدارة من التصرّف في الأموال الأثرية كونه مالًا عامًا، وهي قاعدة عامّة تطبق على العقارات الأثرية وعلى المنقولات منها أيضًا؛ حتى تظل محتفظة بصفتها العامة، وهي من أهم مظاهر حماية الأموال الأثرية كأموال عامة، إذ بدونها لا يتحقّق الانتفاع العام بهذه الأموال، بما يقتضيه ذلك من ثبات واستقرار، فإن جردت الآثار من تخصيصها للنفع العام أصبحت في عداد الأموال الخاصة الجائز التصرّف بها تصرفًا شرعيًا [٣٦].

يرجع أصل هذه القاعدة إلى ضرورة بقاء الأثر مخصصًا للمنفعة العامة – من دون انقطاع – التي رصدت من أجلها هذه الحماية. إذ إنّ القول بخلاف ذلك من شأنه أن يدخل الأثر في دائرة التعامل بنقل ملكيته من ذمّة الإدارة إلى ذمّة الغير، وبسبب ذلك ينقطع التخصيص للمنفعة العامة، مما يتنافى مع طبيعته لكونه غير قابل للتملّك.

كما أنّ هذه القاعدة تمنع خضوع الأموال الأثرية للتصرّفات العينية التي ينظّمها القانون الخاص، وهي التصرّفات الخاضعة لأحكام قانون الموجبات والعقود التي يكون من شأنها نقل ملكية الأثر من ذمّة الإدارة إلى ذمّة الأفراد، أو إلى ذمّة أشخاص القانون الخاص بوجه عام. وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز التصرّف بالأثر – عقارًا كان أو منقولًا – سواء كان

٣٥- قرار، رقم ١٢٣ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٩ أنطوانيت عبدو بو خليل / الدولة- الشخص الثالث بلدية ذوق مكايل م.ق.إ. ٢٠٠٣، ص ٢٤٠.

٣٦- د. طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص ٣٦٩ . د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص ١٥٠.

التصرف بمقابل كالبيع، أو بغير مقابل كالهبة، وسواء كان التصرّف عن طريق الاستملاك كنزع الملكية للمنفعة العامة أو بالتراضي... ويعتبر تصرّف الإدارة – في كل هذه الأحوال – تصرفًا خاطئًا ويعرض الإجراء التي قامت به للمطالبة أمام القضاء [٣٧]. ومقتضى هذه القاعدة – أيضًا – عدم جواز تقرير حقوق عينية للأفراد على الآثار كحق الانتفاع مثلًا، لأنّ هذه التصرّفات من شأنها أن تؤثر في الملكية العامة لهذه الآثار، وبالتالي في تخصيصه للمنفعة العامة.

وتعتبر هذه القاعدة في الواقع قيدًا واردًا على حق الإدارة في التصرف بالأثر، أراد بها المشرّع أن يكفل الانتفاع العام بالآثار، حيث أنّ تقرير حماية الآثار عن طريق بطلان التصرّف بها يمكن وصفه بأنّه قاعدة وقائية تحول دون التعدي على الأثر، وتمنع الإدارة من التعامل فيه في غير الوجوه المخصّص لها، وعلى خلاف القوانين والمراسيم.

وعلى ذلك، ترتبط قاعدة بطلان التصرف بالأثر بالهدف من الحفاظ عليه بإعتباره مخصصًا للمنفعة العامة، وليس باعتباره غير قابل للملكية الخاصة، وعليه فإنّ قاعدة بطلان التصرّف في الآثار من قبل الإدارة تتعلّق بالتخصيص للمنفعة العامة؛ تبقى هذه القاعدة سارية المفعول ما بقى التخصيص وتزول بزواله. ويُضاف إلى هذا فكرة أخرى ترتبط بالنظام القانوني السائد في غالبية التشريعات لحماية الآثار، ألا وهي اعتبار الدولة المالك الوحيد لجميع الآثار وتحريم الملكية الخاصة لها. لأنّه إذا أُجيز هذا النوع من الملكية الخاصة، سيؤدي إلى وجود الاستغلال، وهذا يتناقض وطبيعة النصوص التشريعية النافذة والتي تعتبر الأثر من الأموال العامة[٣٨].

٣٧- د. عصام مبارك، د. ملحم نجم: أصول المحاكمات الإدارية، التنازع الإداري الجزء الأول منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٦ .

٣٨- د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول القانون الإداري، مرجع سابق، ص ١٤٩.

وهكذا، تحول قاعدة بطلان التصرف دون إمكانية الإدارة على التصرف بالآثار، ويترتّب على مخالفة الإدارة لهذه القاعدة بطلان التصرفات التي تقوم بها، حيث أنّ تخصيص الأثر للمنفعة العامة يجعل تصرّفها المخالف لهذا الشأن باطلًا.

استنادًا إلى ذلك، يجوز للإدارة أن تتمسّك بهذا البطلان تجاه المتصرف إليه، دعوى ودفعًا، فتستطيع رفع دعوى البطلان إذا كانت قد سلّمت الأثر إلى المشتري، كما تدفع الإدارة به إذا لم تسلّم الأثر وطالبها المشتري بالتسليم، فإذا أفلحت في عدم تسليم الأثر إلى المتصرّف إليه على هذا الأساس، فإنّ ذلك لا يعفيها من المسؤولية المدنيّة ودفع التعويض إلى المتصرّف إليه مقابل عدم تسليمها الأثر له، ولا يجوز للمتصرّف إليه في – هذه الحالة – الاحتجاج ببطلان التصرف للتهرب من الإلتزامات المفروضة عليه. ذلك أنّ البطلان في هذه الأحوال مقرّر لمصلحة السلطة العامة مالكة الأثر. ومهما كان نوع هذا التصرف – بمقابل ثمن أو مقايضة أو بدون مقابل كالهبة – فهذه القاعدة تشكل قيدًا وتضع حدًا على سلطة الإدارة، وهو القيد الذي تمّ وضعه حماية لتخصيص الأثر للنفع العام، بحيث لو أخطأت الإدارة بتصرّفها في أثر منقول كتحفة أثرية، عن طريق البيع، فليس للمشتري أن يحتج أمام الإدارة بأي قاعدة من قواعد قانون الموجبات والعقود[٣٩]، كقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية، وذلك لتعارض هذه القاعدة مع قاعدة بطلان التصرّف بالأثر، وللإدارة أن تسترد هذا الأثر في أي وقت تشاء، ويكون هذا البطلان – عند بعض الفقه – نسبيًا لأنّه شرّع لمصلحة الإدارة[٤٠].

٣٩- القانون الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٣/٩ مع تعديلاته.

٤٠- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، دراسة مقارنة لأسس ومبادىء القانون الإداري وتطبيقها في لبنان، الدار الجامعية، بدون سنة طبع، ص ٢٨٩.

إلا أنّ هذا الرأي محل نقد، فحتى وإن كانت حماية السلطة للآثار هي حماية المصلحة العامة من خلال تخصيص الأثر للمنفعة العامة وحتى لو كان بطلان التصرف مطلقًا ومتعلقًا بالنظام العام لتأمين هذه الحماية، فإنّ الإجازة على التصرّف لا ترد، حتى وإن زال بسببها وجه التخصيص للمنفعة العامة. وهكذا، يجوز للأفراد التفلت من التزاماتهم – في هذا المجال – إلّا أنّ مبدأ المنفعة العامة يجيز للإدارة أن تتمسّك بالبطلان دفعًا ودعوى لحماية حقّها في الملكية العامة للأثر، ولها حماية حيازتها إيّاه، برفع دعاوى الاستحقاق ودعاوى الحيازة. فالآثار إذًا يحميها مثل هذه الدعاوى التي لا تعطى إلّا للمالك، فتستطيع الإدارة أن ترفع دعوى الاستحقاق على مغتصب الأثر وتسترده بها[٤١]، ولها أن ترفع دعوى الحيازة لترد بها الاعتداء الواقع من الأفراد على الأثر، بالإضافة إلى حق الإدارة في التعويض عن الحيازة غير المشروعة، وإزالة الاعتداء بالطرق الإدارية[٤٢].

فالأثر باعتباره مالًا عامًا يكون مشمولًا بالحماية القانونية المقرّرة لهذه الأموال بنصوص قانونية صريحة، كما هو الحال في القرار رقم S/١٤٤ [٤٣].

فقد كرّس المشرّع اللبناني صراحة قاعدة بطلان التصرّف في المال العام، ومنها الآثار المملوكة للإدارة ملكية عامّة. وقد نص القرار رقم S/١٤٤ في مادّته الأولى على عدم جواز البيع، وهذا ناتج عن تعريف الأملاك العامة، كما ذكرها في المادّة ١٨ من القرار رقم ١٦٦ / ل.ر. التي منعت بيع الآثار أو شراءها من دون رخصة [٤٤].

وأخذ المشرّع اللبناني بمنع تجارة الآثار غير المنقولة، إلّا أنّه نظّم مهنة

٤١- المادة ١٤ فقرة ط، من القانون رقم ٣٧.

٤٢- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص ١٥٠.

٤٣- مادة ١ من القرار رقم S/١٤٤ لسنة ١٩٢٥ "تشمل الأملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة العلويين جميع الأشياء المعدة بسبب طبيعتها أو لإستعمال مصلحة عمومية. وهي لا تباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن".

٤٤- تنص المادة ١٨ من القرار على أنه "ممنوع بصورة عامة اتلاف الآثار القديمة المنقولة أو غير المنقولة وإلحاق الضرر بها وتشويهها ووضع أي كتابة عليها أو إشارة أو حفرها وممنوع امتلاك أي مواد هي من بنايات قديمة أو كانت لبنايات قديمة وممنوع بيعها وشراؤها بدون رخصة".

تجارة الآثار تنظيمًا دقيقًا بموجب أحكام المواد من المادّة ٧٨ إلى المادّة ٨٥ من القرار ١٦٦ / ل.ر. المذكور بموجب شروط معينة، وبإشراف دائرة الآثار، مع منعه تصدير الآثار إلى الخارج إلّا المستوردة منها والداخلة إلى الحدود اللبنانية[٤٥]. وقد أولت المادّة ١٧ من القانون رقم ٣٥ للعام ٢٠٠٨ المتعلق بتنظيم وزارة الثقافة، صلاحية مراقبة الإتجار بالآثار إلى مديرية الممتلكات الأثرية المنقولة.

كما أنّه أشار بموجب المادّة ٧ إلى نزع ملكية الآثار غير المنقولة المملوكة للأفراد مقابل تعويض، ولا يؤخذ بعين الإعتبار قيمة الأثر ويتجه التعويض إلى قيمة العقار فقط[٤٦].

إعمالًا لذلك، قضى مجلس شورى الدولة بما يأتي: " وبما أنّ القرار المطعون فيه استند إلى القرار رقم ١٦٦ / ل.ر. تاريخ ١٩٣٣/١١/٧ الذي نصّ في المادّة ٧ منه على أنه "يحقّ للدولة دائمًا أن تنزع وفق القوانين النافذة ملكية أثر قديم غير منقول مسجل أو يقترح تسجيله وهو ملك لأحد الأهالي. في تقدير تعويض نزع الملكية الذي لا يتناول إلّا الضرر الحالي الأكيد الناجم عن نزع الملكية، لا تعتبر مطلقًا قيمة الأثر بالنظر إليه كأثر قديم"، كما نصّت المادّة ٢٢ من القرار نفسه على "أن وزراء المعارف في الدول العمومية يقيّدون بناءً على اقتراح مدير دائرة الآثار أو بعد أخذ رأيه الآثار القديمة في الجرد". ولحظت المادّة ٣٨ من القرار نفسه التعويض على أصحاب العقارات بسبب تسجيل عقاراتهم في سجل الأبنية التاريخية. وبما أن القرار المطعون فيه جاء تطبيقًا لأحكام القرار رقم ١٦٦/ ل.ر. الذي أجاز وضع أبنية في لائحة الجرد العام ولا يمكن القول بالتالي بأنّه يشكّل تعديًا على الملكية الفردية طالما أنّه استند إلى نصّ قانوني يجيزه"[٤٧].

٤٥- ورد في المادة ٧ من القرار أنه "يحق للدولة دائمًا أن تنتزع وفق القوانين النافذة ملكية أثر قديم غير منقول مسجل أو مقترح تسجيله وهو ملك لأحد الأهالي في تقدير تعويض نزع الملكية الذي لا يتناول إلا الضرر الحالي الأكيد الناجم عن نزع الملكية لا تعتبر مطلقًا قيمة الأثر بالنظر إليه كأثر قديم".

٤٦- قرار رقم ٢٧٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥، المحامي انطوان نعوم نهرا وجميل نعوم نهرا / الدولة , المقرر إدخالها بلدية جونيه م.ق.إ. ٢٠٠٥ ص ٣٥٢.

٤٧- قرار قم ٢٨٧ تارخ ٢٠٠٢/١/١٥ المحامي انطوان جميل نهرا وجميل نعوم نهرا/ الدولة المقرر إدخالها بلدية جونيه, م.ق.إ. ٢٠٠٥ ص.٣٥٢.

هذا ما أخذ به المشرّع والاجتهاد اللبنانيان، وقد لاحظ جانب من الفقه أنّ الآثار لا تصبح أموالًا عامّة بعد تجريدها من صفتها العامة، وإنّما تلحق بعداد الأموال الخاصة التي يجوز التصرّف فيها من الناحية القانونية. ويتماشى هذا مع المواد ٧٥، ٧٦، ٧٧ من القرار رقم ١٦٦/ ل.ر. بخصوص بيع الآثار المنقولة وغير المنقولة، وفي حقيقة الأمر أنّ هذا القرار لم يذكر في مواده منعًا للتصرّف، أجاز في أحكامه الإتجار بالآثار بصورة غير دقيقة مما يؤدي إلى فقدان هذه الآثار الغرض الذي خصّصت من أجله[٤٨].

ويجوز للإدارة أن تشتري آثارًا مملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين، كما يمكن أن تكون الآثار محلًا لامتياز تمنحه الإدارة لأحد الأفراد والوارد بنص المادّة ٧٠ من القرار رقم ١٦٦/ ل.ر. إذ إنّه "يكون لصاحب الامتياز الحق وحده في أن ينسخ وينشر الآثار المكتشفة في أثناء الحفريات"، أو أن تكون محلًا لتراخيص تمنحها الإدارة لانتفاع الأفراد بهذه الآثار ويحق لها لدواعي المصلحة العامة، سحب الترخيص أو فسخ العقد.

سادسًا: تحريم التعدي على الأثر

لم يذكر المشرّع الدستوري اللبناني هذه الحماية في مواده الدستورية، وأعطى الحماية المطلقة للملكية في جميع صورها، حيث نصّت على ذلك المادّة ١٥ من الدستور العام ١٩٢٦ على أنّ "الملكية في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلّا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون، وبعد تعويضه منه تعويضًا عادلًا". من ناحيته شدّد قانون العقوبات اللبناني[٤٩] العقوبة في المادّة ٧٣٧ معطوفة على المادّة ٢٥٧ عندما نصّ على ما يأتي: "... ٢- إذا وقع الغصب على كل أو قسم من الطرقات العامة أو أملاك الدولة أو الأملاك المشاعية".

٤٨- د. يوسف سعدالله الخوري، مرجع سابق، ص ١٣١.

٤٩- مرسوم إشتراعي رقم ٣٤٠ – الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٣/١ قانون العقوبات.

كما أنّ القانون رقم ٨٤ – الصادر في ١٩٩٧/٨/٢٦ تحت عنوان عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٢٨ آذار ١٩٩١ استثنى من أحكامه في المادّة ٣ "... ٦– الجرائم المتعلقة بالآثار. ٧– جرائم الاعتداء على الأموال والأملاك العمومية أو الخصوصية العائدة للدولة أو البلديات وعلى أموال المؤسسات العامة وأملاكها..."

أولى المشرّع اللبناني الآثار أهميّة بارزة وذلك في القانون رقم ٣٥ والقاضي بتنظيم وزارة الثقافة، وذلك بإحداث ٣ مديريات تُعنى بالآثار وذلك في المادّة ١٤٠ منه، بحيث تم استحداث مديرية المنشآت الأثرية والتراث المبني، ومديرية الحفريات الأثرية، ومديرية الممتلكات الأثرية المنقولة.

وللتأكيد على الحماية القانونية للآثار، لم يتوانَ المشرّع اللبناني عن إقرار القانون رقم ٣٧ تحت عنوان الممتلكات الثقافية، الذي أكّد في المادّة ٢٢ منه استمرار العمل بأحكام القانون الصادر بالقرار رقم ١٦٦/ ل.ر. مع الأخذ ببعض التعديلات.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا القانون قد وسّع نطاق الحماية بحيث أنّ التعداد الوارد في المادّة ٢ جاء شاملًا ومفصلًا لما قد تشتمله الممتلكات الثقافية، بالإضافة إلى عدم ذكر التاريخ المحدد لتصنيف الأثر كما هو وارد في القرار رقم ١٦٦/ ل.ر.

تبرز أهمية حماية الأثر أيضًا في المادّة ٥ ف٢ والتي أعطت صلاحية استنسابية للوزير لإدراج أي ممتلك منقول أو غير منقول على إحدى اللائحتين والتي انشئت في المادّة ٤، بالإضافة إلى لائحة الجرد العام، وهما لائحة الممتلكات الثقافية المعترف بها ولائحة الممتلكات الثقافية المصنّفة.

ونذكر من مظاهر الحماية بالآثار ٣١٠ قرارات ومرسوم منذ العام ١٩٣٦ لغاية ٢٠١٢ قضت جميعها بإدخال آثارات وأبنية في قائمة الجرد العام، وقد تضمّنت الغالبية المطلقة منها قيودًا على المالك وخصوصًا في المادّة الثانية منها حيث نصّت على أنّه "لا يجوز القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع البناء الحالي وطبيعته من دون الموافقة المسبقة للمديرية العامة للآثار على الأعمال المنوي إجراؤها والمواد المنوي استعمالها".

أ- عدم جواز تملّك الأثر بالتقادم

القصد من هذا المبدأ هو منع الاستناد إلى وضع اليد على الآثار المخصّصة للنفع العام بالإدعاء بكسب ملكيتها مهما طالت مدّته.

ويتميّز مبدأ عدم قابلية الأثر للتملّك بالتقادم بكونه- من الناحية العملية –وجه الحماية الحقيقية التي يريد المشرّع أن يضفيها على الآثار، وهو نتيجة منطقية لمبدأ بطلان التصرف بالأثر، فهو لذلك مظهر من مظاهر الحماية التشريعية المهمة لحماية الآثار وضمان استمرار ديمومة تخصيصها للنفع العام. وقد اتفق كل من الفقه والقضاء على أن تقرير مبدأ بطلان التصرّف يبطل نقل ملكية الأثر للأفراد، ومن باب أولى مبدأ عدم جواز تملك الأثر بالتقادم الذي يعدّ أهم من المبدأ الأول، لأنّ مبدأ بطلان التصرف إذا كان يحمي الأثر في مواجهة تصرفات الإدارة؛ فإنّ مبدأ عدم جواز اكتساب الأثر بالتقادم أكثر أهمية- عمليًا – في حماية الأثر من تصرّفات الأفراد، ولبيان ذلك يمكن القول: إنّ من الصعب تصوّر إمكان قيام الدولة أو الشخص الإداري بإجراء التصرف بالأثر إلّا إذا كانت قد زالت عنه صفته العامة. كذلك من الصعب تصوّر إقدام دائن الدولة أو الشخص الإداري بالحجز على الآثار، نظرًا لكون الدولة أو الشخص الإداري ميسورًا، فلا يكون دائنه في حاجة إلى التنفيذ الجبري على ماله[٥٠]، فضلًا

٥٠- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص ١٥٢ .

عن ذلك فإنّ هذا المبدأ شرع لمصلحة الإدارة صاحبة الأثر، فلا يجوز لغيرها أن يحتج به وهذا الاحتجاج للإدارة وحدها، أي لا يجوز للأفراد الإحتجاج بالدفع، فإذا ثار نزاع بين شخصين على موقع أثري، فلا يجوز لأي منهما الدفع باتجاه الآخر بدعوى الحيازة، وللقضاء أن يمتنع عن قبول هذا الدفع، كما أنّ للإدارة وحدها أن تدفع ذلك.

أمّا اعتداء الأفراد على الآثار، بوضع اليد عليه، أملًا في اكتساب ملكيته بالتقادم، فإنّ مثل هذا الاحتمال من الممكن توقّعه دائمًا نتيجة لإهمال الإدارة، وبالتالي فإنّ حماية الآثار اقتضت سدّ السبيل أمام الأفراد في وجه ذلك التعدي باعتماد مبدأ عدم جواز تملك تلك الآثار بالتقادم[٥١].

ب- النتائج المترتبة على مبدأ عدم جواز تملك الأثر بالتقادم

(١)- يمتنع على الأفراد وضع أيديهم على الأثر والإدعاء باكتساب ملكيته استنادًا إلى وضع اليد، مهما طالت مدّته، ويكون للإدارة أن ترفع وضع اليد، من دون أن يكون للأفراد الحق في الالتجاء إلى دعوى وضع اليد، نظرًا لأنّ حيازة الأثر لا تصلح سببًا لقبول هذه الدعوى، لأنّها حيازة عارضة ومؤقتة ولا تحميها تلك الدعوى.

(٢)- لا يحق لواضع اليد على الأثر أن يرفع دعوى منع التعرض، نظرًا لأنّ ملكية المدّعي للأثر أو العين تشكّل ركنًا أساسيًا من أركان تلك الدعوى، وحيث أنّ الأثر، باعتباره مالًا عامًا، لا يمكن أن يكون محلًا لملكية خاصة، فحيازته من قبل الأفراد عارضة، لذا تكون دعوى منع التعرض قد فقدت ركنًا أساسيًا من أركانها، مما تنتفي معه امكانية التمسك بها في مواجهة الإدارة [٥٢].

٥١- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص ١٥٢ .

٥٢- د. عبد الغني بسيوني عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٧٣ .

(٣)– لا يردّ على الأثر أي سبب من أسباب كسب الملكية، ولا يجوز نقل ملكيته إلى أحد ما دام مخصصًا للمنفعة العامة، لذلك لا يجوز التمسّك بمبدأ الالتصاق لاكتساب ملكية الأثر؛ فالقاعدة أنّ المال الخاص يكون تابعًا للمال العام وليس العكس، فما دام الموقع الأثري هو الأصل، فإنّه لا يمكن تملّكه بالتقادم، ولا يكون لإقامة المنشآت عليه أي تأثير في صفته، وتبقى الحماية ما بقي الأثر مخصصًا للنفع العام، ويكون للإدارة الحق في إزالة المنشآت المقامة على الأثر بصفتها المهيمنة على هذه الآثار.

(٤)– لا يمكن اكتساب حق ارتفاق على المواقع الأثرية بالتقادم للغير. وذلك لتعارضه مع مبدأ عدم جواز تملك الأثر بالتقادم، وفي مقابل ذلك تشمل حقوق الارتفاق الإدارية المقرّرة على المال الخاص حماية لهذه الآثار طالما خصّصت للمنفعة العامة.

مع الإشارة إلى أنّ التمسّك بمبدأ عدم جواز تملك الأثر بالتقادم يقتصر على الإدارة وحدها، فلا يجوز لغيرها التمسّك به، لأنه لم يشرع إلّا لمصلحة الإدارة من أجل تمكينها – باعتبارها صاحبة الولاية على الأثر– من صيانة تخصيص هذه الآثار للنفع العام[٥٣].

حرص المشرّع اللبناني على تطبيق قاعدة عدم التملّك بالتقادم بموجب نص المادّة الأولى[٥٤] من القرار رقم S/١٤٤ وكذلك المادّة السادسة من القرار رقم ١٦٦ / ل.ر.، وينتج عن ذلك توافق المادتين شكليًا بعدم جواز اكتساب الأثر بالتقادم باعتبار أنّ الآثار "جزء من أملاك الدولة العمومية ولا يعترض بمرور الزمن على حقوق الدولة الجارية على هذه الآثار المنقولة". كما أنّ القضاء الإداري في لبنان استقر في تحديد الصفة العامة للأثر وهو صاحب الاختصاص بالفصل في ذلك، مؤكدًا في قراراته عدم جواز اكتساب

٥٣- د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، أصول القانون الإداري، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٥٤- المادة ١ من القرار رقم S/١٤٤ تنص على أن "تشمل الأملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة العلويين جميع الأشياء المعدة بسبب طبيعتها لإستعمال الجميع أو لإستعمال مصلحة عمومية. وهي لإتباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن".

الأثر بالتقادم[٥٥]. غير أنّ من الملاحظ أنّ المادّة السادسة من قانون الآثار لم تتطرّق إلى الآثار المنقولة، بل استهدفت الآثار غير المنقولة فقط، ممّا يدل على أنّ المشرّع اللبناني قصر في عدم شموله الأثر المنقول بهذا المبدأ ليخرجه من نطاقه، مجيزًا بذلك للأفراد التصرّف فيها، ونعتقد أنّه من باب أولى أن تكون نصوص المادتين المذكورتين أعلاه متطابقتين في الموضوع، تحت ظلال مبدأ عدم جواز تملك الأثر بالتقادم.

أمّا عن حقوق الارتفاق العينية المفرزة لصالح الأثر، فقد أوردها المشرّع اللبناني بالقرار المذكور أعلاه في المادّة ٢٨ منه[٥٦] التي تسمح بوضع حقوق ارتفاق مفروضة قانونًا لصالح العقار الأثري ولا مجال لفرضه لصالح الأفراد لتنافي ذلك مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأثر بالتقادم، والتصرّف بغير ذلك يؤدي إلى البطلان المطلق[٥٧]، فضلًا عن ذلك، فقد أكدّ المشرّع هذا الحق بالمادّة ٣٣ بمنع حق الارتفاق الذي يلحق ضررًا بالعقارات الأثرية المسجلة لدى السلطة الأثرية[٥٨]، كما أوضح في المادّة ٣٨ من القرار بتعويض المتضررين نتيجة حق الارتفاق الذي يسري على العقارات الخاصة المجاورة[٥٩].

وتطبيقًا لذلك، قرّر مجلس شورى الدولة أنه "وبما أنّه يتبيّن أنّ الدولة قد أجابت أنّ المرسوم رقم ٢٨١٣ تاريخ ٧٢/٢/٢٨ لم يفرض أي قيد من شأنه إنزال ضرر أكيد في العقارات، فقد لحظ وجوب الحصول على موافقة المديرية العامة للآثار ضمن معاملات رخصة بناء، وليس ما يثبت رفض الترخيص

٥٥- د. محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٥٦٩.

٥٦- تنص المادة ٢٨ على أنّه "يمكن وضع حقوق ارتفاق شرعية ذات صالح عمومي على كل عقارأو أرض واقعة قريبًا من بناء تاريخي أو بمنظر منه وذلك ليحفظ لهذا البناء التاريخي ميزته الأثرية أو الفنية أو ميزة منظره الرائع".

٥٧- د. يوسف سعدالله الخوري، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٥٨- تنص المادة ٣٣ من القرار على أنّه "لا يجوز إسناد أي بناء جديد كان على عقار مسجل ولا يجوز إلصاق أي اعلان عليه ولا أن يجري عليه أي حق ارتفاق كان بدون ترخيص من دائرة الآثار. إنّ حقوق الارتفاق الشرعية التي قد تلحق ضررًا بالأبنية لا تجري على العقارات المسجلة".

٥٩- تنص المادة ٣٨ على "أنّ الملاكين وأصحاب الحقوق العينية... تعين هذه اللجنة عند الإقتضاء مبلغ التعويض المعادل للضرر الذي ألحقه التسجيل بالملاكين أو أصحاب الحقوق العينية".

فيكون الضرر مفترضًا ولا يجوز التعويض عن ضرر محتمل حصوله، وأنّ الضرر الذي يطالبون به هو مبلغ وهمي لا يرتكز حسابه على قاعدة (...)، بناء عليه بما أنّ المراجعة ترمي إلى المطالبة بتعويض من جراء فرض الارتفاق على عقارات الجهة المستدعية ... يتبيّن أنّ المشرّع قد لحظ لجنة مهمتها تقرير التعويض المعادل للضرر الذي ألحقه التسجيل بالملّاكين أو أصحاب الحقوق العينية..."[٦٠].

ج- عدم قابلية الحجز على الأثر

إنّ المشرّع اللبناني لم ينص صراحة على مبدأ عدم قابلية الأثر للحجز عليه، ولكنه كرّس قاعدتين: قاعدة بطلان التصرّف في الأثر، وقاعدة عدم قابلية اكتساب ملكية الأثر بالتقادم أو بمرور الزمن إلّا أنّ مبدأ عدم قابلية الأثر للحجز عليه يمكن استخلاصه من مجموع القواعد المقررة لحماية هذا الأثر، ذلك أنّ الحجز عليه قضائيًا وبيعه جبريًا عن الإدارة يؤدي حتمًا إلى إنهاء الغرض الذي خصص من أجله.

ولقد قيّد المشرّع اللبناني، في بعض من نصوص القرار الخاص بالآثار، أصحاب الإمتياز الذين يعملون على اكتشاف الآثار، حيث شدّد عليهم بأن يحافظوا على هذه الآثار وتسليم الأثر المكتشف منها إلى الجهات المختصة وإبعاده عن الأفراد والتصرّفات غير القانونية في نصوص المواد ٦٥، ٦٦، ٧٠ من القرار آنف الذكر.

د- إزالة التعدي على الأثر

لم يورد المشرّع اللبناني في القرار رقم ١٦٦/ ل.ر. أي نصّ يعطي الصلاحية لمدير دائرة الآثار باتخاذ القرارات المناسبة لإزالة التعديات التي تجري على الآثار، وأعطى هذه الصلاحية لرئيس الدولة أو المفوّض

٦٠- قرار رقم ٩٢/٨٧ – ٩٣، تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣ فرنسيس ضوميط الحداد ورفاقه/ الدولة- وزارة السياحة م.ق.إ. ١٩٩٤ ص. ١٧٠ .

السامي في لبنان، بعد تقديم المقترحات من مدير دائرة الآثار كما ورد ذلك على سبيل المثال في المادّة ٢٤ ف٢ منه[٦١].

وتطبيقًا على ذلك، قضى مجلس شورى الدولة بأنّه "يقبل الطعن أمام مجلس شورى الدولة بقرار وقف البناء الصادر عن المديرية العامة للآثار التابعة لوزارة التربية الوطنية، والمقدّم بوجه الوزارة المذكورة وهو طعن مقدّم بوجه ذي صفة. كما أنّ عدم البتّ بالسبب القائم على عدم صلاحية وهو من الأسباب التي تقضي إثارتها عفوًا لتعلّقها بالنظام العام يجعل طلب إعادة المحكمة مقبولًا، وإن لم يدل به من المستدعي، وذلك سندًا للمادتين من ٦٥ و٩٧ من قانون مجلس شورى الدولة. بموجب الفقرة الثانية من المادّة ٢٤ من القرار ١٦٦ الخاص بحماية الآثار لا يمكن لدائرة الآثار وقف المالك عن الأشغال إلّا إذا كان القصد منها، أو كانت نتيجتها، تجزئة البناء المقيّد في الجرد والرغبة في بيع المواد التي تفصل عنه على هذه الصورة. وأمّا في ما عدا ذلك، فلا يجوز لها أن تمانع في إجراء الأشغال إلّا بإجرائها معاملات التسجيل المنصوص عنها في المواد ٢٦ وما يليها من القرار التشريعي المذكور"[٦٢]. كما يقتضي هدم البناء المشيّد على الملك العام من دون أي تسوية[٦٣]، وعلى مسؤولية ونفقة المعتدي[٦٤].

الخاتمة

تبلورت الحماية القانونية للآثار في لبنان عبر هذه المجموعات من القوانين والقرارات الصادرة عن الإدارة بمفهومها الواسع. ممّا لا شك فيه أنّ المشرّع أعطى الإدارة القدرة على حماية الآثار عن طريق التدخّل حينما

٦١- تنص المادة ٢٤ ف٢ من القرار على "أنه إذا كان القصد من هذه الأشغال أو كانت نتيجتها تجزئة البناء المقيد في الجرد رغبة في بيع المواد التي تفصل عنه على هذه الصورة فيكون لدائرة الآثار حق بمدّة ثلاث سنوات لإجراء معاملة التسجيل ويمكنها في هذه الأثناء أن توقف الأشغال المذكورة بوساطة التبليغ المعين في الفترة السابقة".

٦٢- قرار رقم ٧٩٥، بالدعوى رقم ٦٤/٣٧٤٦ ، تاريخ ١٩٦٨/٦/١٩ ، م.إ. ص ١٥-١٦ .

٦٣- قرار رقم ٥٩٦ تاريخ ١٩٩٦/٥/١٣ م.ق.إ ١٩٩٧ ص ٦٢٩ وقرار رقم ٤٨٨ تاريخ ١٩٩٨/٥/١٢ م.ق.إ ١٩٩٩ ص ٤٦٨ .

٦٤- قرار رقم ١٢٢ تاريخ ١٩٧٢/٩/١٤ م.إ. ١٩٧٢ ص.١٥٨.

تدعو الحاجة إذ إنّها تعمل "في إطار القوانين والأنظمة المرعية الإجراء على الحفاظ على المعالم الطبيعية والتراثية للمواقع القائمة على امتداد الشاطىء اللبناني والمحافظة على المواقع والمجمّعات التاريخية ..."[٦٥]. وحاول البعض انتقاد عدم فعالية القرار رقم ١٦٦/ل.ر. لقدم عهده لأنه صدر في ظل الإنتداب الفرنسي أي قبل الإستقلال.

لا بد من الإجابة إلى أنّ القوانين لا تسقط بالتقادم وإنّ قدم تاريخ قانونًا ما لا يعيّب عليه عدم فعاليته وإلّا لسقط النظام القانوني الفرنسي الوارد في القانون المدني على سبيل المثال، كما وأنّ الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ كان في ظل الإنتداب الفرنسي، كما وجملة من القوانين وأهمها قانون الموجبات والعقود لعام ١٩٣٢.

إذًا ورغم التدخل الإيجابي من قبل السلطات اللبنانية لحماية الآثار، فإنّ هذه الأخيرة ما زالت عرضة للخطر الداهم من جرّاء فشل غالبية المواطنين اللبنانيين في احترام القاعدة القانونية والتي تعتبر دائمًا كعقاب مفروض من السلطة الغريبة عنهم وليس للحماية كما يتوخى منها المنطق القانوني. ولا بدّ من الإشارة أيضًا إلى الاخفاق في حماية الآثار والتي تندرج في إطار الملك العام، لأنّ هناك تفاوتًا بين المواطنين من ناحية احترام الشأن العام، فتأتي التصرفات من البعض تجاه الأثر عدائية. فهذا الرفض لاحترام الحماية المتأتي من الأسباب التي ذكرناها يمكن معالجته جزئيًا من الناحية الفكرية والثقافية عن طريق اعتماد كتاب موحد لتدريس مادة التاريخ، كي يتم التعرّف على محطات الماضي بعقلانية وصفاء[٦٦]... كما

٦٥- المادة ٩ من قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٦ حول تصنيف الأراضي اللبنانية، النهار ٢ شباط ٢٠٠٩.

٦٦- "وكثيرًا ما نعود أحيانًا إلى كتابات تاريخية، وهذه الكتابات بدل أن تدلنا وتنير أمامنا الطريق الصحيح نتطلع إليها فنرى الميل والشخصانية، هي التي تحدّد معالمها وليس الموضوعية والتجرد. وهذا من شأنه أن يحرفنا عن الحقيقة ويبعدنا بالتالي عن الواقع وكم من حالات في الكتابات التاريخية أصبحت كأنّها مسلمات ولكنها بالواقع ليست كذلك". د. أسعد دياب، دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ -١٩٩٦ ، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، مجموعة مؤلفين منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩، ص ١١.

"يجب أن لا ننسى أن التاريخ يوضّح لنا الماضي الذي قد يساعدنا على فهم الحاضر"[٦٧].

في الواقع يلاحظ جليًا أنّه كلما ازداد ميل الإقتصاد إلى العولمة والأقلمة في سائر أنحاء العالم، كلما ازداد ميل الشعوب للبحث عن هويتها الخاصة، أي عن الأرض والثقافة واللغة والتراث والآثار.

في زمن تقتحم فيه التكنولوجيا والعصرنة مكاتبنا وبيوتنا وتدخل إلى أعمق ما في حياتنا وترافقنا كالظل حيثما يوجد شعاع للشمس أو ضوء للقمر، يجب الحفاظ على التراث وإذا ما اجتمعت الأجيال القادمة مستقبلًا للهدف نفسه فسيكون حاضرنا الماضي بالنسبة لها، لذا علينا أن نضع صورة حاضرنا وحضارتنا في كل أمر نقوم به مستفيدين من البرامج المعلوماتية[٦٨] لتخزين المعلومات، فبفضلها نجمع بين التراث والحاضر. كما وأنه يقتضي لاستتباع هذه الحماية النهوض بمشروع دار الثقافة والفنون في وسط مدينة بيروت والمكتبة الوطنية لكي "تكون المكان الذي يجتمع فيه كل الإنتاج الثقافي اللبناني مهما كان نوعه ... وأن تكون المكان الذي تجتمع فيه ذاكرة اللبنانيين وذاكرة العالم الثقافية في لبنان"[٦٩]. هذا على غرار أهمية المتحف العسكري والذي بموجب البرقية الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/١/٧ أُلحق بمديرية التوجيه واعتُبر قسمًا من أقسامها وحيث "التاريخ يلف المكان. تاريخٌ يرسّخ أن الجانب العسكري لا ينفصل عن غيره من الجوانب الإنسانية المختلفة. تاريخ كُتب بدماء لم يعرف أصحابها إلّا الولاء للوطن"[٧٠].

٦٧- نقولا زيادة: أيامي ١٩٩٢، جزء ٢ ص ٢٧٤.

٦٨- "إنّ أهمية المتحف تكمن بضمه تراث وطن فيجمع ١٢٠٠ لوحة غير معروضة سابقًا في مكان واحد موزعة بين مستودع الوزارة، المتحف الوطني، الأونيسكو وغيرها من الأمكنة." متحف لبناني افتراضي للفن الحديث ... في كل دول العالم! الجمهورية ٥ آيار ٢٠١٦ .

٦٩- وزير الثقافة طارق متري "مكتبة وطنية في الصنايع ودار الفنون في رياض الصلح، النهار ٢٨ شباط ٢٠٠٧ . "وأصبح لدى الوزارة ما يقارب مئة مكتبة عامة في كل لبنان ..." وزير الثقافة سليم ورده، البيرق ١٧ شباط ٢٠١٠ .

٧٠- "المتحف العسكري تاريخ لا يتوقف يلف المكان " نهار الشباب، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.

قائمة المراجع

النصوص القانونية

الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ مع تعديلاته

القرار الرقم S/١٤٤ تاريخ ١٩٢٥/٦/١٠ الأملاك العامة

القرار الرقم ٢٧٥ تاريخ ١٩٢٦/٥/٥ الأملاك الخاصة

قرار الرقم ٣٣٩٣ صادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ : قانون الملكية العقارية

قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٣/٩ مع تعديلاته

مرسوم إشتراعي رقم ٣٤٠ الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٣/١ قانون العقوبات

قانون الآثار، قرار رقم ١٦٦ ل.ر تاريخ ١٩٣٣/١١/٧

القانون الرقم ٣٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ تنظيم وزارة الثقافة

القانون الرقم ٣٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ الممتلكات الثقافية

القانون الرقم ٢٢٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/٢ المتعلق بإحداث وزارة الثقافة والتعليم العالي

قانون الاستملاك الرقم ٥٨ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ و تعديلاته بموجب القانون الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٨.

القانون الرقم ٨٤ الصادر في ١٩٩٧/٨/٢٦ تحت عنوان عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٢٨ آذار ١٩٩١

المؤلفات

باللغة العربية

د.يوسف سعد الله الخوري: مجموعة القانون الإداري — الجزء الثالث — الملك العام والملك الخاص — صادر ١٩٩٩

د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٩،

د.حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه — جريمة أمريكية صهيونية إيرانية منظمة — دار الطليعة بيروت، ٢٠٠٨

د. أنطوان خوري حرب، لبنان جدلية الإسم والكيان عبر ٤٠٠٠ سنة، ط١، مؤسسة التراث اللبناني، ٢٠٠٠

د. اميل اتيان، محاضرات عن أحكام المياه والمناجم والمقالع والآثار، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٥٧ — ١٩٥٨

د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، ج ٨، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ط ٢ ، ٢٠٠٩

د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في مبادىء وأحكام القانون الإداري، الدار الجامعية، ١٩٧٧

هيام جورج ملاّط، المياه والإمتيازات في الشرع اللبناني، منشورات الحلبي الحقوقية ١٩٩٩،

د. محسن خليل، مبادىء القانون الإداري، مكتب كريديا اخوان، بدون تاريخ، ص ٤٤. د.

طعيمة الجرف، القانون الإداري — نشاط الإدارة العامة : أساليبه ووسائله، دار النهضة العربية، ١٩٨٥

د. توفيق حسن فرج: الحقوق العينية الأصلية، الدار الجامعية ١٩٩٣

د. عصام مبارك، د. ملحم نجم: أصول المحاكمات الإدارية، التنازع الإداري –الجزء الأول– منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٦

د. أسعد دياب، دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ –١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، مجموعة مؤلفين منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩

د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، دراسة مقارنة لأسس ومبادىء القانون الإداري وتطبيقها في لبنان، الدار الجامعية، بدون سنة طبع

باللغة الفرنسية

Georges Dupuis, Marie José Guédon, Patrice Chrétien, Droit administratif 10ème éd. Sirey université, Paris 2007,

André de Laubadére Yves Gaudemet, Traité de droit administratif 11ème édition Tome 1 L.G.D.J Delta 2002

MelhemNajem : Le copropriété dans les immeubles bâtis : Partage des bienfaits et des dommages- Etude comparative , Thèse Paris II,2014

الدوريات والأبحاث

باللغة العربية

مجلة القضاء الإداري في لبنان

المجموعة الإدارية للإجتهاد والتشريع

باللغة الفرنسية

- Rapport public du C.E. pour 1999, EDCE no 50, p. 239 ,

- J.M. Pontier, l'intérêt général existe-t- il encore ? D. 1998 chron 327.

- L. Dubouis Missions de Service Public on missions d'intérêt général ,Rév. Gén. Coll territ janv – févr 2001, p. 588

- « les services au public » Rapport du cons. éco.et soc.AJDA 2006.62.

-M. Long, P. Weil, et G. BraibantP.Delvolve, B.Genevois Les grands arrêts de la jurisprudence administrative, 20ème éd., Dalloz 2015

الصحف

– النهار

– الديار

– البيرق

– الجمهورية

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

التعصّب والإرهاب وغياب الاستقرار السياسي مقاربة اجتماعيّة - نفسيّة

أ. د ميشال نعمة ١٠٩

تأثير هبوط سعر النفط على بلدان الشرق الأوسط: أزمة دائمة أم مؤقتة؟

أ. د جورج لبكي ١١١

التعصّب والإرهاب وغياب الاستقرار السياسي
مقاربة اجتماعيّة - نفسيّة

أ.د ميشال نعمة

ناقش المؤتمر الدولي للخبراء والذي عُقد في أوسلو العام ٢٠١٣، بتنظيم من المؤسسة النروجيّة للشؤون الدوليّة، الأسباب الأساسيّة للإرهاب، وقد توصّل الخبراء خلال المؤتمر إلى ملاحظات قيّمة ومفيدة، واستعان الباحثون المهتمّون كلّهم بهذا الموضوع بالملاحظات التي تمّ التوصّل إليها في أوسلو كأساس لدراساتهم وتحليلاتهم.

وقد استبعد اللقاء في أوسلو بشكل فوري المزاعم التقليديّة حول أسباب الإرهاب والتي أدلى بها رئيس الوزراء البريطاني دايفد كاميرون حين شرح مشكلة الإرهاب الإسلامي على أنّها أفكار مسمومة ومتطرّفة يتمّ دسّها في عقول الشبّان. إلاّ أنّ هذا الشرح يبقى شرحًا سطحيًا للمشكلة.

أمّا السؤال المطروح هنا فهو: ما الذي يجعل الشبان عرضةً لهذه الأفكار؟ ولمَ ينجذبون إلى هذه الأفكار ولمَ يسمحون لها بالتحكّم بهم إلى حدّ أنّهم يفقدون كل حسّ إنساني وأخلاقي؟

من الخطأ تصنيف الإرهاب بكل بساطة على أنّه "شرّ زائل"، في الواقع لقد وجد الأطباء النفسيّون الذين درسوا المجموعات الإرهابيّة بأنّ الإرهابيين يميلون إلى أن يكونوا أشخاصًا مستقرّين نفسيًّا ولا يعانون جنون الإرتياب أو الهذيان. من الواضح بأنّ ما يجعل الإرهابيين أشخاصًا مختلفين عن غيرهم هو قدرتهم على "إضفاء" حس التعاطف لديهم خدمةً لمعتقداتهم وأهدافهم.

من المرجح أن تؤدي القوميّات الإتنيّة إلى بروز الإرهاب وتبريره بشكل أكبر مقارنة مع القوميّات المدنيّة الشاملة.

إنّ الأحداث المتفجّرة هي الأسباب المباشرة التي تؤدّي إلى الأعمال الإرهابية وهذه الأحداث يمكن أن تكون أعمالًا مروّعة يرتكبها العدو أو نتيجة لخسارة حروب أو لوقوع مجازر أو لانتخابات خلافيّة أو لوحشيّة الشرطة أو لأي استفزازات تستدعي أعمالًا انتقاميّة.

ومن المسلّم به أنّ محادثات السلام قد تؤدّي إلى حصول أعمال إرهابيّة ترتكبها أطراف متضرّرة من كلا الجانبين.

وينضمّ الأفراد إلى المجموعات الإرهابيّة لاسباب متعدّدة. البعض من هؤلاء هم مؤمنون فعليًا بقضايا هذه المجموعات وتحفّزه الأهداف السياسيّة والأيديولوجيّات، في حين أنّ البعض الآخر ينضمّ إلى ارضاء مصالحه الأنانيّة أو لأنّ الإنضمام إلى مجموعة قويّة مفيد لهويته.

دورات الانتقام: ردًا على الأعمال الإرهابيّة الشنيعة تشيع عادة الأعمال الانتقاميّة لدى أطراف واسعة من المجتمع.

إلاّ أنّ الأعمال الإنتقاميّة تنتشر عادة لدى الطرفين اللذين يحاولان غالبًا التفوّق على بعضهما البعض بالانتقام لإرضاء مكوناتهما. إنّ أعمال الرّدع لا تنجح عادة ضدّ المجموعات الإرهابيّة غير التابعة إلى دول معيّنة وقد تؤدّي الأعمال الانتقاميّة إلى نتيجة معاكسة بالنسبة إلى الرّدع لأنّ العديد من المجموعات الإرهابيّة يريد التسبّب بردّات فعل مبالغ بها.

قد تصبح سياسات الانتقام العسكريّة بمواجهة الأعمال الإرهابيّة حافزًا لارتكاب المزيد من هذه الأعمال إذ يسعى المتطرّفون إلى تقويض الاعتدال والتسويات السياسيّة.

تأثير هبوط سعر النفط على بلدان الشرق الأوسط: أزمة دائمة أم مؤقتة؟

أ.د جورج لبكي

سجّل سعر النّفط هبوطًا جنونيًا منذ حوالى السنتين، فقد هبط سعر النفط من ١٠٠ دولار أميركي إلى عشرين دولارًا ليتأرجح ثمن برميل النفط في ما بعد بين الأربعين والخمسين دولارًا. غير أنّ السؤال الذي يطرح ههنا هو الآتي: هل يؤدي هذا الهبوط المذهل إلى وضع دائم له أم يكون رهنًا للظروف؟ هل تمتلك أسعار النّفط فرصة للعودة إلى قيمتها السّابقة؟ كيف سيؤثّر هذا الأمر على بلدان الشّرق الأوسط حيث يرتكز الاقتصاد والسياسات الاجتماعيّة على الكتلة النفطيّة؟ يشهد سوق الطاقة تطوّرًا وتغيرًا جيوسياسيًا عنيفًا: إكتشافات حقول نفط جديدة يتم الإعلان عنها بانتظام، إكتشاف إمكانية إستخراج النفط من حجر الشيست الزّفتيّ الذي قلب معادلات السّوق، والارتفاع الحتمي للطاقات المتجدّدة والذي أمسى ضروريًا في ظلّ الإحتباس الحراري. كل هذه العوامل تعلن بدء نهاية عصر النفط خلال العقدين المقبلين. وممّا لا شكّ فيه بأنّ هذا الأمر سيكون له تأثير إجتماعي وسياسي على بلدان الشّرق الأوسط إذا لم تعتمد إجراءات إصلاحيّة.

وفي المقابل، سيطال تأثير انخفاض أسعار النفط إقتصاد البلدان المنتجة في الشرق الأوسط واستقرارها، ولا سيّما تلك التي تشهد ازدحامًا سكانيًا. وفي محاولة منها لتدمير الشركات المنتجة للنفط المستخرج من حجر الشيست، تضع السعودية رهانًا كبيرًا من دون ضمانات للربّح. وحتّى إذا ما حققت ربحًا جزئيًا، تبقى النتيجة غير مضمونة البتّة. في الواقع، إذا ارتفعت أسعار النفط سيزدهر استثمار نفط حجر الشيست. كمحصّلة، يشهد العالم تحويلًا في الطاقة من النفط باتجاه مصادر طاقة أقلّ تلويثًا. إنّ الإصلاحات المعلنة لا تقتصر على مستوى تقنيّ بحت مع الأخذ بعين

الاعتبار النفقات العامة والمساعدات الماليّة. في الواقع، يقوم الأمر على تغيير جذري لثقافة عمل ولحسّ الجهد في صلب مجتمعات معتادة على المساعدة. كما سيكون هناك ضرورة لبناء اقتصاد دائم.

وعلى صعيدٍ آخر، سيتطلّب الأمر إدخال إصلاحات دستورية لضمان حسن تنفيذ الإصلاحات المقبلة ويعدّ هذا الأمر أكثر أهمية من أن تمتلك هذه البلدان مخازن نفطية هائلة، ومن هنا ضرورة سيادة حكم جيّد في إدارة المال العام. وحدها الديمقراطية التي تشكّل ركيزة التقدم والتطور قادرة على تأمين الشفافيّة والسيطرة على النفقات وتطبيق السياسات والإصلاحات.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 97 - July 2016

Treaties and fates of peoples

One cannot deny the impact of major wars, political conflicts and severe economic crises on steering the fates of peoples and nations. Moreover, the resulting agreements and treaties do not go by without continuous analysis or discussion in the smallest details, particularly in historical research and media interest, as well as what follows in connecting the events of the past with those of the present. This serves as a reminder for the new generations of what their ancestors lived through and of what was planned by major forces regarding the countries they live in, which they took control over from the ancestors.

However, one cannot deny the efficient impact of peoples in deciding their fate, forming pacts and agreements among themselves, whether at the beginning while drawing the borders of their nations, or later on while managing their affairs, preserving their accomplishments and defending their rights. This applies to our country which was not spared from maps and treaties throughout the times, starting from its ancient history and reaching the 20th century that has witnessed the biggest and most dangerous World Wars in the long humanitarian experience. However, the Lebanese citizen was not only a receiver during these events. He was in fact efficient in displaying his personality and fixing his habits, traditions, language and shape of the country's borders. Therefore, the Lebanese citizen was efficient in preserving the status of his nation, which was accomplished by relying on all the nation's institutions, whether diplomatic, political, economic, cultural or military. The role of the army in this context is not only limited to military and security affairs, despite their great importance and direct influence. It also includes the participation in the general national issues and the confirmation of national unity as well as defending social values valiantly and following up with the development and everyday affairs in the country.

We conclude from what was put forth that the agreements and treaties of the fighting world, including resolutions that might be either convenient or not for the Lebanese national interest, do not prevent us in any way from taking guidance from our values, attending to the needs of our institutions and relying on the compatriots, whether citizens or soldiers, who present a perfect example and proof abroad and offer a glimpse of hope inside the country. How can they not, with our land being generously fertile and our people being creative and worthy of making their own promising future.

Brigadier General Ali Kanso
Director of the Directorate of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak **Editor Director: Jihane Jabbour**

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

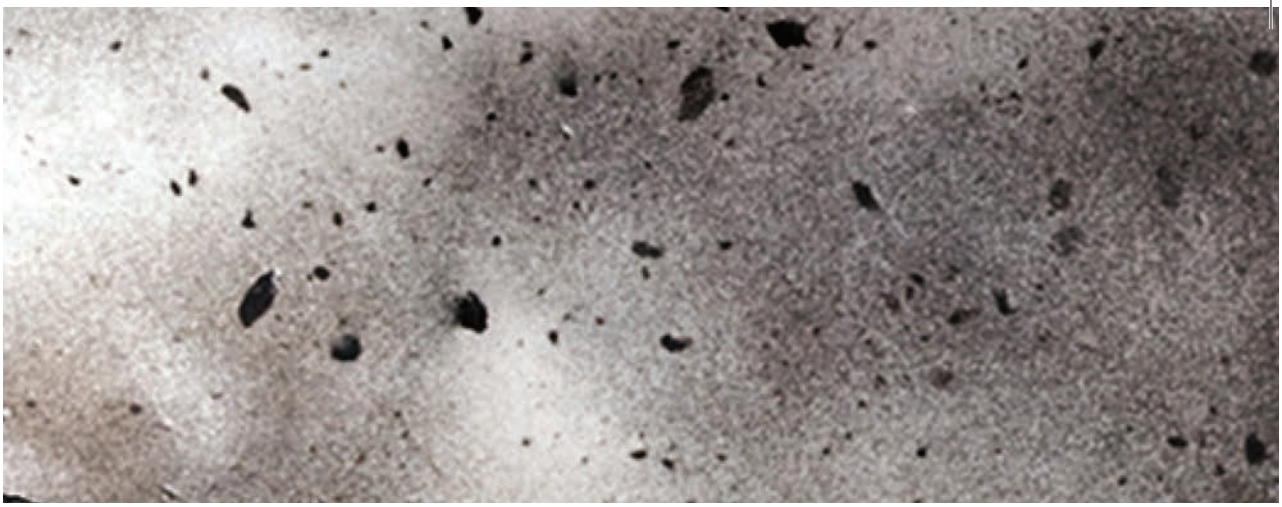

Contents

N° 97 - July 2016

Fundamentalism, Terrorism and Political Instability: Socio-Psychological Approach

Prof. Michel Nehme ***5***

L'impact De La Chute Du Prix Du Pétrole Sur Les Pays Du Moyen-Orient: Crise Durable Ou Conjoncturelle?

Prof. Georges Labaki ***27***

Abstracts ***51***

Résumés ***58***

Fundamentalism, Terrorism and Political Instability: Socio-Psychological Approach

Prof. Michel Nehme *

Introduction

The International expert meeting in Oslo in 2003 prepared by the Norwegian Institute of International Affairs has discussed the Root causes of terrorism and came out with useful and valuable observations. Almost all scholars interested in this topic have used the Oslo observations as basis for their study and analysis.

The meeting in Oslo indirectly disqualified traditional claims on the causes of terrorism a position proclaimed by The UK Prime Minister David Cameron and the like when he has explained the problem of Islamic terrorism in terms of a "poisonous narrative" of extremism which is being fed to young people. But this is only a superficial explanation of the problem. What is it that makes young men susceptible to this narrative? Why are they drawn towards it, and why do they allow it to

* *Researcher*

take such a hold over them that they lose all sense of humanity and morality?

It's a mistake to simply label terrorism as "passing evil" or psychologically deranged. In fact, psychologists who have studied terrorist groups have found that terrorists tend to be stable individuals, not paranoid or delusional. What seems to make terrorists essentially different from others is their ability to "switch off" their sense of empathy in service to their beliefs and objectives.

Traditional Psychological Assessment of Terrorism

Though psychology is a methodical field dealing with the human mind and nature, when it comes to the study of terrorism is completely approximated in ambiguity. If what we understand about the human mind and the power source of terrorism is limited, it would be impossible to supply information explaining the fundamentals necessary to achieve a perfected understanding of terrorism and its command on the individual, society and the state.

Being conscious of terrorism is a complex proposition between our senses, our thoughts and our emotions. But the inner working of our sub-conscious is strictly vague in its output. It either supply a specific emotion to a specific thought or it radiates the emotional hum of our basic instincts of fear and anxiety inherited at birth. If psychic fears exist, they lie within the sub-conscious and radiate as a basic instinct. One of these instincts is responsible for our ability to feel the emotions of another because we could relate to other people's fears. In these instances fear becomes a combined social and psychological phenomenon. It does not leave the confines of the mind for it remains a part of the whole. In many

instances, fear generates energy that expands from the confines of the mind. This energy is manifested in human relations at all levels in family, fundamentalism solidarity, and social and political interactions.

Customary literature on the psychology of terrorism presents 16 hypotheses as potential theoretical explanations, subdivided into three categories: origin hypotheses, i.e., neural factors, cognitive need, fear of death, superego projection, sexual motivation, maintenance hypotheses, i.e., social learning, deprivation, personality factors, and consequence hypotheses, i.e., personal integration and social integration[1].

The concern here is to bridge these categories and specifically to highlight the concept of fear in their imperative relevance to the understanding of the phenomenon of terrorism. I begin with the connection between fear and terrorism as form of ideology and from the outset I emphasize the irrational nature of separation and locate these two forces in social or interpersonal relations. Fear and terrorism as ideology do not exist in isolation. This discerning is derived from Freud's sociological essays. The essays in question are Totem and Taboo [2], Group Psychology and the Analysis of the Ego[3]; The Future of an Illusion[4]; and Civilization and Its Discontents[5]. Freud is much concerned in these essays with matters of ideology for he attacked terrorism as an institution. He claims that terrorism distorted the picture of the real world in a delusional manner by forcibly fixing people in a state of psychical infantilism and by drawing them into a mass delusion.[6]

Freud was at first reserved about the dynamics of fear, and during the middle phase of his creative years he was mainly interested in libido, i.e., biological urges, for libido, as a form of energy seemed to provide a scientific paradigm for psychoanalysis.

He was even more silent about fear, for like love, fear did not fit into any of his theoretical models. Fear, not sex, was Freud's last hidden concern. He reversed his denial of the real and causal role of fear in human relations, especially when he speculated on aggression especially that, which is derived from fear, and fear as it manifests itself in the death instinct.

Fear as a pervasive reality in personal, social, legal, and political relations is self-evident. Then again, fear that is stemmed from pain is a necessary biological precondition for the preservation of the species. However, fear in the child allows him/her to recognize parental power. It is fear of pain that makes the child see his parents as not only powerful but omnipotent, and it also creates the images of the good and the bad parent, for that power can be used to heal and to hurt, to protect and to punish. Parental power can be compassionate and empowering but it can also be abusive and criminal: parents can overpower their children by enforced deprivation, indoctrination, physical torture and mutilation, and even murder.

In the fundamentalism realm, just like in the family, power and authority are derived from people's fear. Fundamentalism institutions, in any form, mean the wielding of power derived from the fears of believers. Absolutism, or autocracy, the ancient form of fundamentalism rule in which power was vested in a fundamentalist figure, or an institution could be either enlightened or tyrannical. In line with this and in the same practice, the abuse of power in the family, a ruling-class group or party, or the state creates the soil for the social and psychological creation of omnipotence claimed by the mighty on earth and attributed to the Almighty in heaven. In many terrorist organizations the central attribute of the deity is limitless power. Individuals can be powerful in many ways, but their power has limits; it is only God

who is all-powerful, which brings us into the realm of terrorism and belief.

Terrorism and Value System

Fundamentalists regardless of their confession believe that faith moves mountains, brings about victory against enemies, and the word of God is mightier than the sword. Somehow next to the rude power of physical force there is the power of ideology and belief, the power of persuasion and indoctrination, of political propaganda, of image and opinion making, the power of demagogues and spiritualists that become the vibrant of the masses. Terrorism is one thing and its use is another. In the Arab world it is being shaped in the media and the meetings, and in ways through which the Arab masses can be manipulated.

As expressed by Sartre, individuals' basic project is to be similar to God. Arab's project to imitate God is acted out in collusion between the rulers and the ruled to result in mutually shared dreams, or delusions of omnipotence, contrary to reason and the limitations imposed by reality.

In many psychoanalytic texts, power is a descriptive, dynamic, and developmental concept. Descriptively, it frequently appears together with such social and political labels as grandiosity, super-control, self-importance, and terror. Dynamically, it is a mechanism of defense. Developmentally, it is assumed to be the most ancient mode of relating to oneself and others. Dialectically, with the widening of the scope of psychoanalytic theories, there has been a trend to apply traditional psychopathological entities to ideas and feelings experienced in the course of ordinary life. Thus, power is now every individual and group's defense at fear[7].

From this perspective, the quest for religious power is

collectively appealing to religious fundamentalists that some social scientists dismiss as irrelevant and insist on all side-distinctions between revivalist and fanatic or extremist fundamentalists. Such fundamentalists share the common objective of reestablishing the power of religion as the basis of recovery and strength to overcome fear and anxiety derived from perceiving the other as superior. Their central theme, which had developed into a core concept of power relations and authority thought over a century, has been given an explicit revolutionary logic by modern religion fundamentalist thinkers.

In psychoanalysis, power and fear are a joint formation of the individual called the Rat Man and his parents. According to Freud,[8] whenever the individual is raged at his father, the Rat Man, i.e., the individual would succumb to the obsessional belief in the omnipotence of his/her wishes so that evils would be bound to come upon his father. This exemplifies the relationship between individuals and the state. Again, the individual comes to a shaky belief in the omnipotence of his thoughts and feelings, whether good or evil, and a doubt in the omnipotence of his love and his hatred that is independent of his parents and thus the latter is not to be blamed[9]. The twofold ways Freud has with omnipotence as a concept is that it does not stand by itself, like a thing; it is an empty vessel that has to be filled with some content, such as the belief in the omnipotence of thought, or, as here, the omnipotence of love and hatred. On the other hand, Freud is inclined to assume that this idea of omnipotence is a delusion[10], and to explain it as a historical object of the old megalomania of infancy[11].

Freud, as it seems, was not positively sure of the possibility that such attitude of omnipotence could have been a product of a specific power interaction between the Rat Man and his parents.

The feeling of fundamentalism omnipotence is probably a throwback to the stage of child-development. It is characterized by a continuation of reluctance by the child to avoid a state of inhibiting, postponing, reflecting thought activity between wishing and acting[12]. Then again, the individual is never quite satisfied with this feeling of omnipotence. The source of this is due to the apparent delusion of omnipotence in the mother-child relationship. Originally, as indicated in psychology, omnipotence is a feeling that one has because it is what he desires. It is created by life in the womb and as such it is not an empty delusion. The problem arises unconsciously on the basis for subsequent repeated demands for the return of a state that once existed[13]. The newborn spends all his life longing to regain this situation of being protected. The substitute is found in institutions like fundamentalist societies, political parties, or the state.

Terrorism and Leadership

Leaders of fundamentalism sometimes develop the personality of a good nurse, feeling herself into the soul of the newly born baby. The infant will aid accordingly to replicate the warmth and comfort of the uterine paradise lost. When such is non-rewarding, the individual will realize it in the form of a wish-fulfilling hallucination, creating within his mind the feeling state of a magical-hallucinatory omnipotence. The latter then gives rise to magic signals, at the dictation of which the satisfaction promptly arrives.

In simple terms, the subjective feeling of the individual may be compared to that of a real magician in seeking of omnipotence by the help of magic gestures[14]. The analogy of magic suggested here are the constant needs of individuals to be loved. To be the center of the universe is the natural emotional state of all

individuals, therefore it is not a mania but an actual fact. The disappointment in love that comes through punishments, through a harsh tone of voice, and threats has in every case a traumatic effect. It may be assumed that splitting of personality, whether apparent or not, occurs as a result. The individual has to adapt him/herself and thus lingers for a shorter or longer period in the hallucination: nothing has happened, I am still loved the same as before, God loves me and protects me and gives me power. This is a manifestation of hallucinatory omnipotence. All subsequent disappointments, later on in one's love life, may well regress to the so-called wish- striving-fulfillment[15].

The individual is always in group and is always fearful of the power of his thoughts and wishes to destroy his family, i.e., his group, feeling correspondingly guilty, and thus the individual is convinced, Freud said, of the omnipotence of his love and his hatred. His love and rather his hatred are in many instances overpowering for the individual. Being lost in his emotions of love and hatred, the individual falls victim to the creation of his/her own obsessional thoughts, of which he could not understand the origin and against which he strove in vain to defend himself[16].

This analogy could be extended to fundamentalism behavior in the sense that individuals are known for their momentous reverse. Not unlike the primitive man, against whose irrational beliefs Freud was criticizing, Individuals exchange the structural conditions of their mind into the external world[17], that is, to life in society, suggesting an evolutionary sequence. That is to say, at the animistic stage, individuals ascribe omnipotence to themselves, and at the fundamentalism stage they transfer it to the gods but do not seriously abandon it themselves, for they reserve the power of influencing the gods in a variety of ways according to their wishes.

Most individuals have the tendency to assimilate the power of the act to the power of the wish, especially the suitable wish. On the same theme, Freud roughly depicted of politics and terrorism. That is why Freud realized the importance of power in the life of groups, masses, and the body politic and the dynamics of groups and their leaders. Fundamentalist's leaders combine the dynamics of the power of the wish and the will to power. In doing that, they are faced with the nexus power of love, love of power. The need to love and to be loved in return is as powerful as the need for food and sex. Though only the last two were classed by Freud as drives, nonetheless he has asserted that frustrated love seeks compensation in omnipotent self-love and in acts of aggression, violence, and destruction aimed at individuals and societies. Terrorism, at times, provide justifications for such emotions and the normal human emotions of love, pity, and sympathy are destroyed in the process of dehumanizing the God-hated external enemy, turning him into a scapegoat and a target for the chronic rage.

By looking at terrorism, much work in this century has tried to deal with the subject as the prime integrator of society. These attempts have resulted in two sorts of dead ends. Either concrete terrorism provide unity for only a restricted segment of society, or the lack of a concrete integrating terrorism leads to functional conceptions of terrorism that make the argument circular. In simple terms, the implications here are that terrorism integrates societies and whatever integrates societies is thereby fundamentalism.

Terrorism and Group Identity

Despite what some hardline Neo-Darwinists may believe, empathy and compassion seem to be natural for human beings.

It's natural for us to feel for the sufferings of others, and to respond with a desire to alleviate their suffering. To become a terrorist means disengaging this natural empathy, so that a person can treat certain other human beings – the members of the groups he feels he is fighting against – as objects and kills them without remorse. It means seeing members of those groups as fundamentally "other" and refusing to connect with them. It is only a complete lack of empathy which makes it possible for one human being to behead another.

It is very significant that most terrorists are young men, usually adolescents. Adolescence can be a psychologically difficult period, during which a person becomes aware of themselves as a separate individual, with a sense of vulnerability and fragility. As a result, there is a strong need for identity and belonging. This is why adolescents often join gangs, and become followers of fashion or of pop groups. Belonging to a group helps to alleviate their sense of separateness and strengthens their identity.

But it's also why adolescents are vulnerable to extremism. Belonging to a religion, and to a terrorist group within that religion, provides a like-minded community, supporting beliefs and possibly a family-like structure. It also provides status for people who may have little or none in a normal context.

However, perhaps the attraction of extremism to some young men points to a deeper problem. Below the shiny surface of the modern world, there is a crisis of meaning and purpose. Our social and economic systems encourage us to think of well-being in terms of shallow greediness. From the moment we enter the knowledge system in capitalist setting, we're taught that the purpose of life is to be successful and wealthy. We're encouraged to achieve and consume. If life has any meaning, it means "doing well for ourselves".

The sense of identity and of meaning and purpose can be so intoxicating that it may make a person subconsciously prepared to disengage their empathy. And encouraged by their leaders and other members, terrorists use a number of techniques to do this. They de-humanize members of other groups, seeing them as a collective rather than individuals, and viewing each member of the group as responsible for the crimes of others. Morality is withdrawn from the other groups, and their suffering is minimized. The terrorists' behavior is "neutralized" with the belief that the magnitude of their cause makes individual acts of brutality necessary and insignificant.

In going back to the OSLO meeting a main accomplishment of the experts was to invalidate several widely held ideas about what causes terrorism. There was broad agreement that there is only a weak and indirect relationship between poverty and terrorism. At the individual level, terrorists are generally not drawn from the poorest segments of their societies. Typically, they are at average or above average levels in terms of education and socio-economic background. Poor people are more likely to take part in simpler forms of political violence than terrorism, such as riots. The level of terrorism is not particularly high in the poorest countries of the world. Terrorism is more commonly associated with countries with a medium level of economic development, often emerging in societies characterized by rapid modernization and transition.

On the other hand, poverty has frequently been used as justification for social revolutionary terrorists who may claim to represent the poor and marginalized without being poor themselves. Although not a root cause of terrorism, poverty is a social evil that should be fought for its own reasons.

Another assertion is that State sponsorship is not a root cause of

terrorism. Used as an instrument in their foreign policies, some states have capitalized on pre-existing terrorist groups rather than creating them. Terrorist groups have often been the initiators of these relationships, at times courting several potential state sponsors in order to enhance their own independence. State sponsorship is clearly an enabling factor of terrorism, giving terrorist groups a far greater capacity and lethality than they would have had on their own. States have exercised varying degrees of control over the groups they have sponsored, ranging from using terrorists as "guns for hire" to having virtually no influence at all over their operations. Tight state control is rare. Also Western democratic governments have occasionally supported terrorist organizations as a foreign policy means.

Terrorism and Religion

More over this Oslo meeting explicated that Suicide terrorism is not caused by religion (or more specifically Islam) as such. Many suicide terrorists around the world are secular, or belong to other religions than Islam. Suicide terrorists are motivated mainly by political goals usually to end foreign occupation or domestic domination by a different ethnic group. Their "martyrdom" is, however, frequently legitimized and glorified with reference to religious ideas and values.

An additional assertion is that terrorists are not insane or irrational actors. Symptoms of psychopathology are not common among terrorists. Neither do suicide terrorists, as individuals, possess the typical risk factors of suicide. There is no common personality profile that characterizes most terrorists, who appear to be relatively normal individuals. Terrorists may follow their own rationalities based on extremist ideologies or particular terrorist logics, but they are not irrational. By stating

what terrorism is not we are left with the question of what causes terrorism.

The notion of terrorism is applied to a great diversity of groups with different origins and goals. Terrorism occurs in wealthy countries as well as in poor countries, in democracies as well as in authoritarian states. Thus, there exists no single root cause of terrorism, or even a common set of causes. There are, however, a number of preconditions and precipitants for the emergence of various forms of terrorism.

One limitation of the "root cause" approach is the underlying idea that terrorists are just passive pawns of the social, economic and psychological forces around them doing what these "causes" compel them to do. It is more useful to see terrorists as rational and intentional actors who develop deliberate strategies to achieve political objectives. They make their choices between different options and tactics, on the basis of the limitations and possibilities of the situation. Terrorism is better understood as emerging from a process of interaction between different parties, than as a mechanical cause-and-effect relationship.

With these reservations in mind, it is nevertheless useful to try to identify some conditions and circumstances that give rise to terrorism, or that at least provide a fertile ground for radical groups wanting to use terrorist methods to achieve their objectives. One can distinguish between preconditions and precipitants as two ends of a continuum.

Preconditions set the stage for terrorism in the long run. They are of a relatively general and structural nature, producing a wide range of social outcomes of which terrorism is only one.

Preconditions alone are not sufficient to cause the outbreak of terrorism. Precipitants are much more directly affecting the emergence of terrorism. These are the specific events or

situations that immediately precede, motivate or trigger the outbreak of terrorism. The first set of causes listed below have more character of being preconditions, whereas the latter causes are closer to precipitants. (The following list is not all-inclusive.)

Lack of democracy, civil liberties and the rule of law is a precondition for many forms of domestic terrorism. The relationship between government coercion and political violence is essentially shaped like an inverted U; the most democratic and the most totalitarian societies have the lowest levels of oppositional violence. Moderate levels of coercive violence from the government tend to fuel the fire of dissent, while dissident activities can be brought down by governments willing to resort to extreme forces of coercive brutality. Such draconian force is beyond the limits of what democratic nations are willing to use and rightfully so.

Failed or weak states lack the capacity or will to exercise territorial control and maintain a monopoly of violence. This leaves a power vacuum that terrorist organizations may exploit to maintain safe havens, training facilities and bases for launching terrorist operations. On the other hand, terrorists may also find safe havens and carry out support functions in strong and stable democracies, due to the greater liberties that residents enjoy there.

Rapid modernization in the form of high economic growth has also been found to correlate strongly with the emergence of ideological terrorism, but not with ethno-nationalist terrorism. This may be particularly important in countries where sudden wealth (e.g. from oil) has precipitated a change from tribal to high-tech societies in one generation or less. When traditional norms and social patterns crumble or are made to seem irrelevant, new radical ideologies (sometimes based on religion and/or nostalgia

for a glorious past) may become attractive to certain segments of society.

Modern society also facilitates terrorism by providing access to rapid transportation and communication, news media, weapons, etc.

Extremist ideologies of a secular or religious nature are at least an intermediate cause of terrorism, although people usually adopt such extremist ideologies as a consequence of more fundamental political or personal reasons. When these worldviews are adopted and applied in order to interpret situations and guide action, they tend to take on a dynamics of their own, and may serve to dehumanize the enemy and justify atrocities.

Historical antecedents of political violence, civil wars, revolutions, dictatorships or occupation may lower the threshold for acceptance of political violence and terrorism, and impede the development of non-violent norms among all segments of society. The victim role as well as longstanding historical injustices and grievances may be constructed to serve as justifications for terrorism. When young children are socialized into cultural value systems that celebrate martyrdom, revenge and hatred of other ethnic or national groups, this is likely to increase their readiness to support or commit violent atrocities when they grow up.

The experience of discrimination on the basis of ethnic or religious origin is the chief root cause of ethno-nationalist terrorism. When sizeable minorities are systematically deprived of their rights to equal social and economic opportunities, obstructed from expressing their cultural identities (e.g. forbidden to use their language or practice their religion), or excluded from political influence, this can give rise to secessionist movements that may turn to terrorism or other forms of violent struggle.

Ethnic nationalisms are more likely to give rise to (and justify) terrorism than are moderate and inclusive civic nationalisms.

Factors sustaining terrorism: Terrorism is often sustained for reasons other than those which gave birth to it in the first place. It is therefore not certain that terrorism will end even if the grievances that gave rise to it, or the root causes, are somehow dealt with. Terrorist groups may change purpose, goals and motivation over time.

Conclusion

Political scientists and intellectual observers are at times highly critical of psychologists' contributions to terrorism research; they suggest two potential avenues for a more productive inquiry: "A, In-depth studies of the specific terrorist groups, describing ideology, motivations, structure, decision-making processes, demographic and personality characteristics.

B, Problem oriented studies cutting across time and places. These are basically comparative studies looking into issues such as conditions leading to escalation in the level of terrorist violence.

The study of terrorism should go beyond a concentration on current events or speculation about the future to develop systematic analysis of the development of the phenomenon over time. First, little is known about why the users of terrorism would abandon the strategy. Research should try to identify the psychological incentives for giving up violence. A second area for fruitful research concerns the development of strategies of terrorism. In particular, what leads to innovation in terrorist behavior, such as hostage-taking or the resort to weapons of mass destruction? Another research area that has been neglected is the study of decision-making in the area of counter terrorism.

What is needed is an investigation of the effects of different policies on a range of groups with different motivations, organizational structures, and social relationships. An additional research concern is the public reaction to terrorism. Last, the study of psychological motivations for terrorism, as well as for ending terrorism, should continue to be based on a model that integrates the individual, the group and society.

Future research ought to be designed and conducted to answer key questions of operational interest to professionals who work to prevent and counter terrorism. As indicated at the start of this article, in academic circles, the nature and extent of partnerships between researchers and government counter terrorism agencies is a matter of some debate. While there are reasonable scientific and professional arguments on both sides of the issue, the concern of this article has less to do with advancing the scientific study of the social phenomenon of terrorism than it does with the desire to understand the reality of things and work in the direction of prevention.

As a final note, there is the suggestion of making the study of terrorism maintain a behavior-based focus. When exploring the realm of terrorism, or other violent behavior, it may seem intriguing or even tempting to speculate about the personality or internal dynamics of the actors. These questions may have some theoretical or even scientific merit, but they are unlikely to produce operationally-relevant findings.

It is important to mention at the end of this article that information was taken from the below references:

1. Abdullah, S. (2002). The soul of terrorist. C. E. Stout (Ed), The psychology of terrorism: A public understanding (Vol. 1pp. 129-141). Westport, CT: Praeger Publishers.

2. Adigun Lawal, C. (2002). Social-Psychological considerations in the emergence and growth of terrorism. C. E. Stout (Ed), the psychology of terrorism: Programs and practices in response and prevention. Westport, CT: Prager Publishers.

3. Akhtar, S. (1999). The Psychodynamic Dimension of Terrorism. Psychiatric Annals, 29(6), 350-355.

4. Al Khattar, A. M. (2003). Religion and terrorism: An interfaith perspective. New York: Prager Publishers.

5. Alexander, Y., & Gleason, J. M. (1981). Behavioral and Quantitative Perspectives on Terrorism. New York: Pergamon.

7. Ardila, R. (2002). The psychology of the terrorist: Behavioral perspectives. C. E. Stout (Ed), the psychology

of terrorism: A public understanding psychological dimensions to war and peace (Vol. 1pp. 9-15). Westport, CT: Prager Publishers/ Greenwood Publishing Group.

8. Atran, S. (2003). Genesis of suicide terrorism. Science, 299(5612), 1534-1539.

End notes

1. Bellah, Madsen, Sullivan, Swidler and Tipton. Individualism and Commitment. McGuire, Terrorism: The Social Context. Allport, The Individual and his Terrorism. Allport and Ross, Personal Fundamentalism Orientation and Prejudice. Berger and Luckmann, The social construction of reality. Bergin, Psychotherapy and Fundamentalism Values. Bergin, and Jensen, Religiosity of Psychotherapists. Beutler, Values, Beliefs, Terrorism and the Persuasive Influence of Psychotherapy.

2. Freud, S., Totem and Taboo.

3. Freud, S., Group Psychology and the Analysis of the Ego.

4. Freud, S., The Future of an Illusion.

5. Freud, S. , Civilization and Its Discontents.

6. Ibid., 85.

7. BeitHallahmi and Argyle, The Psychology of Fundamentalism Behavior. Hexham and Poewe, New Terrorism as Global Cultures. Bruce, Terrorism and Modernization. Burke, Terrorism and Secularisation. Chaves, Secularization as Declining Fundamentalism Authority.

8. Freud, S., Notes Upon a Case of Obsessional Neurosis.

9. Ibid., 234.

10. Ibid., 233.

11. Ibid., 234.

12. Ferenczi, Stages in the Development. Ferenczi and Jones, Contributions to Psychoanalysis. Freud, S., Three Essays on the Theory of Sexuality.

13. Ibid., 186.

14. Ibid., 190.

15. Ibid., Ferenczi, 1. 83.

16. Freud, S. , Notes Upon a Case of Obsessional Neurosis, 234.

17. Freud, S., Totem and Taboo, 91.

Bibliographies and other Resources

Andrusyszyn, Greta H. (2009, December): Domestic. In: Terrorism: A Selected Bibliography. Carlisle: U.S. Army War College Library, 17-18. URL: http://www.carlisle.army.mil/library/bibs/terror09.pdf

EurActiv (2015, February): From 9/11 to Charlie Hebdo: The EU's Response to Terrorism. URL: http://www.euractiv.com/sections/eu-priorities-2020/911-charlie-hebdo-eus-response-terrorism-311264

EUROPOL (2008, April-): EU Terrorism Situation & Trend Reports (TE-SAT). URL: https://www.europol.europa.eu/latest_publications/37

Fairchild, Halford H. (2015, Fall): An Annotated Bibliography on Domestic Terrorism. URL: http://bernard.pitzer.edu/~hfairchi/courses/Fall%202015/Sem%20Social/Domestic%20Terrorism%20Bib%20090115.pdf

King's College London (2015): Homegrown Radicalisation and Counter-Radicalisation in Western Europe and North America. (7SSWM053 Reading List). URL: https://kcl.rl.talis.com/lists/A176385C-490D-2FA1-3244-DB0AD8CEC082.html

Stone, Amie (2014, July): Homeland Security: A Selected Bibliography. (U.S. Army War College Library Bibliography). URL: http://www.carlisle.army.mil/library/bibs/Homeland_Security_2014.pdf

TSEC: The Terrorism and Security Experts of Canada Network (2014, May-): URL: http://tsecnetwork.blogspot.de

U.S. Department of State (2015): Country Reports on Terrorism 2014. URL: http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2014/index.htm

Books and Edited Volumes

Argomaniz, Javier; Bures, Oldrich; Kaunert, Christian (Eds.) (2015): EU Counter-Terrorism and Intelligence: A Critical Assessment. Abingdon: Routledge.

Associated Press, The (2015): The Boston Marathon Bombing: The Long Run from Terror to Renewal. New York: Author.

Clarke, James W. (2012): Defining Danger: American Assassins and the New Domestic Terrorists. (New ed.). New Brunswick: Transaction Publishers.

Coolsaet, Rik (Ed.) (2011): Jihadi Terrorism and the Radicalisation Challenge: European and American Experiences. (2nd ed.). Farnham: Ashgate.

de Koning, Martijn; Wagemakers, Joas; Becker, Carmen (2014): Salafisme: Utopische idealen in een weerbarstige praktijk. Almere: Parthenon.

Emerson, Steven; Investigative Project on Terrorism, The (2006): Jihad Incorporated: A Guide to Militant Islam in the US. New York: Prometheus Books.

Foley, Frank (2013): Countering Terrorism in Britain and France: Institutions, Norms and the Shadow of the Past. Cambridge: Cambridge University Press.

Forest, James J. F. (Ed.) (2015): Essentials of Counterterrorism. (Praeger Security International Textbooks). Santa Barbara: Praeger Security International.

Forest, James J. F.; Howard, Russell D.; Moore, Joanne C. (2013): Homeland Security and Terrorism: Readings and Interpretations. (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

Gage, Beverly (2009): The Day Wall Street Exploded: A Story of America in its First Age of Terror. Oxford: Oxford University Press.

L'impact De La Chute Du Prix Du Pétrole Sur Les Pays Du Moyen-Orient: Crise Durable Ou Conjoncturelle?

*Prof.Georges Labaki**

Introduction

Le prix du pétrole a enregistré une chute vertigineuse depuis près de deux ans. Il est passé de 100 dollars à près de 20 dollars pour évoluer entre une fourchette de 40 à cinquante dollars le baril. Cette chute spectaculaire des prix préfigure-t-elle une tendance durable ou est-elle conjoncturelle ? Les prix ont-ils une chance de revenir à leur niveau précédent ? Quel en sera l'impact sur les pays du Moyen-Orient dont les économies et les politiques sociales reposent sur la manne pétrolière ? Le marché de l'énergie connait une évolution et un changement géopolitique profond: de nouvelles découvertes de pétrole sont annoncées régulièrement, l'arrivée du pétrole du schiste bitumineux qui a renversé les tendances du marché et la montée inexorable des énergies renouvelables rendues nécessaires en raison

* *Professeur à NDU*

du réchauffement climatique annoncent le début de la fin de l'ère du pétrole au cours des deux prochaines décennies. Cela ne manquera pas d'avoir un impact social et politique sur les pays du Moyen-Orient si des mesures économiques correctives ne sont pas adoptées.

La production mondiale du pétrole: une offre qui dépasse la demande

La production de pétrole a connu une grande évolution géopolitique avec l'arrivée de nouveaux pays sur le marché. Pour la première fois depuis 1975, les Etats-Unis ont dépassé l'Arabie Saoudite comme premier producteur de pétrole grâce au pétrole de schiste. La Russie talonne de près la production de l'Arabie saoudite et l'a dépassé pendant un certain temps. De nouveaux producteurs sont arrivés sur le marché comme le Brésil, les pays d'Amérique du sud et certains pays africains et les nouvelles découvertes de nouveaux puits de pétrole sont continues, Les profits énormes des compagnies pétroliers du temps ou le baril avaient atteint le niveau de 100 dollars les avait poussées à investir dans l'exploration. Des centaines de gisements ont été découverts dans un grand nombre de pays dont en Angola, en Argentine et au Kenya. Face à ces nouvelles réalités, la part des pays de l'OPEP dans la production mondiale de pétrole est tombée à 41% de la production mondiale de pétrole alors qu'elle était de 55% en 1970[1]. Cette évolution a réduit l'influence des pays de l'OPEP sur le marché du pétrole. Si cette influence demeure importante, elle n'est plus déterminante. Cela s'applique à tous les pays membres de l'OPEP dont le plus important, l'Arabie Saoudite.

1- Source: OPEP, www.connaissanceenergies.org, consulté le 23 mai 2016

Les facteurs qui poussent les prix du pétrole à la baisse

Une grande partie de la baisse des prix du pétrole est liée aux récents développements au niveau de l'offre et de la demande, la première ayant augmentée alors que la seconde a baissée. La faiblesse de la demande est due au ralentissement de la croissance économique mondiale et en particulier des pays émergents. Selon l'Agence américaine d'information sur l'énergie (IEA), les prévisions de demande de pétrole pour 2015 sont inférieures de 0,5 mbj aux prévisions de la fin du deuxième trimestre de la même année, moment où les prix ont commencé à baisser[(2)]. Selon certaines estimations, la production mondiale de pétrole a augmenté de 2 millions de barils par jour (mbj), tandis que la croissance de la demande n'a été que de 0,7 mbj. Cette hausse de l'offre est principalement due à la production du pétrole de schistes aux Etats-Unis[(3)].

Un autre facteur qui explique la baisse du prix du pétrole est la politique des pays de l'OPEP et spécialement l'Arabie saoudite qui a cherché à évincer du marché les producteurs de pétrole non-conventionnel provenant du schiste et du sable bitumineux dont les coûts de production sont élevés par rapport au pétrole conventionnel afin de pousser les premiers à la banqueroute. Dans une telle stratégie, la demande augmentera de nouveau par rapport à l'offre au cas où l'extraction du pétrole de schiste s'arrêtait. En maintenant sa production au même niveau et en refusant de la baisser pour équilibrer l'offre et la demande sur le marché mondial, l'Arabie Saoudite vise à rendre l'exploitation du pétrole non-conventionnel moins rentable. La décision de l'OPEP de ne pas réduire la production alors que les prix ont

2- Source : Paul Hubert, Guide pratique de la baisse des prix du pétrole, OFCE le blog, 2015.

3- Source: http://www.iea.org/statistics/consulté le 23 mai 2016

commencé à baisser a provoqué un surplus de pétrole sur le marché mondial qui a entrainé une chute des prix.

La production du pétrole de schiste américain résistera à la baisse des prix

Il existe des réserves énormes en schistes bitumineux aux Etats-Unis, au Canada, en Russie, au Venezuela, en Europe, en Afrique et en Asie. Ces réserves peuvent assurer pour des siècles les besoins en pétrole de la planète. Ce pétrole est extrait par la technique de fracturation qui consiste à injecter de l'eau dans le sable de schiste. Le coût de production du pétrole de schiste est plus élevé par rapport au pétrole conventionnel. Les estimations du seuil de rentabilité de ce type de production varient selon les champs d'exploitation et les producteurs entre 40 et 70 dollars. Quant au pétrole conventionnel, le cout d'exploitation tourne autour de 10 dollars par baril comme pour les hydrocarbures du Moyen-Orient. Malgré la baisse du nombre des puits de pétrole de schistes aux Etats-Unis, cette production résistera à la crise pour des raisons géostratégiques et économiques. Le pétrole n'a jamais été aussi abondant à tel point qu'on ne peut plus parler de pic du pétrole[4]. De plus, la production de pétrole de schiste est potentiellement plus rapide à répondre aux évolutions des prix que les productions conventionnelles car l'exploitation des puits est plus rapide. Les producteurs de pétrole de schiste ont donc la possibilité d'ajuster leur production dans des délais relativement courts. Par conséquent, si la baisse de prix du pétrole a déjà poussé certaines compagnies à arrêter l'exploitation du pétrole de schistes - sans provoquer un impact

4- US Energy Information Administration, Drilling productivity,eia.gov/petroleum drilling, consulté le 23 mai, 20116.

décisif sur le marché du pétrole de schiste- une hausse des prix pourrait rapidement relancer le forage de nouveaux puits.

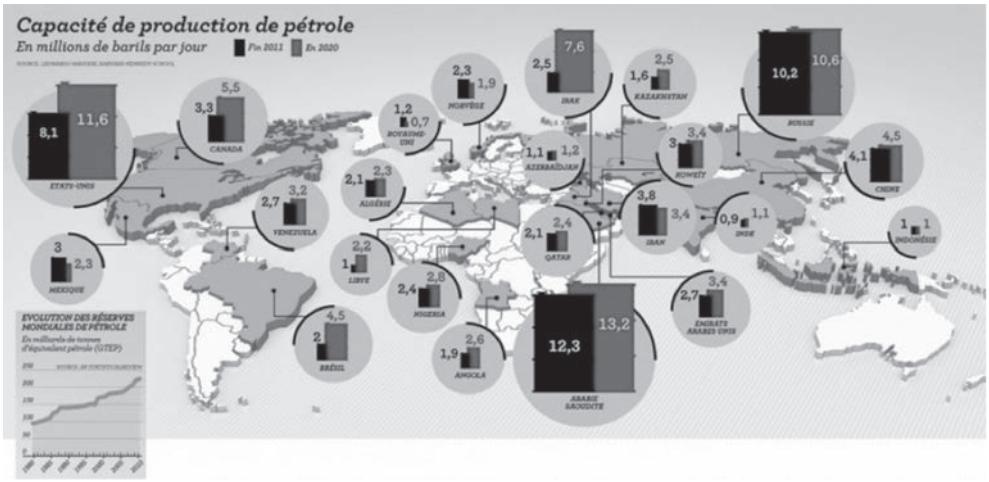

Source : Carte de la capacité de production de pétrole (en millions de barils, en 2012 et en 2020), Mehdi Benyezzar - Le Nouvel Observateur du 11 août 2013.

Les Risques géopolitiques

Les nouvelles découvertes pétrolières aux quatre coins du monde et l'exploitation du schiste bitumineux ont modifié la géopolitique du pétrole et poussé les prix à la baisse. Les perturbations de la production liées aux risques géopolitiques peuvent pousser les prix à la hausse mais sans atteindre des seuils élevés (100 dollars le baril). Ainsi, la récente baisse des prix du pétrole a son plus bas niveau depuis 2009 s'est retournée vers la hausse en raison de la diminution de la production du pétrole de schistes au Canada en raison des feux de forêts et des perturbations politiques en Libye, au Nigeria et dans le nord de l'Irak. Inversement, certains facteurs géopolitiques peuvent pousser les prix du pétrole à la baisse. Ainsi, la levée des sanctions sur l'Iran va permettre à ce pays d'augmenter très substantiellement sa production pour retrouver son niveau

d'avant l'embargo ce qui pourrait entrainer les prix du pétrole à la baisse. De même, certains pays augmentent leur production de pétrole afin de pallier à leur manque de devises qui risquent de les déstabiliser. Dans ce cas, les prix peuvent évoluer vers la baisse.

Impact sur les pays du Moyen Orient

La diminution du prix du pétrole ne manquera pas d'avoir des répercussions sur les pays dont les finances publiques dépendent du pétrole comme les pays du Moyen-Orient, d'Afrique du Nord, la Russie et le Venezuela. La rente pétrolière permettait à ces pays de financer leurs infrastructures et d'acheter la paix sociale en jouant le rôle d'état providence envers leurs citoyens. La diminution de la rente pétrolière impliquera des ajustements structurels aux économies de ces pays et de nouvelles mesures de réduction de dépenses pénibles et lourdes. Plus la population de ces pays est nombreuse, plus l'impact socio-économique sera important. Des politiques d'austérité budgétaires s'installent dans ces pays et une forte réduction des subventions et des dépenses sociales.

L'Arabie saoudite

La chute du prix du pétrole qui sera probablement irréversible aura des conséquences économiques, sociales et géopolitiques. Or, la chute du prix du pétrole est largement en raison du refus de l'Arabie saoudite de réduire sa production provoquent un surplus sur le marché. Ce choix de l'Arabie saoudite, est lié à la volonté de ce pays de préserver ses parts de marché, quitte à voir ses recettes publiques diminuer et surtout à provoquer la

faillite des compagnies qui exploitent le schiste bitumineux car plus les prix baisses plus l'exploitation des schistes bitumineux est moins rentable.

Les conséquences économiques

Au niveau économique, ont dénote un ralentissement de l'activité économique, une baisse de la croissance du PIB et l'adoption pour la première fois en Arabie saoudite d'une politique d'austérité budgétaire pour contrecarrer les déficits causés par la baisse de 60% du prix du baril de pétrole. La chute du prix du pétrole a fortement affectée l'Arabie saoudite qui tire 90% de ses revenus budgétaires du pétrole. Le baril de pétrole est tombé de 106 à 37 dollars en l'espace de 18 mois, et les recettes publiques en ont été fortement affectées. Même si la dette de l'Arabie Saoudite est inexistante, il existe un déficit public énorme. Cette baisse des prix pétroliers, a privé l'Arabie saoudite de rentrées financières conséquentes : les avoirs extérieurs nets ont baissé d'environ 87 milliards de dollars en 2015, et le budget 2016 voté le 28 décembre prévoit un déficit de 87 milliards de dollars soit près de 20 du PIB alors que certains analystes tablent sur un déficit de 130 milliards de dollars[5].

Dans ces conditions, les prix de l'eau, de l'électricité, et des carburants à base de pétrole — largement subventionnés dans le royaume ont été revues à la hausse. Ces subventions sont énormes. En effet, 61 milliards de dollars ont été consacrée en 2015 par l'Arabie saoudite aux subventions du secteur de l'énergie, dont la moitié pour l'essence et le diesel L'essence sans plomb a augmenté de 50% de 16 centimes de dollar le litre

5- Source : www.lesechos.fr/02158, consulté le 21 mai, 2016.

à 24 centimes de dollar. La diminution de la rente pétrolière en 2016 va se traduire par une diminution des dépenses publiques et des subventions[6].

Les conséquences sociales et politiques

La chute des prix du pétrole peut-elle elle avoir de graves conséquences sociales pour une population qui vit sous un régime de l'état providence depuis des décennies? La dimension des aides de l'état, la diminution des dépenses publiques dans un pays ou l'état est le moteur principal de l'économie pourrait-elle avoir de graves répercussions sociales? Sans aucun doute, si ces mesures accélèrent la pression économique sur les classes pauvres et sur les classes moyennes, il pourrait y avoir un certain nombre de mécontentements surtout que les revendications du printemps arabe pour un meilleur partage des richesses risquent de trouver un écho favorable auprès de certaines couches de la population sans oublier la proximité de l'Etat islamique qui ne cesse d'attaquer le régime.

En réalité, le régime ne peut pas ignorer les revendications sociales de sa population surtout les classes moyennes et populaires. Déjà avec le début du printemps arabe, le régime saoudien a dépensé plus de cent trente milliards de dollars en aides sociales et en subventions pour ses citoyens.. Or le régime doit faire face à une situation sociale difficile. En effet, 60% des saoudiens ont moins de 30 ans et 47% moins de 25 ans. En outre, 300,000 jeunes arrivent annuellement sur le marché du travail et la pauvreté existe bel et bien dans le royaume dont la population est élevée (près de 30 millions). En effet,

6- Source: www.lemonde.fr, consulté le 15 mai 2016.

plus la population est élevée, plus les dépenses sociales sont importantes. La crise se fait ressentir sur une économie basée sur les investissements du secteur public qui font marcher le secteur privé et sur l'embauche dans le secteur public qui dépense une énorme masse salariale pour une population qui prèfère l'embauche dans le secteur public au secteur privé. En effet, la majorité des saoudiens préfèrent travailler dans le secteur public ou ils bénéficient des largesses du régime qui jusqu'à une époque récente doublait périodiquement les salaires des fonctionnaires et leur accordaient des bonus fort généreux. La population ne comprendrait pas une remise en question importante de l'Etat Providence même si elle est encleinte à accepter certaines restrictions comme une réduxtion relatives de certaines subventions.

En réalité, les réserves en devises de l'Arabie saoudite estimées à plus de 600 milliards de dollars lui offrent une grande marge de manœuvres. En outre, l'Arabie saoudite n'est endettée à hauteur de 2% de son PIB, ce qui est très minime par rapport aux pays occidentaux ou en développement. Toutefois, ces réserves ne semblent pas rapidement accessibles car elles sont investies sur le cours et moyen terme dans un certain nombre de fonds comme les bonds de trésor aux Etats-Unis[7].

L'impact géostratégique

L'impact géostratégique de la chute des prix du pétrole sur l'Arabie saoudite est peut-être le plus important. En effet, l'Arabie saoudite qui a régné sur le marché du pétrole pendant plus de 40 ans- domination dont le paroxysme fut l'embargo

7- Source: David Spiro: The Hidden Hand of American Hegemony, Petrodollars Recycling, www.cornellpress.cornell.edu/books

sur le pétrole sur les Etats-Unis en 1973- ne possède plus cet avantage stratégique de première importance qui avait poussé les Etats-Unis à soutenir le royaume wahhabite malgré vents et marrées. En effet, les changements géopolitiques du pétrole risquent d'affaiblir l'intérêt des Etats-Unis à garder des relations privilégiées avec le royaume wahhabite surtout qu'il n'existe aucune affinité culturelle ou des valeurs communes entre les deux pays notamment après les attaques du 11 septembre. Or, l'Arabie saoudite qui doit faire face à des défis stratégiques cruciaux au Moyen-Orient a besoin de son allié américain. Un éventuel relâchement des relations entre les deux pays risque de nuire à l'Arabie saoudite engagée dans une guerre au Yémen et dans le conflit syrien.

Le Conseil de coopération des pays du Golfe (CCG)

Les revenus pétroliers des six pays du Conseil de coopération du Golfe (CCG) constituent 46% de leur PIB et les trois quarts de leurs exportations. Le PIB total de ces pays (Arabie saoudite, Bahreïn, Emirats arabes unis, Oman, Qatar et Koweït) a atteint 1.640 milliards de dollars en 2015, selon le Fonds monétaire international[8]. La forte dépendance des économies du CCG du secteur des hydrocarbures constitue un élément important de vulnérabilité de leurs économies[9].

Ces pays du CCG devraient faire face à des déficits budgétaires si la baisse récente des prix du pétrole persistait[10].

La baisse des recettes publiques va forcer ce pays à déployer davantage d'efforts pour réduire les subventions à l'énergie, mais

8- Source : www.imf.org/external/french/pubs/ft/reo, consulté le 18 mai, 2016

9- Ibid

10- Ibid

cela est susceptible d'affecter les industries qui en dépendent. Or, les pays du CCG, dépensent plus de 160 milliards de dollars en subventions à l'énergie par an[11].

La pétrochimie, les projets d'infrastructure et le secteur privé seraient les plus affectés par une baisse continue des prix du pétrole.

Les revenus des pays du CCG, qui proviennent à 90% du pétrole, ont plus que doublé en cinq ans, passant de de 317 milliards de dollars en 2008 à 756 milliards de dollars en 2012.

Ils ont légèrement diminué à 729 milliards l'an dernier selon les estimations du FMI. Selon ce dernier, ces pays ne seront pas grandement affectés à court terme, car ils peuvent avoir recours à leurs réserves budgétaires énormes estimés à 2.450 milliards de dollars[12]. Toutefois, Bahreïn et Oman seront les plus vulnérables à une baisse des prix des hydrocarbures, le Qatar et les Emirats arabes unis étant les moins vulnérables.

Dans les pays du CCG, la croissance devrait être ramenée de 6% en 2000-07 à 3% en 2015-20

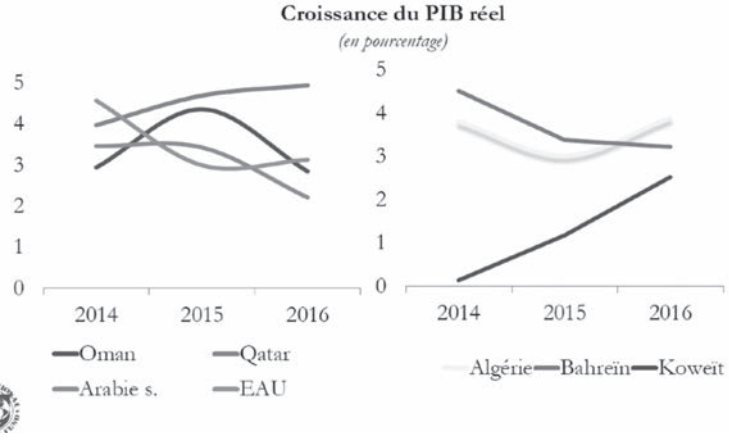

L'Ir

11- Ibid

12- Source: Ibid.

Malgré une crise politique aigue, les exportations pétrolières de l'Irak ont augmentée, atteignant une moyenne de 2,9 millions de barils par jour en décembre 2014. Selon les statistiques du Ministère irakien du pétrole, l'Irak a exporte 3, 28 millions de barils en janvier 2016 contre 3,21 millions de barils en décembre. Mais ces recettes pétrolières ont baissée pour atteindre 2, 62 milliards de dollars contre 2,92 milliards de dollars en décembre à cause de la chute du prix du pétrole[13]. Ces exportations ne comprennent pas les exportations de Kirkuk et du Kurdistan irakien. En vertu d'un accord entré en vigueur à partir de janvier 2015, le Kurdistan pourra exporter 250 000 barils de pétrole par jour, et la province disputée de Kirkuk, 300 000 barils par jour. Cet accord va augmenter la quantité de pétrole disponible sur le marché international. Cela survient à un moment où les dépenses publiques sont plus élevées en raison de l'effort militaire contre Daech. En outre, les dépenses courantes de l'Irak comptent pour plus de 30 % du PIB. Le climat d'insécurité a sérieusement entravé les efforts de reconstruction et d'investissement[14].

Le projet de budget 2016 a été présenté sur la base du prix du baril de pétrole à 45 dollars. Le budget d'un montant de 88,2 milliards de dollars faisait état d'un déficit de 20,1 milliards de dollars, ou près de 20 pour cent[15]. En raison d'une chute plus importante du prix du pétrole, le gouvernement a révisé le projet de budget et a cherché à geler les embauches et à éliminer les dépenses les plus flagrantes comme la découverte de 50 000 « soldats fantômes » payé sans vraiment faire partie de l'armée.

13- Source: Pétrole irakien: les exportations en hausse, www.prixdubaril.com, consulté le 21 mai 2016.

14- Source: Banque Mondiale, bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, 2015.

15- Source: www.Francediplomatie.gouv.fr, consulté le 21 mai 2016.

L'impact de la baisse des prix du pétrole

L'impact de la baisse du prix du pétrole de l'Irak est explosif si le prix du prétrole reste sous les 70 dollars. Déjà, la contestation contre la pauvreté, le délabrement du service public et la corruption donnent lieu à de grandes manifestations. Les conséquences sociales de la chute du prix du pétrole se sont déjà fait sentire. Au plan économique, l' impact majeur sera observé au niveau du solde budgétaire et de la balance des paiements courants: la Banque Mondiale estime que le déficit budgétaire augmentera de 6 % du PIB en 2014 à près de 20 % du PIB en 2015. Le taux de croissance du PIB réel diminuera pour s'établir à environ 1,5 % en 2015. Étant donné le manque d'accès au marché des capitaux et le haut niveau d'endettement, la balance des paiements courants enregistrera un large déficit[16].

L'impact le plus probable de la baisse des prix pétroliers sur les dépenses publiques serait une réduction des dépenses d'investissements. D'ailleurs, le gouvernement a émis des obligations afin de couvrir les dépenses publiques. L'Irak a également sollicité un report du versement des réparations restantes au Koweït, qui s'élèvent à près de 5 milliards de dollars.

La baisse des recettes pétrolières en Irak provoque une crise économique grave en raison de l'augmentation des déficits publics, d'absence d'investissement pour financer la reconstruction, le nombre pléthorique de fonctionnaires dans le secteur public, la corruption, le besoin de financement de la guerre contre Daech, la crise politique et les dépenses sociales. Des manifestations ont lieu périodiquement réclamant la réparation des infrastructures comme l'électricité et la lutte contre la corruption ce qui démontre un climat social tendu provoqué par la chute des revenus du pétrole.

16- Source: Banque Mondiale, bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, 2015.

Egypte: L'impact de la chute des prix du pétrole

Une série d'initiatives de réformes économiques avait entraîné un début de reprise de la croissance en Egypte. Mais le terrorisme qui a durement frappé l'économie égyptienne entrainant la chute du nombre de touristes, Cela s'est traduit par une grande diminution des recettes qui généraient une grande partie des devises du pays entrainant la dévaluation de la monnaie égyptienne.

L'Égypte est un pays importateur de pétrole. La consommation qui augmenté de 3 % en moyenne par an au cours des 10 dernières années a dépassé la production pétrolière. La chute des prix du pétrole devrait avoir une incidence positive sur l'économie grâce à la réduction des déficits budgétaires et extérieurs et une baisse des taux d'inflation et de la pauvreté. La baisse des prix pétroliers devrait améliorer la capacité des pouvoirs publics et des entreprises à s'approvisionner en énergie aux prix du marché. De même, la faiblesse des prix du pétrole devrait donner une marge de manœuvre au gouvernement pour poursuivre son programme de réforme. Les pouvoirs publics devraient pouvoir plus facilement réduire la subvention des carburants au cours des 5 prochaines années. Ils ont d'ailleurs augmenté les prix des carburants de 78 % dans le but de supprimer complètement les subventions en 2019. Le décret sur les tarifs d'électricité, qui vise à éliminer les subventions à la fin de l'exercice 2018/2019 est toujours en vigueur. Les autorités ont déjà réalisé des économies en raison des faibles prix du pétrole, les dépenses liées aux subventions de l'énergie ayant diminué d'un quart.

La faiblesse des prix du pétrole devrait avoir un impact positif sur la réduction du déficit budgétaire. L'Égypte avait prévu de consacrer 100,4 milliards LE pour les subventions à l'énergie au titre de l'exercice 2014/2015 sur la base d'un prix de pétrole

de 105 dollars le baril. Or, les prix du pétrole étant faibles, les dépenses au titre de subventions des carburants devraient diminuer. Tous ces efforts risquent d'être fortement réduits en raison de l'état d'insécurité qui empêche une véritable relance de l'économie. En outre, il existe un risque de diminution du volume des envois de fonds en provenance des pays du CCG (qui représentent près de 75 % de l'ensemble des envois de fonds), en raison de la chute des prix du pétrole malgré des engagements pris par les pays du Golfe d'aider l'Egypte. Cela pourrait affecter négativement les comptes extérieurs de l'Égypte.

Quels sont les risques pour les pays exportateurs du pétrole ?

L'abondance de l'offre par rapport à la demande et la stagnation de l'économie mondiale présagent le maintien d'un prix bas du pétrole. Mais il existe des raisons de penser que les prix du pétrole seront un plus élevés à moyen terme dans une marge qui oscille autour de 50 dollars le baril. Ce prix est en deçà des besoins des pays producteurs pour financer leurs politiques de paix sociales à travers les subventions et l'assistanat. En outre, à moins d'une crise politique aigue qui interromprait l'approvisionnement en pétrole, il sera très difficile que le baril remonte à cent dollar. En effet, le monde vit une période de transition énergétique. Le réchauffement climatique pousse les pays à adopter des politiques consistant à développer les énergies renouvelables dont les prix de revient baissent de jours en jours. Par conséquent, les pays émergents producteurs de pétrole doivent repenser leurs modèles économiques.

La baisse des prix du pétrole pourrait fragiliser certains pays exportateurs de pétrole surtout ceux dont le pétrole représente

plus de 10% du PIB ce qui représente en moyenne 75% du total de leurs exportations. Par conséquent, la baisse du prix du pétrole constitue un frein important à la croissance du PIB. Toutefois, l'impact de la baisse des prix de pétrole est diffèrent d'un pays à l'autre.

Pour certains pays, comme le Venezuela, l'Irak le Nigeria, le Kazakhstan, le Tchad et la République du Congo la baisse des prix du pétrole semble être à l'origine de perturbations financières. A titre d'exemple, le pétrole représente plus de 90% des exportations et 40% des recettes publiques du Venezuela. La chute de leurs revenus du pétrole pourrait provoquer un défaut de paiement.

Un autre groupe de pays comprenant les principaux producteurs de pétrole comme le Koweït, les Emirats arabes unis et l'Arabie saoudite ont d'importantes réserves financières qui les protègent pour un certain temps de la baisse des prix du pétrole.

Toutefois, plus la population d'un pays est nombreuse plus les risques économiques sont importants.

Enfin, pour d'autres pays dont le pétrole constitue un de leur revenu essentiel mais non unique comme la Russie, la chute des prix provoquera des tensions économiqueset une baisse du PIB mais sans pousser ces pays vers la faillite.

Quant aux pays importateurs de pétrole et aux consommateurs ils sont parmi les grands bénéficiaires de la chute des prix de pétrole.

Quelles politiques économiques pour les pays du Moyen-Orient ?

Les pays du Moyen-Orient ont commencé à appliquer de nouvelles politiques économiques consistant à :

- Réduire leurs dépenses publiques afin de réduire leurs déficits budgétaires en revoyant un certain nombre de projets d'investissements qui ont été soit gelés soit revus en baisse.

- La réduction des subventions des prix des carburants. Plusieurs gouvernements ont profité de la baisse des prix de pétrole pour réduire leurs subventions aux carburants comme les pays du Golfe et l'Egypte.

- La suppression des différentes subventions aux différents secteurs sociaux.

- Le recours à de nouvelles recettes publiques.

- L'introduction d'un nouveau système fiscal, des droits de douanes et surtout de la TVA.

- L'appel de plus en plus poussé vers le secteur privé pour prendre la relève du secteur publique.

- La privatisation de certains services publics déficitaires.

- La diversification de leurs économies et de leurs sources de revenus.

- La préparation de projets d'investissements visant à préparer la relève du pétrole.

- Accroître les recettes publiques comme à Oman qui a augmentée l'impôt sur les sociétés.

- L'augmentation des taxes comme à Bahreïn (taxes sur le tabac et l'alcool)

- La réduction des exonérations et l'amélioration de l'administration fiscale.

- La réduction des dépenses en capital comme en Algérie, en

Arabie saoudite, aux Émirats arabes unis et en Iraq

- La réduction des dépenses courantes comme à Bahreïn, à Oman et au Qatar.
- La dépréciation monétaire comme en Algérie.

La plupart des pays du CCG ont augmenté les tarifs des carburants, de l'eau et de l'électricité sans exclure de nouvelles augmentations des prix. Les Émirats arabes unis et Oman ont mis en place des mécanismes de fixation automatique des prix. Pour sa part, l'Algérie a augmenté les prix des carburants, de l'électricité et du gaz naturel. Toutefois, ces prix restent très inférieurs aux prix dans la plupart des pays.

Graphique 4

Prix de l'essence super

(Dollars/litre)

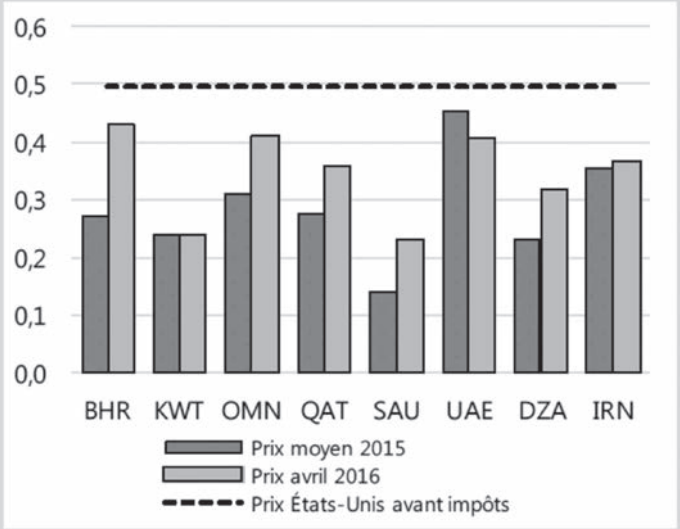

Sources : autorités nationales; EIA; estimations des services du FMI.
Note : DZA désigne l'Algérie. Oman et les Émirats arabes unis ont adopté des formules de calcul automatique des carburants.

Pour sa part, l'Arabie saoudite a annoncé un grand plan visant à affranchir le pays de la rente pétrolière à l'horizon de 2035. La plus grande partie des dépenses sera financée par la privatisation de l'Arauco, la société d'état qui détient le monopole de la production de pétrole en Arabie saoudite, et dont la valeur est estimée à 2000 milliards de dollars. La vente de 5 pour cent des actifs de cette société rapporterait 2000 milliards de dollars qui seront consacrés à la sortie de la dépendance du pétrole. Le plan prévoit également le recours aux investissements étrangers qui seront capables d'investir dans les sociétés privatisées sur le marché national.

Graphique 2

Solde budgétaire global

(Pourcentage du PIB)

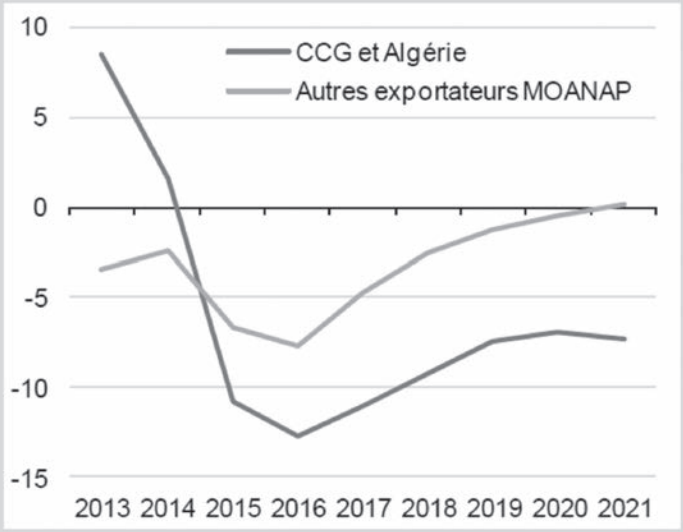

Sources : autorités nationales; calculs des services du FMI.
Note : La Libye est exclue des autres exportateurs MOANAP.

Les limites des politiques de reformes

Malgré leur importance ces reformes démontrent une certaine limite. Ainsi, en Arabie saoudite, la réduction de certaines subventions et la politique d'austérité budgétaire ne permettront pas de réduire les déficits publics. En outre, les reformes qui se veulent fermes et rapides se heurtent à certains obstacles politiques et sociaux. Les coupes dans les dépenses sociales risquent d'être impopulaires de même que les appels aux capitaux étrangers. Elles ne pourront dépasser un certain seuil pour toucher aux réformes structurelles comme la réduction de la taille du secteur public, des dépenses sociales comme la santé et la réduction de la place de l'état en tant que moteur principal de l'économie malgré les efforts de privatisation.

Au niveau politique, l'Arabie saoudite cherche à préserver son rôle régional ce qui l'oblige à garder un taux de dépenses militaires élevé e qui entraine des dépenses supplémentaires. Or comme le budget est essentiellement financé par la renter pétrolière, les dépenses publiques resteront élevées.

Des ajustements budgétaires sans précédent seront nécessaires pour faire face à la chute des cours du pétrole. Les déficits budgétaires cumulés des pays du CCG et de l'Algérie devraient, d'après les projections, atteindre près de 900 milliards de dollars sur la période 2016–21. L'Algérie, l'Arabie saoudite, Bahreïn et Oman deviendront débiteurs au cours de ces années, leurs besoins de financement devant dépasser les réserves liquides dont ils disposent actuellement. Les projections prévoient aussi que les budgets de presque tous les pays non membres du CCG seront toujours déficitaires à la fin de la présente décennie[17].

17- Source:www.leconomist.com/article, consulté le 3 mai 2016.

De nouvelles mesures d'économie et des ajustements structurels sont nécessaires à moyen terme pour rétablir les équilibres budgétaires et reconstituer les réserves en devises. L'assainissement des comptes publics exigera des sacrifices inconnus dans l'histoire de ces pays et qui risquent d'être très impopulaires. Des mesures ambitieuses d'assainissement des finances publiques s'imposent aussi dans les pays du CCG. Elles doivent être équitables et capable de relancer la croissance. Des choix difficiles s'imposent et exigent de repenser le rôle de l'état providence. Or, il est impensable que dans le contexte politique qui prévaut au Moyen-Orient de réduire les dépenses sociales. Un autre point épineux est celui du rôle et la taille énorme du secteur public. Ainsi, les pays du CCG consacrent d'énormes ressources à la masse salariale publique et près de 50 % de plus (en part de PIB) à l'investissement public. Les efforts d'amélioration des recettes devraient principalement porter sur la conception de régimes fiscaux à large assiette. L'adoption d'une TVA de 5 % pourrait, par exemple, rapporter l'équivalent d'environ 1½ % du PIB. Les déficits sont actuellement financés en puisant dans les réserves et en émettant des titres d'emprunt. Au stade actuel, les avoirs des pays du CCG permettront de finance déficits pour le moyen terme soit les 4 ou 5 années à venir.

Graphique 3

Mesures de rééquilibrage budgétaire, 2015–16

(Pourcentage du PIB non pétrolier)

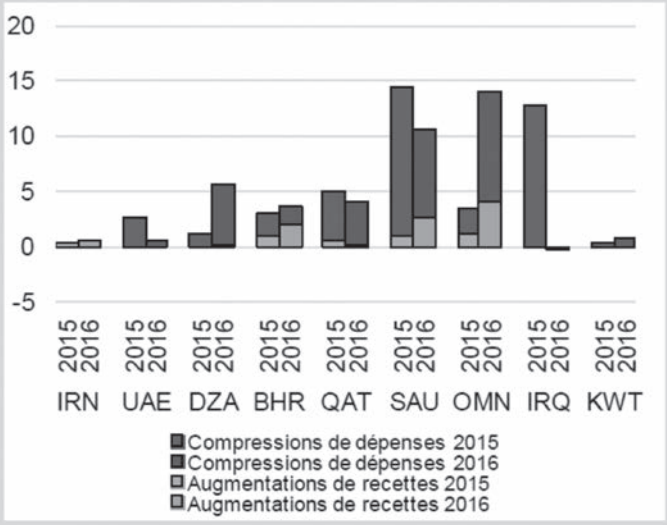

Sources : autorités nationales; estimations des services du FMI.
Note : DZA désigne l'Algérie. Mesures de rééquilibrage budgétaire telles que définies par les équipes-pays du FMI.

Conclusion: la nécessité de changer de modèle économique

La diminution des prix du pétrole ne manquera pas d'affecter les économies et la stabilité des pays producteurs du Moyen-Orient surtout ceux qui possèdent une population nombreuse. En cherchant à détruire les compagnies produisant du pétrole de schistes, l'Arabie saoudite s'engage dans un grand coup de poker aux conséquences hautement incertaines et risquées. Si elle a réalisé un succès partiel, le résultat est loin d'être garanti et ne le sera sans doute pas. En effet, si les prix du pétrole, l'exploitation du pétrole de schiste reprendra de plus belle. Somme toute, le monde vit une transition énergétique du pétrole vers d'autres sources d'énergies moins polluantes. Les réformes annoncées ne se cantonnent pas à un niveau purement technique à savoir la réduction des dépenses publiques et des subventions. Ils ne touchent pas à la taille du secteur public qui doit être fortement

réduit ni aux structure fondamentale du système économique et social. En réalité, il s'agit d'adopte une nouvelle culture de travail et du sens de l'effort dans des sociétés habituées à l'assistanat. Il ne s'agit pas d'adopter des plans de développement faramineux mais d'avoir la volonté et la capacité de les appliquer. Il s'agira également de construire une économie durable.

Les réformes constitutionnelles

Sur, un autre plan, il s'agira d'introduire des réformes constitutionnelles pour garantir la bonne exécution des reformes à venir. Cela est d'autant plus important que ces pays possèdent des réserves colossales de pétrole. D'où l'obligation d'établir une bonne gouvernance dans la gestion des fonds publics. Seule la démocratie qui constitue la base du progrès est capable d'assurer la transparence et le contrôle des dépenses et de l'application des politiques de réformes.

Bibliographie

• Fonds Monétaire International, base de données des Perspectives économiques régionales; Microsoft Mapp Land, 2015.

• Allis Pierre, Alan K., Coaxing Oil from Shale, Oilfield Review, 2012.

• Paul Hubert, Guide pratique de la baisse des prix du pétrole, OFCE le blog, 2015.

• Autorités nationales; calculs et projections des services du Fond Monétaire International, 2016.

• Fonds Monétaire International, Perspectives économiques régionales Moyen-Orient et Afrique du Nord, 2015-2016.

• Banque Mondiale, bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, 2015-2016.

• Paul Hubert, Guide pratique de la baisse des prix du pétrole, OFCE le blog, 2015.

• Fonds Monétaire International, Moyen Orient, Afrique du Nord, Afghanistan et Pakistan, 2016.

• Marie Albert, Thomas Gillet, Les conséquences de la baisse du prix du pétrole dans les principales économies émergentes, Trésor-Eco, 2015.

• http://www.planete-energies.com/fr/medias/chiffres/production-mondiale-de-petrole

• http://www.iea.org/statistics/

• https://www.enefit.com/oil-shale

• http://prixdubaril.com/news-petrole/5341-la-baisse-du-prix-du-petrole-pourrait-ra.html

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Retired Brigadier General P.S.C Nizar Abd el Qader*

The Iranian rockets program: its development and impact on the regional power balance

.....***52***

• *Colonel P.S.C Stephan Chidiac*

Future energy sources and their impact on the geopolitical situation

.....***54***

• *Prof.Issam Moubarak*

Legal protection for relics

.....***56***

The Iranian rockets program: its development and impact on the regional power balance

Retired Brigadier General P.S.C Nizar Abd el Qader

Before the year 1991 and the beginning of the 1st Gulf War, the primary threat facing Iran was basically the Saddam Hussein regime in Iraq. Iran had started developing its missile program during the Iraqi – Iranian war and during the period in which Iraqi missiles began shelling Iranian cities, for Iran retaliated through the use of several SCUD – B missiles which were acquired from Syria and Libya.

After the 1st Gulf War, Iran sensed the existence of a new danger that threatened its security, when the United States of America replaced Iraq in posing the primary external danger, since it is capable to conduct destructive attacks against Iran with the help of its regional allies, mainly Israel.

Iran realizes through its realpolitik that it is incapable, presently and in the future, to face the US military power deployed in different regions of the Middle East and the Mediterranean. Therefore, we witness that Iran is exerting efforts in order to build a military power that is capable of waging a war of attrition against the USA and its regional allies, thus preventing them from attacking it by convincing them that any military confrontation with it would be long and costly.

In its efforts, Iran is inclined to build its military capabilities towards investing the manufacturing of medium and long range ballistic missiles, manufacturing high-precision anti-ships

missiles and in developing its nuclear program in order to finish forming a full nuclear cycle. Moreover, Iran has highly succeeded in this program, as experts estimate that it is capable of possessing a nuclear bomb in the period of one year.

In an Iranian military parade commemorating the anniversary of the war with Iraq on the 23rd of September 2003, Iran displayed samples of the missiles it possesses, including a Chehab – 3 that ranges up to 1300 kilometers and weighs around 700 Kilograms. Experts estimated at the time that the missiles of this kind in Iran's possession range between 25 and 100 missiles. The range of a Chehab – 3 missile covers all of Israel and all the US deployment regions in the Gulf.

Future energy sources and their impact on the geopolitical situation

Colonel P.S.C Stephan Chidiac

The map of distribution of energy sources internationally during the last decade has changed in parallel with a big change in consumption patterns of several growing economies. These changes go in parallel with the development and the increase of the consumption rate of renewable energy and the continuous research and investments in the fields of searching for new ways to break free from economic dependence, allowing the increase in the level of the political independence of states and entities. In this frame, energy sources have evolved and the consumption view has changed in the social and political conscience to focus not only on the near future, but to also include the far future. This development did not only include Oil, it also extended to include the uses of renewable energy, such as green fuel. High hopes are put in finding new energy sources and increasing the productivity of renewable energy sources through finding new techniques that allow them to be invested in a more efficient way that decreases the dependence on traditional sources. Fossil fuel is expected to remain on top of the list of energy sources, due to the increasing demand in the world and the luck of other sufficient energy sources. This fuel holds its importance due to the full development of the technology and knowledge that are necessary to extract it as well as their expansion in all corners of the world. However, sources that were based on liquid Oil have become more diverse due to the discovery of new reserves of natural Gas and shale oil, which will redraw the international map of reserves by recalculating the equations that have established the usual balances since the

middle of the last century. These new energy sources that are being discovered and exploited in the countries that do not have particularly traditional sources, constitute an opportunity for these countries to lessen their dependency on other countries in the field of energy security. This should lessen the burdens imposed on their societies and allow them to invest inside the country as well as lessen the political and economic dependence to other countries. Moreover, the recent discoveries and the redistribution of some roles form an indication of redrawing the map of international relations, through the growing conflicts in the Middle East, in parallel with the return of the Russian giant to the international scene and the US inclination towards the Pacific Ocean. The world was divided to several camps. On the one hand, we find production regions; on the other hand, we find consumption regions… However, production regions don't necessarily benefit from the positive results, for many of those regions have suffered the destructive impact of the conflict of world powers to take control of the sources, with the aim of ensuring the continuous flow of oil and the control of investments and profits resulting from their exploitation. Furthermore, the balances that were established after World War II have fixed the geopolitical scene that we got accustomed to, which combines alliances, regulations and direct conflicts or conflicts by proxy. Will the changes in the energy source map lead to the change in the status quo that has been going on for a long period of time, particularly if the recent changes in the map had an impact on the tense global political scene, which will form a transitional stage between the current situation and the mysterious situation after 2035?

Legal protection for relics

Prof. Issam Moubarak

Most national legislations are giving exceptional care to the relics, in order to preserve ancient forms of money and develop their protection. These legislations have mentioned specific definitions for relics. In this context, we notice that there is not a single standard, for several standards were suggested, the most popular are four: the material, chronological and space standards, not to mention the public interest standard.

Public interest is a relative notion as to time and space. Therefore, there is no comprehensive definition of it. It is a notion and a sense that dwells in the conscience of each individual and group. Public interest does not mean the interest of an individual, a team or a fraction of individuals and does not mean the sum of the private interests of individuals. This is due to the fact that a sum can only occur in the case of things with the same nature and quality.

Therefore, public interest means the interest of the entity.

In fact, it is clearly noticeable that the more the economy inclines towards globalization and adaptation all over the world, the more peoples increasingly tend to search for their own identity, such as land, culture, language, heritage and relics.

In a time where technology and modernization invade our offices and houses, infiltrate deep into our lives and constantly accompany us like shadows wherever the sunlight or moonlight shines, heritage must be preserved. Moreover, if the coming generations aim for the same goal, our present will be their past. Therefore, we have to convey an image of our present and

civilization in everything used in computer data storing program users, for it is thanks to them that we combine heritage and present.

The citizens have to be similar to a sponge, so that they absorb knowledge throughout their lives in order to eventually turn it into an embedded behavior. The citizens also have to depend on imagination and ambition and to remain fearless of them, for whoever stays put becomes similar to a swamp. Time passes and whoever stops will be late. What needs to be done is of course the protection of relics. However, what needs to be done is that we don't feel guilty towards what is ancient and historical, for the entire humanity is made of pillars.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•Général de brigade B.E.M retraité Nizar Abdel Kader

Le programme de missiles iraniens: son développement et son influence sur les forces régionales

*.....**59***

•Le Colonel B.E.M. Stéphan el-Chidiac

Les ressources de l'énergie future et ses effets sur la réalité géopolitique

*.....**61***

•Prof.Issam Moubarak

La protection légale des vestiges

*.....**63***

Le programme de missiles iraniens: son développement et son influence sur les forces régionales

Général de brigade B.E.M retraité Nizar Abdel Kader

Avant l'année 1991 et précédemment au déclenchement de la première guerre du Golfe, le danger essentiel qui menaçait l'Iran se manifestait par le régime de Saddam Hussein en Iraq. En fait, l'Iran avait entamé le développement de son programme de missiles durant la guerre Iraqo-iranienne, lorsque les missiles iraquiens ont commencé à viser les villes iraniennes, et c'est alors que l'Iran a riposté en ayant recours aux missiles Scud-B qu'elle avait obtenu de la Syrie et de la Lybie.

Une fois la 1ère guerre du Golfe achevée, l'Iran sentit un nouveau danger qui pourra menacer sa sécurité, notamment quand les États-Unis ont pris la place de l'Iraq en tant que danger étranger, en allant du fait que ces Etats formant le pouvoir absolu à titre mondial, peuvent mener en collaboration avec leurs alliés et à leur tête Israël, des attaques dévastatrices contre L'Iran.

En effet, L'état iranien est bien conscient de la défectuosité, à titres présent et futur, de sa capacité à faire face à la force militaire américaine déployée dans les diverses régions du Moyen-Orient et de la Méditerranée, fait qui explique ses efforts consentis en vue de former une force militaire capable de mener une guerre saignante contre les États-Unis et ses alliés régionaux et par la suite les empêcher de l'attaquer, en les persuadant de l'idée qu'une confrontation militaire avec l'Iran sera longue et fort coûtante.

En œuvrant afin de développer ses forces militaires, L'Iran tente vers l'investissement dans le domaine de la fabrication des missiles balistiques à moyenne et grande portée et de la fabrication des missiles anti-bâtiments de haute précision. Tout comme L'Iran œuvre afin de

développer son programme nucléaire afin de poursuivre la fabrication d'un cycle nucléaire complet. En effet le programme a été achevé avec succès et les experts estiment que L'Iran est capable de posséder une bombe nucléaire dans une seule année.

Durant un défilé militaire Iranien présenté à l'occasion de la commémoration de la guerre menée contre l'Iraq le 23 Septembre 2003, L'Iran a exposé des exemplaires des missiles qu'il possède, parmi lesquels était le missile Chéhab – 3, apte d'atteindre une distance de 1300 km et pesant 700kg. À ce moment là, les experts ont estimé le nombre des missiles du même type possédés par l'État Iranien entre 25 et 100. À noter qu'un missile Chéhab – 3 est capable de couvrir la superficie d'Israël toute entière, ainsi que toutes les régions qui témoignent une présence américaine dans la région du Golfe.

Les ressources de l'énergie future et ses effets sur la réalité géopolitique

Le Colonel B.E.M. Stéphan el-Chidiac

La carte de la distribution des ressources de l'énergie à l'échelle internationale a changé lors de la dernière décennie, parallèlement avec un grand changement au niveau des modes de consommation de plusieurs économies émergentes. Ces changements s'accompagnent avec le développement et l'augmentation des taux de consommation de l'énergie renouvelable, ainsi qu'avec les recherches et les investissements continus dans les domaines visant à trouver de nouveaux moyens afin de se libérer de la dépendance économique, fait qui permettra d'augmenter le niveau d'indépendance politique des pays et des entités. Dans ce cadre, les sources de l'énergie se sont développées, et la vision de consommation dans la conscience sociale et politique, qui se concentrait à court terme pour toucher la planification à long terme. Ce développement n'a pas eu lieu seulement au niveau du pétrole, mais il a aussi touché l'utilisation des ressources renouvelables, le fuel vert et les meilleures utilisations. On espère vivement trouver de nouvelles sources d'énergie et augmenter la productivité des ressources de l'énergie renouvelable à travers de nouvelles techniques permettant de les investir d'une manière plus efficace et qui diminue la dépendance sur les ressources traditionnelles. Il est prévu que le pétrole fossile reste en premier lieu des ressources de l'énergie, vu l'augmentation de la demande internationale, et l'insuffisance au niveau des autres ressources d'énergie. Ce pétrole occupe cette place importante à cause du développement de la technologie et de la connaissance nécessaires à son extraction et leur développement partout dans la planète. Or les ressources se limitant au pétrole liquide, sont

devenues plus diversifiées à cause de la découverte de nouvelles réserves du gaz naturel et du pétrole rocher, fait qui retracera la carte des réserves mondiales à travers le recalcule des équations qui ont instauré les équilibres habituels depuis les années cinquante du siècle passé. Les nouvelles sources d'énergie découvertes et investies dans les pays ne possédant pas des ressources traditionnelles en particulier, constitueront une occasion pour ces pays afin de réduire leur dépendance sur les autres pays en ce qui concerne la sécurité de l'énergie. Ce fait pourra alléger le poids des fardeaux imposés sur leurs sociétés, leur permettra d'investir à l'intérieur, tout en allégeant le fait d'être sous la dépendance économique et politique de l'extérieur. Les nouvelles découvertes et la redistribution de certains rôles à travers la forme des conflits émergents au Moyen-Orient en parallèle avec le retour du géant russe à la scène internationale, le détour des États-Unis vers l'océan pacifique, constituent un des indices de la redéfinition de la carte des relations internationales. Le monde s'est divisé en plusieurs camps, les camps de production et les camps de consommation. Les camps de production ne bénéficient pas nécessairement des résultats positifs. Plusieurs de ces camps ont souffert des effets destructifs résultant du conflit des forces mondiales afin de contrôler les ressources pour assurer la continuité de l'afflux du pétrole, et contrôler les investissements et leurs profits. Les équilibres fondés après la Deuxième Guerre Mondiale ont instauré la scène géopolitique auquel nous nous sommes habitués, au niveau des alliances, des systèmes et des conflits directs ou par intermédiaire. Ces changements dans la carte des ressources de l'énergie vont-ils aboutir à la modification de certaines des équations qui ont duré pour un certain temps, surtout si on ajoute les effets des changements dans la carte à la scène politique mondiale tendue, ce qui constituera un tableau exprimant une phase transitoire entre la situation actuelle et la situation mystérieuse après l'année 2035 ?

La protection légale des vestiges

Prof.Issam Moubarak

La plupart des législations nationales ont accordé une grande importance aux vestiges afin de préserver les monnaies anciennes et développer leur préservation. La plupart de ces législations ont donné des définitions spécifiques aux vestiges. On remarque ici qu'il n'existe pas un seul critère dans ce cadre, mais plusieurs critères furent exposés, notamment quatre, et qui sont: le critère matériel, le critère chronologique, le critère de l'espace et le critère de l'intérêt public.

L'intérêt public est une idée relative au niveau de l'espace et du temps, c'est pourquoi aucune définition globale ne lui existe. Il s'agit d'idée et de conscience existant dans la conscience de chaque individu et de chaque groupe. L'intérêt public ne veut pas dire l'intérêt d'un individu, d'un groupe, ou d'une confession, tout comme cela ne veut pas dire les intérêts privés des individus. Les choses ne peuvent être groupées que si elles sont de même nature et de même qualité.

En réalité, il est clairement remarquable que plus l'économie tend vers la mondialisation et l'aspect régional dans toutes les parties du monde, plus les peuples tendent vers à la recherche de leur propre identité, cela veut dire le territoire, la culture, la langue, le patrimoine et les vestiges.

Dans le temps où la technologie et la modernisation envahissent nos bureaux et nos maisons, s'infiltrent dans notre vie et nous accompagnent comme notre ombre, là où se trouve un rayon de soleil ou une lueur de lune, il faut préserver le patrimoine. Et si les futures générations se réunissent dans l'avenir pour le même but, notre présent sera pour elles un passé, c'est alors que nous devons prendre en considération l'image de notre présent et de notre civilisation en performant nos actes, tout

en bénéficiant des programmes d'informatique pour emmagasiner les informations grâce auxquels nous joignons entre le patrimoine et le présent.

Le citoyen doit être comme une éponge. C'est alors qu'il absorbe la connaissance durant toute sa vie, et la transforme en discipline, tout comme il doit dépendre sur l'imagination et l'ambition sans jamais les craindre, car toute personne qui demeure à sa place se transforme en ce qui ressemble à un étang d'eau où le temps passe, et la personne qui s'arrête serait en retard. C'est alors qu'il faut bien protéger les vestiges, mais il faut bien aussi ne pas avoir le sentiment de culpabilité envers tout ce qui est ancien et patrimonial. Toute l'humanité est un groupe de piliers.

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Fundamentalism, Terrorism and Political Instability: Socio-Psychological Approach

L'impact De La Chute Du Prix Du Pétrole Sur Les Pays Du Moyen-Orient: Crise Durable Ou Conjoncturelle?